

٢٦ - ١٧٧٥
٥٠

العود للجريمة في المجتمع الأردني دراسة اجتماعية ميدانية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ٥/٥/٢٠٠١

إعداد

وفاء شاكر محمد حمدان

المشرف

الأستاذ الدكتور أحمد الربايعة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

٥٠١/٢
٤
١٩

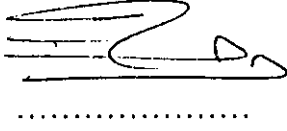
كانون ثاني ٢٠٠١ م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠٠١/١/١٠م

التوقيع

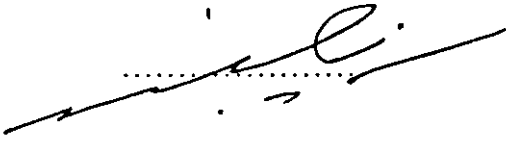
أعضاء لجنة المناقشة



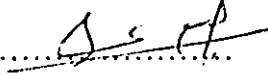
١. الأستاذ الدكتور احمد الربابعة "مشرفاً ورئيساً"



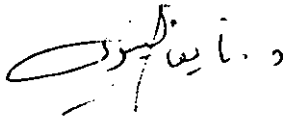
٢. الأستاذ الدكتور إبراهيم عثمان (عضواً)



٣. الأستاذ الدكتور سري ناصر (عضواً)



٤. الدكتور نايف البنوي (عضواً)



الإهداء

- ♥ إلى بحر العطاء والحب الأبوي النابض ... أبي
- ♥ إلى سمائي الصافية الهاوئة الممزوجة بالبساطة ... أسي
- ♥ إلى الحنان كله والطيبة بزلاتها ... أخواتي
- ♥ إلى من كانوا فوق الشكوى والألم ... إخواني
- ♥ إلى من تلهفت له أحلى نبضاتي في آخر لحظاتي ... الأمل
- ♥ إلى كل من أحب وبالأخص عمر الصغير



الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين بعد أن انتهيت من إنجاز هذه الرسالة، يسرني ويشرفني في هذا المقام أن أقدم جزيل الشكر والامتنان لأستاذي الدكتور أحمد الربايعة، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وتفضل علي بجزء كبير من وقته وجهده ولم يبخل علي بملاحظاته القيمة وآرائه السديدة فله مني وافر الشكر وعظيم الامتنان والله أسأل أن يديمه لخدمة صرح العلم ورفعته وفقه الله وجزاه عني خير جزاء.

كما أتقدم بمزيد من الشكر والعرفان للسادة الأجلاء الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور إبراهيم عثمان والأستاذ الدكتور سري ناصر والدكتور نايف البنوي.

الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة فلهم مني كل الشكر والتقدير.

الباحثة

٥٣٥١٧١

قائمة المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| ◀ قرار لجنة المناقشة | ب |
| ◀ الإهداء | ج |
| ◀ الشكر والتقدير | د |
| ◀ قائمة المحتويات | هـ |
| ◀ قائمة الجداول | و |
| ◀ قائمة الملاحق | ي |
| ◀ الملخص باللغة العربية | ك |
| ◀ المقدمة | م |
| | |
| ◀ الفصل الأول: مدخل إلى الدراسة | |
| 1-1 أهمية الدراسة ومبرراتها | ٢ |
| 2-1 مشكلة الدراسة | ٣ |
| 3-1 أهداف الدراسة | ٤ |
| 4-1 تساؤلات الدراسة | ٤ |
| 5-1 الدراسات السابقة | ٥ |
| 6-1 منهجية الدراسة | ١٤ |
| 7-1 صعوبات الدراسة | ١٧ |
| 8-1 محددات الدراسة | ١٨ |
| | |
| ◀ الفصل الثاني: الإطار النظري | |
| 1-2 مفهوم الجريمة | ٢٠ |
| 2-2 الاتجاهات النظرية في تفسير السلوك الإجرامي | ٢٧ |
| 3-2 مفهوم العود أنواعه وصوره | ٣٦ |
| 4-2 أنماط العود | ٤١ |
| 5-2 الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة العود للجريمة | ٤٤ |
| 6-2 عوامل العود للسلوك الإجرامي | ٤٩ |

◀ الفصل الثالث: الدراسة الميدانية ونتائجها

| | |
|----|--|
| ٥٩ | ١-٣ الخصائص الديموجرافية |
| ٦٦ | ٢-٣ الخصائص الأيكولوجية |
| ٧٢ | ٣-٣ الخصائص الاجتماعية |
| | ١-٣-٣ المحور الأول (العلاقة بين التفكك الأسري وبين عدد مرات |
| ٧٣ | العود للجريمة) |
| | ٢-٣-٣ المحور الثاني (العلاقة بين المخالطة الإجرامية داخل السجن |
| ٨١ | وخارجه وبين عدد مرات العود للجريمة) |
| | ٣-٣-٣ المحور الثالث (العلاقة بين عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم |
| ٨٧ | وبين عدد مرات العود للجريمة) |
| ٩٤ | ٤-٣ الخصائص الاقتصادية |
| ٩٨ | ٥-٣ البيانات الجرمية / الخصائص الجرمية |

◀ الفصل الرابع: النتائج العامة والتوصيات

| | |
|-----|----------------------------------|
| ١٠٨ | ١-٤ النتائج |
| ١١٤ | ٢-٤ التوصيات |
| ١١٦ | ◀ قائمة المراجع |
| ١٢١ | ◀ قائمة الملاحق |
| ١٢٧ | ◀ الملخص باللغة الإنجليزية |

قائمة الجداول

| رقم الجدول | الموضوع | الصفحة |
|-----------------|--|--------|
| • جدول رقم (١) | يمثل حجم العينة المسحوبة | ١٥ |
| • جدول رقم (٢) | توزيع أفراد العينة حسب العمر | ٥٩ |
| • جدول رقم (٣) | توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي | ٦١ |
| • جدول رقم (٤) | توزيع أفراد العينة حسب الحالة الزوجية | ٦٣ |
| • جدول رقم (٥) | توزيع أفراد العينة حسب المهنة | ٦٤ |
| • جدول رقم (٦) | توزيع أفراد العينة حسب مكان الولادة | ٦٧ |
| • جدول رقم (٧) | توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن | ٦٨ |
| • جدول رقم (٨) | توزيع أفراد العينة المقيمين في المدينة حسب نوع الحي | ٧٠ |
| • جدول رقم (٩) | توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف في المنزل . | ٧١ |
| • جدول رقم (١٠) | توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لوالديهم | ٧٤ |
| • جدول رقم (١١) | توزيع أفراد العينة حسب مهنة الأب | ٧٥ |
| • جدول رقم (١٢) | توزيع أفراد العينة حسب مهنة الأم | ٧٦ |
| • جدول رقم (١٣) | توزيع أفراد العينة حسب وجود الأبوين وعدد مرات العود للجريمة | ٧٦ |
| • جدول رقم (١٤) | توزيع أفراد العينة حسب وجود خلافات أسرية وعدد مرات العود للجريمة | ٧٨ |
| • جدول رقم (١٥) | توزيع أفراد العينة حسب تكرار حدوث الخلافات الأسرية | ٧٨ |
| • جدول رقم (١٦) | توزيع أفراد العينة حسب نمط الخلافات الأسرية | ٧٩ |
| • جدول رقم (١٧) | توزيع أفراد العينة حسب هجر الوالدين للمنزل وعدد مرات العود للجريمة | ٧٩ |

- جدول رقم (١٨) توزيع أفراد العينة حسب وجود أقارب مجرمين لهم
٨١ وعدد مرات العود الجرمية
- جدول رقم (١٩) توزيع أفراد العينة حسب وجود أصدقاء مجرمين
٨٢ لهم وعدد مرات العود للجريمة
- جدول رقم (٢٠) توزيع أفراد العينة حسب نمط الإقامة والسكن
٨٣ وعدد مرات العود للجريمة
- جدول رقم (٢١) توزيع أفراد العينة حسب أعمار السجناء المخالطين
٨٤ لهم وعدد مرات العود للجريمة
- جدول رقم (٢٢) توزيع أفراد العينة حسب عدد جرائم السجناء
٨٤ المخالطين لهم وعدد مرات العود للجريمة
- جدول رقم (٢٣) توزيع أفراد العينة حسب نمط جرائم السجناء
٨٥ المخالطين لهم وعدد مرات العود للجريمة
- جدول رقم (٢٤) توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لدور السجناء
٨٥ المخالطين لهم في عودتهم للجريمة وعدد مرات
العود للجريمة
- جدول رقم (٢٥) توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لمعاملة الأقارب
٨٧ لهم بعد وعدد مرات العود للجريمة
- جدول رقم (٢٦) توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لمعاملة
٨٧ الأصدقاء لهم وعدد مرات العود للجريمة
- جدول رقم (٢٧) توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لمعاملة زملائهم
٨٨ في العمل لهم وعدد مرات العود للجريمة
- جدول رقم (٢٨) توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لقبول الناس أو
٨٩ رفضهم مشاركتهم في أعمال وعدد مرات العود
للجريمة
- جدول رقم (٢٩) توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لقبول الناس أو
٩٠ رفضهم لمصاهرتهم وعدد مرات العود للجريمة ...
- جدول رقم (٣٠) توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لقبول الناس أو
٩١ رفضهم لهم للعمل لدى أي مؤسسة وعدد مرات
العود للجريمة

- جدول رقم (٣١) توزيع أفراد العينة الذين حاولوا الحصول على عمل ٩١
- جدول رقم (٣٢) توزيع أفراد العينة الذين حصلوا على عمل ٩١
- جدول رقم (٣٣) توزيع أفراد العينة حسب تصوراتهم لإسباب عدم الحصول على عمل وعدد مرات العود للجريمة ٩٢
- جدول رقم (٣٤) توزيع أفراد العينة حسب معدل الدخل الشهري للأسرة وعدد مرات العود للجريمة ٩٤
- جدول رقم (٣٥) توزيع أفراد العينة حسب دورهم في الإعاقة وعدد مرات العود للجريمة ٩٥
- جدول رقم (٣٦) توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة وعدد مرات العود للجريمة ٩٥
- جدول رقم (٣٧) توزيع أفراد العينة حسب ملكية المنزل وعدد مرات العود للجريمة ٩٦
- جدول رقم (٣٨) توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات العود للجريمة ٩٩
- جدول رقم (٣٩) توزيع أفراد العينة حسب نمط الجريمة الأكثر تكراراً ١٠٠
- جدول رقم (٤٠) توزيع أفراد العينة حسب دوافع عودتهم للسلوك الإجرامي ١٠١
- جدول رقم (٤١) توزيع أفراد العينة حسب تنفيذ الجريمة ١٠٢
- جدول رقم (٤٢) توزيع أفراد العينة حسب القصدية في ارتكاب الجريمة ١٠٢
- جدول رقم (٤٣) توزيع أفراد العينة حسب أنواع العود لإرتكاب الجريمة ١٠٣
- جدول رقم (٤٤) توزيع أفراد العينة حسب صور العود لارتكاب الجريمة ١٠٥

قائمة الملاحق

| رقم الملاحق | الصفحة |
|--|--------|
| ملحق رقم (١) استمارة الدراسة الميدانية | ١٢١ |

المخلص باللغة العربية العود للجريمة في المجتمع الأردني

دراسة اجتماعية ميدانية

إعداد

وفاء شاكر محمد حمدان

إشراف

الاستاذ الدكتور أحمد الربايعة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الخصائص الديموجرافية والأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي سلوك العود للجريمة ، والوقوف على أهم أنماط الجرائم الأكثر تكراراً لدى مرتكبي جرائم العود وما هي الظروف والدوافع التي تدفع الفرد للعود لارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني ، كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة ظاهرة العود لارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من خلال الكشف عن صور العود وأنواعه وأنماط العائدين لارتكاب الجريمة.

وقد شملت الدراسة على (٣٥٠) مجرم عائد من نزلاء المراكز الإصلاحية اختيروا على أساس العينة العشوائية وتم جمع البيانات عنهم بواسطة الاستمارة ؛ ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام الإحصاء الوصفي : النسب المئوية، والتكرارات لوصف الخصائص الديمغرافية والأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية للعائدين ، وبعض الاختبارات الإحصائية كاختبار تحليل التباين الأحادي واختبار (T) لمعرفة تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

حيث تبين من نتائج الدراسة أن العود يظهر في صفوف الشباب وذوي التعليم المنخفض؛ كما تبين أن أعلى نسبة للعود تظهر في صفوف العزاب. وأظهرت النتائج المتعلقة بوجود علاقة بين التفكك الأسري وعدد مرات العود للجريمة ، وجود علاقة بين التفكك المادي

للأسرة وعدد مرات العود للجريمة أما فيما يتعلق بأثر التفكك المعنوي فلم توجد فروق ذات دلالة معنوية بين حدوث خلافات أسرية بين الوالدين وبين عدد مرات العود للجريمة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية وبين عدد مرات العود للجريمة ووجود علاقة بين المخالطة الإجرامية داخل السجن وخارجه وبين عدد مرات العود للجريمة، كذلك أكدت وجود علاقة بين عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المراكز الإصلاحية بعد المحكومية الأولى وبين عدد مرات العود للجريمة. بمعنى آخر أن العوامل السابقة المتمثلة في : المخالطة الإجرامية داخل السجن وخارجه، وعدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المراكز الإصلاحية، وتدني الأوضاع الاقتصادية والتفكك الأسري المادي تعمل على زيادة عدد مرات العود للجريمة.

المقدمة

عرف المجتمع الإنساني الجريمة والسلوك الإجرامي منذ القدم حيث ارتبطت الجريمة بوجود المجتمعات الإنسانية ، والجريمة ظاهرة عالمية وجدت في كافة المجتمعات على اختلاف أحجامها وثقافتها ودرجة تطورها، بل إنها سوف تستمر في التواجد في المجتمعات ولا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات أن يخلو من الجريمة تماماً.

لذا كانت دراسة الجريمة تحل مكانة متميزة في التراث السوسولوجي المعاصر وتشغل حيزاً واسعاً في اهتمامات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ورجال القانون وعلماء الإجرام، فإنها في الوقت ذاته تحظى باهتمام متزايد من قبل حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، نظراً لما تعكسه من آثار سلبية على حركة التغيير الاجتماعي والتنمية مثل تقويض الأمن وإشاعة الفوضى مما يفقد المجتمع أهم العناصر الضرورية لاستمرار حركة التقدم والنمو والإنتاج (ربايعة، ١٩٨٥).

ومراعاة لذلك شرعت الحكومات العقوبات تأميناً ومنعاً من خطر إعتداء الفرد على مصالح غيره حتى يصلح المجتمع، ولما كان الاعتداء على فرد من أفراد الجماعة البشرية في مجتمع ما لا يمثل اعتداء على الفرد المعتدى عليه فقط ، وإنما هو في الحقيقة يعد اعتداء على أمن الجماعة كلها وخروجاً على ما ارتضته من قواعد وقيم مستقره فسي وجدانها (السماك، ١٩٨٥) فقد سعت هذه المجتمعات قديماً وحديثاً إلى مكافحة الجريمة واستنكارها عن طريق سن القوانين ومحاولة علاج ظاهرة المجرم بطريقة سليمة تضمن إنهاء إجرامه، لأن عودته إلى الجريمة مرة أخرى، يعني أنه لم يرتدع من عقوبة جريمته السابقة وبذلك تعد حالته أكثر اعتداء وخطورة على أمن المجتمع وسلامته من المجرم الذي يقع في الجريمة لأول مرة. وحالة العود إلى الجريمة تمثل انتهاكاً صريحاً للمجتمع وسلامته وعبئاً مادياً ثقيلاً تتحمله المؤسسات الإصلاحية نتيجة علاجها الجاني لأكثر من مرة.

لذا عنيت المجتمعات بعلاج هذه الظاهرة الخطيرة ظاهرة العود لارتكاب الجريمة على أمل التوصل إلى حل يحد من انتشارها ضماناً لسلامة المجتمع.

والمجتمع الأردني كغيره من المجتمعات، فيه من الظواهر الاجتماعية ما هو صحي وسليم تعمل على تقدمه وازدهاره وحيويته، وفيه من الظواهر ما هو مرضي ومعتل يهدد أمنه وبنائه وكيانه الاجتماعي. ومن هذه الظواهر ظاهرة العود لارتكاب الجريمة الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات وأبحاث حول هذه الظاهرة لمكافحتها والحد من انتشارها، لما تسببه من أضرار وخسائر مادية وبشرية مقلقه، ولعل هذه الدراسة هي محاولة من قبل الباحثة لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة في المجتمع الأردني.

وقد فرضت طبيعة الظاهرة المدروسة وأهدافها، تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول:

فكان الفصل الأول (مدخلاً إلى الدراسة) يتضمن أهمية الدراسة ومبرراتها، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، تساؤلات الدراسة، الدراسات السابقة ثم منهجية الدراسة وصعوباتها ومحدداتها.

في حين اشتمل الفصل الثاني المعنون (الإطار النظري) على أهم النظريات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التي درست ظاهرة الجريمة وظاهرة العود لارتكاب الجريمة، كذلك أهم تعريفات الجريمة ومفهوم العود وصوره وأنواعه وأنماط العائدين لارتكاب الجريمة وعوامل العود لارتكاب السلوك الإجرامي.

أما الفصل الثالث من الدراسة المعنون (الدراسة الميدانية) فإنه يناقش الخصائص الديموجرافية والإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية للعائدين وكذلك تضمن الكشف عن ملامح ظاهرة العود لارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني.

واختتم الدراسة بالفصل الرابع والذي يجيء بعنوان (النتائج والتوصيات) حيث يعرض

النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات التي تقدمها هذه الدراسة.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

١. ١ أهمية الدراسة ومبرراتها
٢. ١ مشكلة الدراسة
٣. ١ أهداف الدراسة
٤. ١ تساؤلات الدراسة
٥. ١ الدراسات السابقة
٦. ١ منهجية الدراسة
٧. ١ صعوبات الدراسة
٨. ١ محددات الدراسة

١ - أهمية الدراسة ومبرراتها:

الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية لا يكاد يخلو منها مجتمع إنساني. ونظراً لما تلعبه من دور بالغ الخطورة في حياة الأفراد والمجتمعات ، ونظراً لما تعكسه من أثار سلبية على مشروعات الحكومات والدول في حركة التغيير الاجتماعي والتنمية وعلى الأمن والاستقرار الاجتماعي ، فقد احتلت دراستها حيزاً واسعاً في التراث السوسولوجي المعاصر وحظيت باهتمام علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ورجال القانون وعلماء الإجرام.

وقد تركزت معظم الدراسات العلمية الخاصة بهذه الظاهرة على تقصي العوامل الدافعة إلى ممارستها وعلى البيئة الملائمة لانتشارها ، إضافة إلى أنماطها وأساليبها والطرق والأدوات التي تستخدم في ممارستها، وذلك بهدف الوصول إلى أنجع الوسائل والأساليب التي يمكن استخدامها للحد من انتشارها. في حين يهتم الباحثون والدارسون والدول والحكومات اهتماماً مماثلاً في تقصي الظروف والعوامل التي تؤدي ببعض المجرمين إلى العودة إلى ارتكاب الجريمة أو ممارستها مرة أخرى أو مرات عديدة.

إن إيلاء دراسة ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة وممارستها مرات عديدة تبدو ذات أهمية كبيرة وذلك لمجموعة من العوامل: أولها أن ظاهرة العود إلى الجريمة تشير إلى أن الأساليب والوسائل المستخدمة في مواجهتها أو التغلب عليها يتخللها بعض النقص أو تعاني من بعض الثغرات ، وعلى ذلك فإن تقصي الظروف والعوامل التي تؤدي بالفرد إلى تكرار الجريمة ربما يقود الحكومات والدول إلى إعادة النظر في الأساليب والوسائل المستخدمة في محاربتها والقضاء عليها. وثانيها أن ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة تشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة وخزيرتها نتيجة لما تتحمله الدولة من أعباء التعامل مع المجرم نفسه لأكثر من مرة حيث يتطلب ذلك توفير الكوادر المؤهلة والمدربة في المؤسسات الإصلاحية ، وتوفير التسهيلات والخدمات المادية والاجتماعية للمسجونين في المؤسسة الإصلاحية، إضافة إلى الخسارة التي تكبدها الدولة وينكبدها المجتمع جراء تعطيل الطاقات البشرية الإنتاجية المتمثلة في المسجونين أو المحكوم عليهم .

وثالثها أن ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة تشكل خطورة بالغة على صعيد الفرد والأسرة؛ فتنحمل الأسرة الأعباء النفسية والاجتماعية لأن أحد أفرادها أصبح في نظر المجتمع مجرمًا معتاداً، أو موصوماً بوصمة الجريمة مما يؤثر سلباً على وضع الأسرة بين الأسر الأخرى، وتحط من مكانتها الاجتماعية وتضعف علاقاتها ومعاملاتها الاجتماعية والاقتصادية مع الأسر الأخرى، والمجتمع المحلي بأكمله. ورابعها أن الدراسات حول جرائم العود أساسية لتصنيف النزلاء داخل المؤسسات العقابية فيجري فصل المعيدين عن غيرهم حتى لا يقوموا بتعليم فنون الجريمة لزملائهم من مجرمي الصدفة أو المجرمين لأول مرة.

كما أن دراسة جرائم العود تساعد المسؤولين في المراكز الإصلاحية على تقديم البرامج المناسبة للإصلاح. وخامسها أن أمر العود في غاية الأهمية بالنسبة للمحاكم والقضاء؛ فالوقوف على أسبقيات الجاني تساعد القاضي على إصدار الحكم المناسب عليه.

٢.١ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والايكولوجية للشخص العائد للجريمة، والكشف عن الظروف التي تؤدي بالأفراد الذين مارسوا أفعالاً إجرامية بالعود إلى ممارستها مرة أخرى أو مرات عديدة بعد أن حكم عليهم وسجنوا نتيجة لفعلهم الإجرامي الأول، والوقوف على الأنماط الجرمية الأكثر تكراراً لدى مرتكبي جرائم العود، والتعرف إلى طبيعة هذه الظاهرة (أي ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة) من خلال الصورة التي تتخذها في المجتمع الأردني، وكذلك التعرف إلى أنماط العائدين للسلوك الجرمي. وتتضمن مشكلة الدراسة بحث علاقة العود بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية بصورة عامة، وما يرتبط منها بالظروف الأسرية بشكل خاص.

٣.١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف إلى أهم الخصائص الديموجرافية والأيكولوجية والاقتصادية لمرتكبي سلوك العود لارتكاب الجريمة وكذلك الاجتماعية.
٢. محاولة الوقوف على أهم أنماط الجرائم الأكثر تكراراً لدى مرتكبي جرائم العود.
٣. محاولة الوقوف على أهم الظروف والدوافع التي تدفع الفرد إلى العود لارتكاب الجريمة .
٤. التعرف إلى طبيعة ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من خلال التعرف إلى صور العود لارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني وأنواع العود وأنماط العائدين لارتكاب الجريمة .
٥. توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بمرتكبي جرائم العود لتكون مصدراً من مصادر المعلومات والبيانات لذوي الاختصاص لاستخدامها في معالجة هذه المشكلة.
٦. توفير بيانات علمية خاصة بهذه الظاهرة بحيث تشكل قاعدة أساسية لغيرها من الدراسات اللاحقة المتعلقة بالموضوع ذاته.

٤.١ تساؤلات الدراسة:

تري الباحثة أن ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة هي نتاج مجموعة من القوى والظروف والعوامل التي تضغط بثقلها على الفرد لأن يعود مرة أخرى أو مرات عديدة إلى ارتكاب الجريمة أو ممارسة أفعال إجرامية مختلفة وفي مقدمة هذه الظروف والعوامل الظروف الاقتصادية المتدنية والعوامل الاجتماعية والديموجرافية والايكولوجية. وفي ضوء هذا التصور فإن الباحثة تطرح مجموعة من التساؤلات التي تعتقد أنها تقف وراء ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة وهذه التساؤلات هي:

١. ما الخصائص الديموجرافية والايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي يتميز بها مرتكبوا السلوك الاجرامي؟
٢. ما الخصائص الاجتماعية التي يتميز بها مرتكبوا السلوك الإجرامي؟ من حيث:

- أ. هل هناك علاقة بين التفكك الأسري وبين عدد مرات العود للجريمة؟
- ب. هل هناك علاقة بين المخالطة الإجرامية خارج السجن وداخله وبين عدد مرات العود للجريمة؟
- ج. هل هناك علاقة بين عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم ومعاملتهم بالإهمال والنفور وبين عدد مرات العود للجريمة؟
٣. هل هناك علاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية وبين عدد مرات العود للجريمة؟
٤. ما الأنماط الجرمية الأكثر تكراراً لدى مكرري السلوك الإجرامي؟
٥. ما أنواع العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني وما هي صورته؟
٦. ما أنماط العائدين للسلوك الإجرامي في المجتمع الأردني؟

١ - ٥ الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات في موضوع الجريمة في المجتمعات على اختلاف أشكالها وأنواعها غير أن الدراسات الخاصة بالعود إلى ارتكاب الجريمة نادرة جداً ، إن لم تكن معدومة ، وبخاصة في المجتمع الأردني؛ وإن كانت هناك بعض الدراسات المحلية التي تعالج موضوعاً يعتبر أقرب الموضوعات لموضوع الدراسة وهو "تكرار جنوح الأحداث".

وأقدم فيما يلي استعراضاً سريعاً لأهم الدراسات المحلية والعربية والأجنبية ، والتي يمكن الاستفادة منها في معالجة نتائج الدراسة. محاولة الوصول عن طريقها إلى الموضوعية ومحاولة إضفاء الصبغة الاجتماعية الأكثر عمقاً على نتائج هذه الدراسة.

أولاً: دراسة (أمجد هياجنة ، ١٩٩٣) بعنوان "العوامل المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح من وجهات نظر مختلف الفئات ذات العلاقة ، في المجتمع الأردني".

فقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل الذاتية والعائلية والاجتماعية المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح من وجهة نظر الجانحين العائدين وأولياء أمورهم والعاملين معهم ، والمقارنة بين وجهات النظر هذه حول درجة مساهمة هذه العوامل في عود الأحداث إلى

الجنوح. حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية بسيطة من الفئات السابقة. وقد توصل إلى النتائج التالية : أن أهم العوامل الذاتية المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح المتمثلة في عدم شعور الجانح بالأمن والاستقرار في الأسرة ، وشعور الجانح بأنه غير مقبول من الآخرين ، وأن الناس يكرهونه ، وفقدان الجانح الثقة بأسرته ، والعدوانية الزائدة لدى الجانح ، وتدني المستوى التعليمي لديه ، وقلة شعوره بالمسؤولية تجاه أفعاله. أما أهم العوامل العائلية فهي متمثلة في رفض الجانح من قبل الوالدين أو أحدهما بعد ارتكابه الجنحة الأولى ، وقلة العطف والحب والحنان داخل أسرة الجانح ، وكثرة النزاع والشجار بين الوالدين ، وغياب رب الأسرة المتكرر والانحراف الخلقي داخل أسرة الجانح.

أما بالنسبة لأهم العوامل الاجتماعية المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح فهي:

- أ- النظرة الاجتماعية للأحداث الجانحين المفرج عنهم على أنهم أصحاب سوابق ب- دمج الجانحين الخطرين مع غير الخطرين في دور الإصلاح والتأهيل ج- وتأثير رفاق السوء
- د- وعدم توفر قسم للرعاية اللاحقة ه- وعرض مظاهر العنف والجريمة في برامج التلفاز
- و- عدم تزويد الأسرة بالارشاد والتوجيه اللازمين لتعزيز دورها التربوي والاجتماعي.

ثانياً: دراسة (عباطة ضبعان الظاهر، ١٩٨٥) بعنوان "العوامل المساهمة في تكرار السلوك الجانح عند الأحداث الجانحين المكررين في المجتمع الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى العوامل الذاتية والعائلية والبيئية المحيطة بالحدث الجانح ، التي تساهم في تكرار السلوك الجانح من وجهة نظر الجانحين المكررين ، وأولياء أمورهم والعاملين في المدارس التي درس فيها الجانحون المكررون والعاملون في المؤسسات الإصلاحية. وقد توصل الباحث إلى مجموعة نتائج أبرزها أن العوامل التالية: الحرمان من الأم في فترات الطفولة والطلاق والانفصال والهجر المتكرر بين الوالدين هي العوامل العائلية الأكثر أهمية في تكرار الجنوح من وجهة نظر الفئات الأربعة السابقة الذكر.

أما العوامل المتمثلة في مرافقة أصدقاء السوء ودمج الجانحين الخطيرين مع غير الخطيرين في الإصلاحية هي العوامل البيئية الأكثر أهمية في وجهة نظر الفئات الأربعة.

أما العوامل المتمثلة في عدم شعور الطفل بالمسؤولية تجاه أفعاله وعدم شعور الطفل بالأمن والاستقرار في العائلة وفشل الطفل في إقامة علاقات إيجابية مع العائلة ، والعدوانية الزائدة لدى الجانح ووجود اضطرابات عقلية عند الطفل هي العوامل الذاتية الأكثر أهمية في تكرار السلوك الجانح من وجهات نظر الفئات الأربع السابقة الذكر.

ثالثاً: دراسة "العزة والفاعوري وزهران والقسوس وقطوم، ١٩٨٠" بعنوان "ظاهرة تكرار الجنوح عند الأحداث" في المجتمع الأردني؟

هدفت الدراسة إلى الوقوف على حجم ظاهرة تكرار جنوح الأحداث في المجتمع الأردني ومعرفة فئات أعمار المكررين ، وأهم التهم التي يتم تكرارها ومعرفة العوامل الكامنة وراء ظاهرة التكرار. وقد توصل الباحث وزملاؤه إلى مجموعة نتائج أبرزها أن رفاق السوء يشكلون عاملاً أساسياً في تكرار الجنوح ، كما لعب تهاون الأسرة وعدم اهتمامها بمسلك الأبناء المرتبة الثانية . أما عامل فقدان الثقة بالأسرة فقد احتل المرتبة الثالثة. وقد أظهرت النتائج أن الحالة المهنية والتعليمية للأحداث الجانحين وذويهم من العوامل التي تظهر أهميتها في سلوك الحدث. أما بالنسبة لمعدلات التكرار فقد كشفت النتائج أن نسبة المكررين مرتين (٦٥%) . بينما المكررين ثلاث مرات (٢٣%) وأربع مرات (٩%) وخمس مرات (٢%) وست مرات (١%) وكما أظهرت النتائج أن مشكلة الانحراف اتجهت نحو الطابع الجماعي.

• الدراسات العربية:

أولاً: دراسة (هادي صالح، ١٩٨٤) بعنوان "عوامل العود إلى الجريمة" في المجتمع العراقي. فقد هدفت الدراسة إلى البحث عن العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة ذاتية كانت أم اجتماعية أو ما يتعلق منها بالوسائل الآلية في الإصلاح. أما النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن أغلب العائدين كانوا يقيمون في مناطق حضرية ، كما أن أكثر من نصف أفراد العينة

من العائدين يقعون في الفئات العمرية (١٨-٤١) سنة ، بمعنى آخر أن العود يظهر بنسبة أعلى بين صفوف الشباب . وتبين أن (٩٠%) من العائدين كانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية . وبذلك أثبتت الدراسة أن العود يظهر بنسبة أعلى بين الأشخاص من ذوي التعليم المنخفض مقارنة بذوي التعليم المرتفع . وأظهرت الدراسة أن أعلى نسبة للعود تظهر في صفوف العزاب وكذلك أن أعلى نسبة للعود تظهر بين أصحاب المهن العمالية . وكشفت الدراسة أن نسبة العائدين الذي عادوا عوداً بسيطاً "سابقتين فقط" تشكل (٨٨%) مقابل ١٢% للذين عادوا عوداً متكرراً "ثلاث سوابق فأكثر"، كما ان أغلب العائدين عادوا عوداً خاصاً. وفيما يتصل بالعوامل الاجتماعية المتمثلة بسوء الأوضاع العائلية التي عاش في ظلها العائدون في فترة الحداثة والكبر فقد تبين أن أكثر من نصف العائدين كانت حالتهم الاقتصادية في تلك الفترة متدنية ، وان المستويات التعليمية لوالديهم كانت منخفضة وأن علاقاتهم مع آبائهم كانت سيئة.

كذلك فقد تبين أن معظم العائدين كان لهم أقارب وأصدقاء مجرمون أن (٧٩%) من العائدين كانت جرائمهم مختلفة مع جرائم السجناء المخالطين لهم أثناء المحكومة الأولى وأن (٧٥%) من العائدين اختلطوا مع سجناء تباينوا معهم في العمر . وتبين أن نسبة العائدين الذين عوملوا معاملة إهمال من قبل أفراد المجتمع أعلى من نسبة العائدين الذين عوملوا معاملة ودية.

ثانياً: دراسة (باسل جودت عباس، أمل حسن أحمد، ١٩٨٠) بعنوان "ظاهرة العود دراسة أولية في ضوء الظروف التنموية الجديدة في العراق".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة وقد حصل الباحثان على العينة باستخدامها أسلوب الحصر الشامل حيث قاما بدراسة جميع العائدين الموجودين في دائرة إصلاح الكبار في تلك الفترة. أما النتائج التي تم التوصل إليها فهي كما يلي:

لوحظ أن غالبية العائدين هم من العزاب ، كما أن أغلب العائدين يقعون في أعمار تتراوح ما بين (١٨-٣٢) سنة ، كما اتضح من نتائج البحث وجود علاقة بين العود وانخفاض

المستوى التعليمي ، واتضح أيضاً من نتائج الدراسة أن (٦٠%) من العائدين كان دخلهم الشهري ضمن الفئة (١٠٠ فأقل) دينار عراقي . وظهر ان أغلب العائدين ارتكبوا جريمتين . كما تبين من نتائج الدراسة أن جرائم العود متنوعة إلا أن جرائم الاعتداء على الأموال بصورة عامة والسرقة بصورة خاصة احتلت النسبة الكبرى بين هذه الجرائم . وكشفت نتائج الدراسة أن أغلب العائدين كانوا يسكنون في مدينة بغداد ، وتبين أن مهنة العائدين تركزت في مجال المهن الحرة . (صالح، ١٩٨٤)

ثالثاً: دراسة (طارق خليل إبراهيم وسعدي شاكر حمودي وآخرين ، ١٩٧٤) بعنوان "دراسة العائدين وأرباب السوابق المحجوزين" في العراق.

شملت هذه الدراسة جميع العائدين وأرباب السوابق المحجوزين في سجن أبي غريب المركزي. حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص العائدين المتمثلة في مكان الولادة ، العمر ، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، المهنة ، الدخل. كذلك التعرف على الأنماط الإجرامية الأكثر شيوعاً بين العائدين وعدد الجرائم المرتكبة من قبل العائدين.

أما النتائج التي جاءت بها الدراسة أوضحت أن غالبية العائدين هم من مواليد محافظة بغداد وتتراوح أعمارهم ما بين (٢٠-٤٥) سنة ، وأنهم من الأميين . كما أظهرت النتائج ارتفاع نسبة العود في صفوف العزاب . وتبين أن أكثر من نصف أفراد العينة (العائدين) كانوا يمارسون مهناً عمالية، كما تبين من الدراسة أن (٦٥.٦%) من العائدين كان دخلهم الشهري يتراوح ما بين العشرة دنانير والأربعين ديناراً عراقياً. أما بالنسبة لنوعية الجرائم المرتكبة فقد كانت جرائم ضد المال (سرقة، نشل، تزوير، احتيال، ...) . وأشارت الدراسة إلى أن (١٣.٦%) من العائدين ارتكبوا جريمتين، و (٢٠%) ارتكبوا ثلاث جرائم، و(٤١.٦%) للعائدين الذين ارتكبوا أكثر من أربع مرات. (صالح ، ١٩٨٤)

رابعاً: دراسة (أحمد علي المجذوب وآخرين ، ١٩٧٢) بعنوان "المجرمون العائدون دراسة تحليلية إحصائية" في المجتمع المصري.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نسبة العود بين نزلاء السجون المصرية ، والتعرف إلى الأنماط الإجرامية الأكثر شيوعاً بين العائدين ، والكشف عن العلاقة القائمة بين عدد من المتغيرات والعود للجريمة ، وكذلك الكشف عن العلاقة بين عدد مرات الإيداع في السجون ونسبة العائدين. وبالنسبة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة ؛ فقد ظهر أن نسبة العود في السجون المصرية قد بلغت (٢٧.٥%) وأن النمط الإجرامي الشائع بين العائدين هو نمط التكبسب من الجريمة كالسرقات والشروع فيها. وأظهرت أن أغلب العائدين هم من مواليد محافظة القاهرة. أما عن العلاقة بين العود والعمر فقد تبين أن أغلب العائدين يقعون في أعمار تتراوح ما بين (٢٣-٤٣) سنة.

وأشارت بيانات الدراسة أن أعلى نسبة للعود كانت بين العائدين أصحاب المهن العمالية الخدمية. وقد لوحظ أن أعلى نسبة للعود في فئة المطلقين. أما عن العلاقة بين العود والمستوى التعليمي فقد كشفت أن (٨٣%) من العائدين هم من الأميين ، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين عدد مرات الإيداع في السجون وبين نسب العائدين.

خامساً: دراسة (ناهد صالح، ١٩٦٢) بعنوان "العود إلى الإجرام عند المرأة دراسة إجتماعية" في المجتمع المصري.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن صور العود إلى الإجرام عند المرأة ، وبيان مدى انتشار هذه الظاهرة ، وحدة انتشارها ، والكشف عن بعض العوامل الاجتماعية المؤدية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى عود المرأة إلى الإجرام.

أما النتائج التي توصلت إليها الباحثة فهي على النحو التالي:

- لاحظت الباحثة أن العود المتكرر هو الشائع بين العائدات حيث بلغت نسبة النساء العائدات لأكثر من مرتين ٨٤.٦%.
- كشفت نتائج الدراسة أن ٤٨,٢% من النساء العائدات ارتكبن جرائم البغاء، و ٣٢% منهن ارتكبن جرائم ضد المال.
- تظهر المرأة العائدة للإجرام دلائل سلوكها الإجرامي في سن مبكرة مقارنة بالنساء غير العائدات.
- تبين أن المرأة العائدة للإجرام تخالط جماعات إجرامية وأفراداً من المجرمين حيث وجدت الباحثة أن ٦٥,٣% من النساء العائدات كن يقمن مع أشخاص من المجرمين كالزوج أو زميلة لها تتكسب من الجريمة ، أو مع عصابة أو مستغل أو مع أفراد من الأسرة أو مع أقارب سبق وأن ارتكبوا جرائم.
- المرأة العائدة للإجرام تعيش في ظروف اجتماعية أسوأ من تلك التي تعيش فيها المرأة غير العائدة حيث توصلت الباحثة إلى أن المرأة العائدة تعيش في ظروف عائلية مضطربة وحياتها الزوجية غير مستقرة فهي إما مطلقة أو منفصلة أو أنها تعيش مع زوج تسود علاقتهما الخلافات.
- لوحظ من نتائج البحث أن إيداع المرأة العائدة في السجن لم يؤثر سلباً في حصولها على عمل أو في موقف عائلتها منها بعد إطلاق سراحها ووجدت الباحثة أن ٧٥% من العائدات كان موقف الأسرة منهن هو موقف المشجع والمعرض لهن على ارتكاب الجرائم.

• دراسات أجنبية:

- أولاً: دراسة جيروم لوليتست "Gerom Lolestest" ، (١٩٦٣) بعنوان : "دراسة إحصائية عن العود إلى الإجرام".
- استهدفت هذه الدراسة التي أجراها لوليتست على عينة تكونت من (٥٧٩) حدثاً من مطلقي السراح للفترة (١٩٥٠-١٩٥٨) من مؤسسة بيركشير (Berkshire) في إنجلترا إلى

اختيار عدد من المتغيرات أشارت إليها بحوث سبقت دراسة لوليتست بعد أن قام الباحث بمتابعة أفراد العينة لفترة لا تقل عن العام.

أما النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

- أ. لاحظ الباحث أن ٥٤% من الأحداث جاءوا من مدن يزيد تعدادها عن مائة ألف نسمة.
- ب. كانت أعلى نسبة لجرائم العود هي السرقة ، حيث بلغت نسبة العائدين فيها ٨٦%.
- ج. كما تبين أن هناك علاقة دالة بين العود ونشأة الحدث نشأة غير مستقرة بسبب تصدع عائلته.
- د. لاحظ الباحث وجود علاقة دالة بين العود والعمر، فقد تبين أن الأحداث الذين عادوا كانوا من ذوي الأعمار الصغيرة سواء عند الإيداع في المؤسسة أو عند الإفراج منها.

ثانياً: دراسة شلدن لكريك والينور "Sheldon Glueck and Eleanor" ، (١٩٣٤-١٩٦٣) بعنوان : "العوامل الراجعة إلى العود".

حيث قاما بمجموعة من الدراسات على "٥٠٠" امرأة مجرمة و (٥٠٠) رجل مجرم وقاما بمتابعة العينتين لعدة سنوات واستنتجا عدة حقائق تتعلق بالسلوك الإجرامي نوجز منها ماله علاقة بالعود إلى الجريمة.

أ. لاحظ الباحثان أن علاقة المبحوثين بعوائلهم لها أثر في العود إذ لاحظا أن من بين النساء اللواتي كانت علاقاتهن العائلية حسنة كانت نسبة العود بينهن تبلغ ٤٦% ومن بين الرجال الذين كان لهم علاقات عائلية حسنة بلغت نسبة عودتهم إلى الجريمة ٢٢,٣%.

ب. لوحظ أن لسوء التكيف في العلاقات الشخصية والاجتماعية أثر في العود فقد بلغت نسبة العود بين النساء اللاتي كيفن أنفسهن بشكل مقبول على الأقل في جميع العلاقات الشخصية والاجتماعية ١٧,١% وبين اللاتي فشلن في التكيف في واحدة أو أكثر من هذه العلاقات فلن نسبة العود بلغت بينهن ٩٤,٤% أما بين الرجال الذين كانوا ناجحين كلياً أو جزئياً في هذه العلاقات فإن نسبة العود بينهم بلغت ٢٦,٨% ومن أولئك الذين فشلوا في واحدة أو أكثر في علاقاتهم الشخصية والاجتماعية كانت نسبة عودتهم إلى الجريمة ٩٨,٢%.

ثالثاً: دراسة جورج شدرِك تايلر : George Shedrick Taylor بعنوان "دراسة مقارنة لأوجه التشابه والاختلاف للأحداث العائدين من الريفيين والحضرين" في ولاية أوكلاهوما.

قام الباحث باختيار العينة اعتماداً على سجلات الأحداث الذين أودعوا المؤسسات الإصلاحية في ولاية أوكلاهوما Aklahoma وأطلق سراحهم شرطياً أو إطلاقاً مباشراً للسنوات، وبلغ عدد الحالات التي قام الباحث بدراستها (١٧٢) حالة. ويمكن إيجاز نتائج هذه الدراسة بما يلي: لاحظ الباحث أن التصدع العائلي، الدخول المتدني، انفصال الوالدين، الهروب من المدرسة، هي حالات مر بها أو عاش في ظلها الأحداث العائدون من الريف والحضر، وبنسبة أقل للريفيين. فقد لاحظ الباحث أن ٥٨% من العينة الريفية كان سبب عودها نقص البرامج الإصلاحية وعدم معالجتها على أسس منتظمة مقارنة بالحضرين.

من خلال ما تقدم نستطيع القول أن هذه الدراسة جاءت مختلفة عن غيرها من الدراسات المحلية من حيث الفئة العمرية التي تتناولها الدراسة ، حيث كانت الفئة العمرية التي عالجتها الدراسات المحلية الفئة العمرية الواقعة تحت سن (١٨ سنة) ، بينما الدراسة الحالية تدرس الفئة العمرية التي تزيد أعمارها عن ١٨ سنة ، أي البالغين الراشدين الذين تتم محاكمتهم قانونياً ، مقابل الأحداث الذين يتم إيداعهم في المراكز الإصلاحية. كما أن هذه الدراسة تحاول دراسة العوامل التي تؤدي للعود لارتكاب الجريمة من وجهة نظر العائدين أنفسهم، أما الدراسات المحلية فلم تكتف فقط بدراسة الأحداث أنفسهم ، وإنما تم أخذ عينات مختلفة من أولياء أمور الجانحين وكذلك العاملين في المؤسسات الإصلاحية والذين عملوا في المدارس التي درس فيها الجانحون .

أما بالنسبة لاختلاف هذه الدراسة عن الدراسات العربية والدراسات الأجنبية على الرغم من أن هذه الدراسات تطرقت إلى العديد من الجوانب المتعلقة بدراسة الباحثة إلا أن هناك بعض الاختلاف منها ، خصوصية المجتمع المراد دراسته من قبل الباحثة ، والاختلاف في الفترة الزمنية التي أجريت بها هذه الدراسات، كما أنها تناولت دراسة الظاهرة بشكل شمولي في حين اقتصرت بعض الدراسات على بحث بعض الجوانب دون الأخرى ، وأخيراً التطورات والتغيرات التي طرأت على المجتمع المراد دراسته ، نتيجة للثورة العلمية والتقنيات الحديثة وما أحدثته من تغيرات اجتماعية وإظهار أشكال جديدة للجريمة وأسلوب ارتكابها واختلاف دوافعها.

٦.١ منهجية الدراسة:

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على المنهجية التي تم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة، ويتضمن تحديد مجتمع الدراسة والعينة وطريقة اختيارها، والمنهج المستخدم وأدوات الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية .

• مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من السجناء العائدين البالغين الراشدين الذكور الذين ارتكبوا جرائم أو مارسوا سلوكاً إنحرافياً يعاقب عليه القانون ، وهم السجناء في مركز إصلاح وتأهيل قفقفا الواقع على بعد (٧٠كم) شمال مدينة عمان باتجاه مدينة إربد، ومركز إصلاح وتأهيل سواقة الذي يقع بالقرب من بلدة القطرانة على بعد (٧٠كم) جنوب مدينة عمان/العاصمة ، ومركز إصلاح وتأهيل بيرين حيث يقع في الجهة الغربية من مدينة الزرقاء التي تبعد عن مدينة عمان إلى الجهة الشرقية الشمالية (٣٠كم) ، ومركز إصلاح وتأهيل جويده الواقع بالقرب من محافظة مادبا. ولم يتضمن مجتمع الدراسة نزيلات مركز إصلاح وتأهيل النساء نظراً لقلّة عدد النزيلات العائدات في هذا المركز ، حيث بلغ عددهن (١٠).

• عينة الدراسة:

نظراً لصعوبة إجراء دراسة مسحية شاملة لجميع المسجونين في المؤسسات العقابية، لما تتطلبه من جهد ووقت وإمكانيات رغم أفضليتها في الحيلولة دون الوقوع في أخطاء التعميم التي قد تظهر في طريقة العينة المحصورة في جزء من مجتمع الدراسة (حسن ، ١٩٦٨) إلا أن الباحثة لم تجد بديلاً عن الأخذ بطريقة العينة بحيث تكون ممثلة تمثيلاً سليماً لجميع النزلاء المكررين للسلوك الإجرامي. وعليه يمكن إيجاز خطوات اختيار عينة الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (١)

يمثل حجم العينة المسحوبة

| اسم المركز لإصلاحي | عدد النزلاء المكررين المحكومين | حجم العينة المسحوبة |
|--------------------|--------------------------------|---------------------|
| - سواقة / عمان | ٧٠٠ | ١١٤ |
| - قفقفا إربد | ٣٥٠ | ٥٧ |
| - بيرين /الزرقاء | ٣٠٠ | ٤٩ |
| - الجويده عمان | ٨٠٠ | ١٣٠ |
| المجموع | ٢١٥٠ | ٣٥٠ |

١. تم حصر النزلاء الأردنيين الذين صدرت أحكام بحقهم بالسجن لمدد مختلفة من الذكور. وقد تم استبعاد النزلاء الموقوفين والسجناء من جنسيات أخرى من عملية اختيار عينة الدراسة.
٢. تم حصر النزلاء الأردنيين المكررين للسلوك الإجرامي سواء المحكومين أو الموقوفين، ومن ثم تم استبعاد النزلاء الموقوفين الذين لم تصدر بحقهم بعد أحكام قانونية .
٣. قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية من النزلاء المحكومين المكررين للسلوك الإجرامي لأكثر من مرة وقت إجراء الدراسة. وبما يعادل ويتناسب مع حجم وجودهم في كل من المراكز الأربعة.

منهج الدراسة وطرق جمع المعلومات والبيانات :

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليلها بجوانبها المختلفة، واكتشاف العلاقات والارتباطات القائمة بين هذه الظاهرة وبين المتغيرات التي يفترض أن تكون ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها.

أما فيما يتعلق بالطرق والأدوات المستخدمة في جمع بيانات هذه الدراسة، حيث تم

استخدام المصادر والأدوات التالية:

أ. مصادر ثانوية

١. المصادر والمراجع: التي تدور حول الجريمة والعود للجريمة، ومنها الكتب ورسائل الماجستير والدكتوراه والدراسات المنشورة والمجلات والتقارير المتعلقة بهذا الموضوع.

ب. مصادر أولية

١. السجلات والقيود الرسمية.

٢. صحيفة الاستبانة: اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على صحيفة الاستبانة التي أعدتها الباحثة كأداة لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، والتي جرى توزيعها وتعبئتها من كل فرد من أفراد العينة . وقد احتوت صحيفة الاستبانة على مجموعة من الأسئلة بلغت (٣٩ سؤال) تغطي جميع جوانب الدراسة .

وللتأكد من صدق وثبات الاستمارة كمقياس مناسب تم عرضها على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين ، وممن لهم الخبرة في هذا المجال لتحكيمها، وبناء على ذلك جرى بعض التعديلات عليها لكي تتلاءم مع طبيعة المجتمع المدروس وموضوع الدراسة وأهدافها. ومن ثم وزعت على عينة استطلاعية من خارج مجتمع الدراسة تكونت من (٣٠) سجين، وبعد تكرار هذه العملية تم إجراء التعديلات اللازمة، ومن ضمنها اختصار الاستبانة وحذف الأسئلة غير الواضحة وإعادة صياغة لبعضها بطريقة مناسبة وبلغة أكثر وضوحاً.

وقد اشتملت الاستمارة بعد إجراء التعديلات اللازمة وفي صورتها النهائية على الأجزاء التالية:

أولاً: البيانات الشخصية:

وتتضمن ، العمر، المستوى التعليمي، المهنة قبل ارتكاب الجريمة الأولى، والمهنة قبل ارتكاب الجريمة الأخيرة، الحالة الزوجية، عدد أفراد الأسرة.

ثانياً: البيانات الاجتماعية والاقتصادية:

وتشمل مكان الولادة ، مكان السكن قبل ارتكاب الجريمة الأولى ومكان السكن قبل ارتكاب الجريمة الأخيرة، نوع الحي المقيم فيه في المدينة، ملكية المسكن، عدد غرف المسكن، معدل الدخل الشهري، دور المبحوث في الإعالة المستوى التعليمي للوالدين ومهنة كل منهما، طبيعة العلاقات الأسرية بين الوالدين إن كان الوالدان موجودين أم لا . كذلك تناولت طبيعة المعاملة التي عومل بها العائد بعد المحكومية الأولى من قبل المجتمع، دور المخالطة الإجرامية داخل السجن وخارجه.

ثالثاً: البيانات الجرمية:

وتشمل عدد مرات العود للجريمة، نوع الجريمة، ودوافعها هل هناك شريك أم لا ، طبيعة الجرائم هل هي قصدية أم غير قصدية.

المعالجة الإحصائية

لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة ، وذلك من خلال استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وقد تم استخدام أسلوب الإحصاء التحليلي لاختبار الفروق والعلاقات الإحصائية بين المتغيرات ، حيث تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق في متوسط عدد مرات العود تبعاً لمتغيرات الدراسة التي تشتمل على أكثر من فئتين، أما المتغيرات التي تشتمل على فئتين فقط فقد استخدم معها اختبار (ت) (T-test) .

١ - ٧ صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الباحثة عدة صعوبات في الدراسة الحالية هي:

١. عدم وجود كشوفات خاصة بالسجناء المكررين الأمر الذي اضطرني إلى عمل جدول إحصائي بهم.
٢. عدم القدرة على مقابلة المبحوثين لكونهم فئة خطيرة . من وجهة نظر رجال الأمن.
٣. عدم توفر المراجع والمصادر الكافية التي تتحدث عن مثل هذا الموضوع. وبالأخص الدراسات التي تعالج هذا الموضوع وجوانبه المختلفة على الواقع الأردني الأمر الذي أكد على أهمية الدراسة وضرورة القيام بها لتكون الأولى على مستوى الأردن، مشجعة الباحثين ليقدموا دراسات أوسع لتغطية كافة جوانب الموضوع.

٨.١ محددات الدراسة:

لقد تم تحديد الدراسة الحالية بالمجالات التالية:

١. المجال الزمني: حيث بدأت الباحثة بالإعداد لهذه الدراسة منذ منتصف عام ١٩٩٩م، أما فيما يتعلق بعملية جمع البيانات والمعلومات الميدانية فقد تمت في الفترة من (٢٠٠٠/٨/١) إلى (٢٠٠٠/٩/٣١) ثم قامت الباحثة بتحليل البيانات الميدانية وإنجاز الدراسة بشكلها النهائي.
٢. المجال المكاني: وقد تحدد هذا المجال في المراكز الإصلاحية التالية قفقفا وبيرين. وسواقة وجويده.

الفصل الثاني

الإطار النظري

- ١ - ٢ مفهوم الجريمة
- ٢ - ٢ الاتجاهات النظرية في تفسير السلوك الإجرامي
- ٣ - ٢ مفهوم العود أنواعه وصوره
- ٤ - ٢ أنماط العود
- ٥ - ٢ الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة العود للجريمة
- ٦ - ٢ عوامل العود للسلوك الإجرامي

خلفية نظرية :

لقد أصبح من المتعارف عليه في إجراء الدراسات والأبحاث، وفي كتابة الرسائل العلمية، أن يقدم الباحث خلفية نظرية أو إطاراً نظرياً لموضوع الدراسة. وذلك لكي يتمكن من تشكيل تصور لقضية بحثه، وتشمل هذه الخلفية النظرية على تراكم معرفي حول موضوع الدراسة، ولا يتوقف الباحث عند قراءة هذه النظريات، وهذه الدراسات والأخذ بها كمسلمات دون التمعن في محتواها ونقدها، ومن ثم استخلاص نسق معرفي، ينطلق منه الباحث في معالجته لقضية بحثه. والنسق أو الاتجاه الذي انطلقت منه الباحثة هو الاتجاه التكاملي.

نتناول في هذا الفصل بعض الأفكار والنظريات التي طرحها العلماء والباحثون المتخصصون في موضوع الجريمة . مثل مفهوم الجريمة والاتجاهات المختلفة في هذا الصدد، والاتجاهات النظرية في السلوك الإجرامي، ومفهوم العود وأنواعه وصوره وتصنيفاته والاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة العود إلى الجريمة ، وعوامل العود للسلوك الإجرامي.

١.٢ مفهوم الجريمة :

تلعب التعريفات دوراً مهماً في تحديد المضمون وبيان المقصود منه واختيار تعريف مالم يكن ، مسألة خلق أو ابتكار، بل هو في المقام الأول ، نتيجة محاولات واعية لتحليل المضمون ، ومراعاة كاملة للاستعمالات المختلفة . وبهذه الطريقة وحدها يمكن إيجاد رابطة وثيقة بين التعريف والمضمون . حتى يأتي صورة معبرة له عندما تلقي الضوء عليه لأول وهله (الألفي، ١٩٦٥) فالظاهرة موضوع الدراسة لا بد لها من تحديد علمي دقيق حتى يسهل إدراك معناها وأبعادها . وكما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح ، سهّل على الذين يتابعون البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها. (حسن، ١٩٧١).

فالجريمة كظاهرة عرفت في كافة المجتمعات، فهي من حيث الجوهر لا تختلف باختلاف المجتمعات ولكن كمفهوم لا يوجد مفهوم محدد ودقيق متفق عليه في جميع الأزمنة وجميع المدارس والاتجاهات. مما دفع مكسويل (Maxwell) إلى القول بأن الإجماع "هو عمل

نسبي غير قابل للتعريف بصورة عامة ومطلقة". (العوجي ، ١٩٨٣) إلا أن ذلك لا يمنع من تحديد أهم الخطوط العامة لمفهوم الجريمة والتي من خلالها نتوصل إلى الفهم العلمي الدقيق لمفهوم الجريمة وهي:

أ. تعريف أهل اللغة لمفهوم الجريمة .

ب. الاتجاه القانوني - لتعريف مفهوم الجريمة.

ج. الاتجاه الاجتماعي - لتعريف مفهوم الجريمة.

أ- تعريف أهل اللغة :

فمن الناحية اللغوية فإن كلمة جريمة مأخوذة من الجرم: التعدي والجرم هو الذنب، والجمع إجرام وجروم وهو الجريمة ويقال جُرِمَ فلان أذنب وأخطأ فهو مجرم وجريم. (الخطيب، ١٩٦١) أما في اللغة الإنجليزية فتدل كلمة (Crime) على الجريمة ، وأصلها (Crimen) وهي كلمة لاتينية اشتقت من (Cernere) التي أتت بدورها من أصل يوناني معناه التحيز والشذوذ عن السلوك العادي وأما المجرم فهو من شذَّ عن السلوك العادي (سعفان، ١٩٦٦).

نلاحظ من خلال هذا التعريف سواء كان في اللغة العربية أم الإنجليزية ما هو إلا شرح وتوضيح لمعنى الكلمة فقط، وكذلك تقديم شرح واضح لأصل الكلمة وبالتالي لم يقدم لنا تفسيراً واضحاً عن هذا التعدي من حيث ماهيته وحجمه. وبما أن التعريف اللغوي اكتفى بهذا القدر من التوضيح فلا بد من اكتمال صورة هذا التعريف في ذهن القارئ من زاوية أخرى تعزز التعريف اللغوي، كمحاولة للوصول إلى تعريف علمي دقيق لمفهوم الجريمة.

ب- الاتجاه القانوني لتعريف الجريمة

هو الاتجاه الكلاسيكي القديم المرتبط أصلاً بالدراسات التقليدية للجريمة التي انطلقت في أوروبا في القرن الثامن عشر . وهو أيضاً الاتجاه الذي يعطي لرجال القانون بالدرجة الأولى حق تحديد السلوك السوي من غير السوي وليس فقط تحديد مفهوم الجريمة (طالب، ١٩٩٧).

فالجريمة من الناحية القانونية هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات وقانون العقوبات هو الذي يتضمن الأفعال المجرمة ومقدار عقوباتها. (عريم، ١٩٧٥).

وتعد أيضاً الفعل أو الترك المخالف لنص القانون الجزائي المرشح من قبل الهيئة السياسية للمجتمع والذي يتطلب بالضرورة النص على عقوبة مقرره ومحددة ، أو غير ذلك من الإجراءات الاحترازية أو بدائل العقاب مما يتم تنفيذه في حالة الإدانة ضد المرتكب للفعل دون سواء من قبل سلطة شرعية مكلفة بتنفيذ الأحكام. (كاره، ١٩٨٥).

ومن تعاريف مفهوم الجريمة قانونياً أيضاً التعريف الذي يقدمه محمد نجيب حسني "الجريمة فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً". (حسني، ١٩٧٧).

أما قانون العقوبات الأردني فلم يتضمن تعريفاً للجريمة وفق ما سارت عليه معظم التشريعات الجنائية المعاصرة ، وهو منهج سليم لأن إعطاء تعريف عام للجريمة في صلب القانون أمر فيه خطر ، لأنه لن يجمع كل العناصر المطلوبة فيه بالإضافة إلى المشاكل والاعتراضات التي يثيرها إعطاء تعريف عام للجريمة (السعد، ١٩٩١). ومن علماء القانون الجنائي من ذهب إلى تعريف الجريمة بأنها (خطيئة اجتماعية وسلوك يخالف الناموس الاجتماعي يوقع على مرتكبها جزاء جنائي حتى ولو لم تحتويها نصوص القانون) (مصطفى ، ١٩٧٥). وبعضهم وضع تعريفاً مبسطاً يبرز أهم عناصر الجريمة وبيّن أثارها الجنائية بأنها "فعل غير مشروع إيجابي أو سلبي صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون لمرتكب هذا الفعل عقوبة أو تدبيراً أو احترازاً (نجم، ١٩٨٨).

نلاحظ من خلال ما تقدم أن هنالك مأخذ تؤخذ على التعريف القانوني للجريمة ويمكن استخلاصها مما جاء في شرح السراج لها عندما قال:

"أن الظاهرة الإنسانية والاجتماعية سابقة في وجودها على الظاهرة القانونية، ومهما كان القانون الجزائي واسعاً فإنه لا يستطيع شمول الحقيقة الإنسانية والاجتماعية بكاملها. كما أن الحكم القيمي على أفعال الإنسان هو نتيجة للشروط الخاصة بتطور كل مجتمع من المجتمعات

البشرية وليس تعبيراً عن القواعد القانونية التي تحكم هذا المجتمع". أما الأفعال التي يعاقب عليها القانون ليست أكثر الأفعال خطورة وضرراً اجتماعياً . وأن عدداً من الأفعال التي لا يعتبرها القانون جريمة هي أشد خطورة على المجتمع من بعض الأفعال التي يحظرها المشرع ويعاقب عليها بعقوبة جزائية ، ويضيف عبود السراج بالقول أن الفرد لا يُعدُّ مجرماً في نظر القانون إلا إذا أدين أمام القضاء بارتكاب جريمة جزائية. وهذا الموقف يضيق من ميدان دراسة الجريمة من جهة، ويلحق بالمجتمع ضرراً بليغاً من جهة أخرى لأن هنالك بعض الأشخاص قد تكشف عن خطورتهم بالرغم من أنهم لم يرتكبوا أية جريمة وتُترك هؤلاء دون معالجتهم واتخذت إجراءات وقائية لحماية المجتمع منهم فهم فيه خطر كبير لا يمكن إهمال قدره (السراج، ١٩٨١).

كما انتقد "دونالد كريسي" أيضاً التعريفات القانونية للجريمة ورأى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة تخضع لمجموعة من المفاهيم الفكرية والدينية والأخلاقية إلى جانب المفهوم القانوني والاقتصار على دراسة الجريمة من وجهة نظر قانونية يجعلنا لا نرى المشكلة إلا من زاوية واحدة (Donald, 1951).

وبصورة عامة يمكن إجمال ما تقدم بما يلي:

١. تشير التعريفات السابقة إلى اتفاق واختلاف في الوقت ذاته فقد جاء الاتفاق واضحاً لدى أهل القانون من حيث الجوهر والمضمون وجاءت معظم التعريفات تحتوي على ركنين أساسيين في عملية التعريف أولهما (وجود فعل) وثانيهما (وجود قانون) فإذا اقترن الفعل بمخالفة لهذا القانون سمي هذا الفعل جرماً وبالتالي يستحق عقوبة تتناسب وحجم المخالفة، أما الاختلاف فكان من حيث الصياغة حيث نرى كل تعريف مختلف عن الآخر ولكن الجوهر واحد.
٢. إن القانون هو الأساس في عملية تجريم أي فعل أو سلوك وعلى هذا الأساس فإن الفعل الإجرامي هو الفعل الذي يرى المشرع للقانون.

٣. جاءت الانتقادات التي وجهت للتعريف القانوني انتقادات واضحة وشاملة شملت مختلف عناصر التعريف فجاءت بحقيقة أساسية وهي أن بعض الأفعال والأشخاص يمارسون أفعالاً إجرامية ولكن نظراً لعدم نص القانون على ذلك لا تعتبر جريمة.
٤. على الرغم من هذه الانتقادات وغيرها للتعريف القانوني للجريمة إلا أن هناك حقيقة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وهي أن أغلب المجتمعات لا تعد الفرد مجرماً إلا إذا صدر بحقه حكم قانوني مهما بلغ حجم الرفض والاستهجان الذي يواجهه من قبل أفراد المجتمع.
٥. أنه من الصعوبة الاكتفاء بتعريف مفهوم الجريمة من زاوية أهل القانون فقط لأننا بذلك نرى المشكلة من زاوية واحدة، لذلك لا بد من طرح رؤية مكملة للرؤية القانونية ألا وهي الرؤية الاجتماعية أو المنظور الاجتماعي.

ج- الاتجاه أو المنظور الاجتماعي:

وهو الاتجاه المرتبط أصلاً بالدراسات الحديثة والوضعية (العلمية) للجريمة التي بدأت في أوروبا في القرن التاسع عشر وتطورت في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو أيضاً الاتجاه الذي ينظر إلى الجريمة نظرة شمولية اجتماعية . (طالب، ١٩٩٧).

لقد صنفت تعريفات الجريمة من وجهة النظر الاجتماعية إلى ثلاث فئات وفق اهتمامات علماء الاجتماع ومتطلبات مجتمعاتهم وبيئاتهم الاجتماعية المختلفة. (الربابعة، ١٩٨٤).

أما الفئة الأولى وتتضمن التعريفات التي تربط بين الجريمة وانتهاك القوانين ومن العلماء الذين أخذوا بهذا التعريف ديفز (J. Davis) حيث عرّف السلوك الانحرافي بأنه السلوك الذي ينحرف عن معايير المجتمع السياسي والمقصود بالمجتمع السياسي هو ذلك المجتمع الذي تحكمه القوانين التي تشرف على صياغتها وتنفيذها سلطة منظمة معترف بها اجتماعياً ورسمياً. أما الفئة الثانية فهي التعريفات التي تربط بين الجريمة والأفعال التي تسبب أذى للمجتمع، وقد تبنى هذا التعريف "سالن" "Salin" الذي يعرف الجريمة بأنها "انتهاك للمعايير الاجتماعية" أما الفئة الأخيرة فهي التي تركز على الانحرافات عن المعايير الاجتماعية وانتهاك القانون في

الوقت ذاته. وفي ضوء هذا المنظور فقد عرّف (كلينارد) الجريمة بأنها "سلوك مؤذٍ وضار اجتماعياً ويتعرض صاحبه للعقاب من قبل الدولة". (السعد، ١٩٩١).

وإذا حاولنا التمعن بتعريفات الفئات الثلاث نجد ما يلي:

أن تعريف الفئة الأولى يحجم من ظاهرة الجريمة وذلك من خلال اقتصار وجودها في المجتمعات التي يحكمها القانون المكتوب وبالتالي تجاوز الحقيقة الأساسية وهي ان الجريمة ظاهرة وجدت في كافة المجتمعات سواء أكانت بدائية تحكمها العادات والتقاليد غير المكتوبة بشكل رسمي وإنما متعارف عليها أم متطورة تخضع لوسائل الضبط الرسمي (القانون واللوائح). كذلك نلاحظ أن هذه الفئة تقترب من التعريف القانوني للجريمة . وبالتالي المآخذ التي تؤخذ على التعريف القانوني تؤخذ عليها.

أما الفئة الثانية فهي تلك التي تحاول الربط بين الجريمة والأفعال التي تسبب أذى أو ضرراً للمجتمع ونلاحظ افتقار هذه الفئة إلى معيار نستطيع الحكم من خلاله على حجم هذا الضرر، وما هي المصالح التي تعتبر في نظر المجتمع مصالح لا بد من الدفاع عنها وحمايتها وبالتالي فإن من ينتهك هذه المصالح يعتبر قد أوقع نفسه ملحقاً بالضرر بالمجتمع. وربما يكون تعريف الفئة الأخيرة أكثر قبولاً لأنه حاول أن يجمع بين الناحية الاجتماعية والناحية القانونية.

ومن جملة التعريفات الاجتماعية أيضاً تعريف (دور كايم) حيث اعتبر الجريمة في البداية كل عمل معاقب عليه ثم أشار بعد ذلك أن ما يجعل من هذا الفعل جريمة معاقب عليها هو ردة الفعل الاجتماعية عليه وليس الفعل نفسه وأن من يعطي هذه الصفة (الجريمة) هو التعريف الذي يصوغه الضمير الجماعي وليست الخصائص الداخلية لفعل ما . (الفاضل، ١٩٧٦).

أما بونجر (W. Bonger) فيعرّف الجريمة بانها فعل يقترّف داخل جماعة من الناس تُشكّل وحدة اجتماعية ويضر بمصلحة الجميع أو بمصلحة الفئة الحاكمة ، ويعاقب عليه من قبل هذه الجماعة بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها الأخلاقي (William, 1969) . نلاحظ أن تعريف بونجر يربط الضرر بمصالح الفئة الحاكمة المسيطرة أكثر من أي فئة أخرى.

وفي الحقيقة لم تخلُ هذه التعريفات من انتقادات وملاحظات فيقول حسن طالب في هذا الصدد: "إن المفهوم الاجتماعي للجريمة غير واضح وفيه كثير من الغموض وهو راجع لغموض الظاهرة الاجتماعية وتشابكها وتشابك القواعد والمصالح في المجتمع بصورة عامة، كما أن المفهوم الاجتماعي لم يستطع تحديد معيار مناسب أو طريقة أو ميكانيزم لقياس الأضرار الاجتماعية الناتجة عن العمل الإجرامي ونوعيته وبذلك فإن المفهوم الاجتماعي لم يستطع التخلص من الذاتية في إطلاق الأحكام على السلوك والأفعال"، (طالب، ١٩٩٧).

ونلاحظ من خلال ما سبق أن التعريفات الاجتماعية لمفهوم الجريمة تتسم ببعض السمات وهي:

١. أن معظم هذه التعريفات تركز على الأفعال والسلوكيات المخالفة للقوانين والأنظمة واللوائح المكتوبة، وغيرها من عادات وتقاليد وأعراف ومعايير وقيم اجتماعية سائدة غير مكتوبة.

٢. نجد أن أساس التجريم هو المجتمع فالفعل الإجرامي هو الفعل الذي يرى المجتمع أنه كذلك بغض النظر عن موقف القانون من هذا الفعل هل يجرمه أم لا.

٣. كما أن هذه التعريفات تتصف بالعمومية وعدم الثبات بحيث لا يمكن لنا أن نطلق على فعل ما أنه ضار بمصالح المجتمع في كل زمان ومكان فما هو ضار في زمن معين قد لا يكون كذلك في زمن آخر أو في مجتمع آخر. كذلك لا يوجد اتفاق بين فئات المجتمع وجماعاته على أن هذا الفعل يعتبر ضاراً فربما يكون ذلك الفعل مقبولاً لدى جماعة ويكون في الوقت نفسه مرفوضاً لدى جماعة أخرى نظراً لتعارضه مع مصالحها ومعتقداتها وأفكارها وبالتالي صعوبة الوصول إلى تعريف واحد شامل نظراً لغياب المعيار الذي نحتكم إليه في التعريف.

٤. بما أننا لا نستطيع أن نعرف الجريمة من الوجهة القانونية دون الاجتماعية وبالعكس الاجتماعية دون القانونية علينا التوصل إلى معيار يتضمن كل من الوجهتين القانونية والاجتماعية لأن هذين المفهومين يكملان بعضهما بعضاً وبالتالي نتمكن من إدراك مفهوم

الجريمة من خلال ارتباطها بالبيئة الاجتماعية التي أوجدتها. وكذلك موقف القانون الذي يجرّمها.

٥. الجريمة وفق هذه الدراسة من الناحية الإجرائية (هي كل فعل يلحق الضرر بمصالح الفرد والجماعة والمجتمع وهذا الفعل يعد خروجاً على تلك القواعد والمعايير التي ارتضاها المجتمع لأفراده ثم صاغها في قوانين يعاقب على هذا الخروج بعقوبة جزائية).

أما المجرم بناءً على هذا التعريف هو الشخص البالغ الراشد الذي يرتكب هذا الفعل الضار المنصوص عليه في قانون محدد ويستحق بالتالي عقوبة جزائية يحددها هذا القانون.

٢.٢ الاتجاهات النظرية في تفسير السلوك الإجرامي:

قامت محاولات نظرية كثيرة في تفسير السلوك الإجرامي ومنها محاولة تفسير الظاهرة بردها لأثر البيئة الجغرافية لاعتبارها إنعكاس للمناخ أو الموقع. وهناك من ربط السلوك الإجرامي بالتكوين البيولوجي. ومن العلماء من أوقف تفسير هذا السلوك على الأمراض النفسية أو الأمراض العقلية، أو اضطرابات الشخصية والبعض الآخر اعتبره نتاجاً للظروف الاجتماعية أو التنظيم الاجتماعي أو العمليات الاجتماعية أو الموقف الاجتماعي، ولكن تحقيقاً لأهداف الدراسة وتوضيحاً للموضوعية في تفسير نتائجها وإضفاء الصبغة الاجتماعية الأكثر عمقاً عليها فقد تم اللجوء إلى بعض النظريات الاجتماعية التي تفترض الدراسة أنها الأنسب لموضوعها.

أ- نظرية البناء الاجتماعي والإحلال المعياري والانحراف

إن صاحب هذه النظرية هو (Robert Merton) وهدف هذه النظرية هو محاولة الكشف عن أثر الضغوط التي يمارسها البناء الاجتماعي على الأشخاص في المجتمع ودرجة تكيف الفرد للمتطلبات الاجتماعية الثقافية بحيث يؤدي عدم الامتثال إلى سلوك منحرف. (صواخرون، ٢٠٠٠).

ويعتمد "ميرتون" في تفسيره لطبيعة الانحراف الاجتماعي في المجتمع الأمريكي على أسس نظرية ثلاثة :

- أ- الطموحات أو الأهداف التي يتلقنها الأفراد ويؤمنون بها من خلال الثقافة التي يعيشون فيها.
- ب- المعايير الاجتماعية التي تحكم مسيرة الأفراد في تحقيق طموحاتهم وأهدافهم.
- ج- الوسائل المؤسسية التي يهيئها المجتمع لأفراده وذلك من خلال جميع مؤسساته لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم (الدوري، ١٩٨٥).

إن عجز الأفراد عن تحقيق التكيف المناسب بين طموحاتهم الثقافية والوسائل المتاحة لهم لتحقيقها يشكل حالة "اللامعيارية أو الأنومي" وهي حالة تدفع بعض الأفراد إلى التماس أي طريق مُتيسر أمامهم حتى وإن كان غير مشروع كبديل عملي لتحقيق طموحاتهم في الحياة. وربما يعمد بعضهم إلى تحطيم الهدف ذاته حيث يلجأ إلى إتلاف الشيء أو تدمير الشيء السذي يعجز عن امتلاكه أو الحصول عليه بالطرق المشروعة . ولكن كيف تتحقق عملية الأنومي؟

يقول ميرتون أن عملية الأنومي تتحقق من خلال خمس سبل سلوكية يستعمل الفرد الوسائل المؤسسية لكي يحقق أهدافاً ثقافية تمثل طموحه ومصالحه ومعاناته في تحقيق هدف يتمنى أن يصل إليه وهي:

أولاً: السبيل الأول وسماه المطابقة أو المماثلة الذي يوضح مطابقة وسائل الشخص المؤسسية مع طموحه الثقافي فلا يجعل من هذه الحالة انحرافاً خلقياً أو معيارياً.

ثانياً: السبيل الثاني سماه الإبداع أو الابتكار الذي يوضح فيه عدم مطابقة وسائل الشخص المؤسسية مع طموحه وأهدافه الثقافية فيستخدم السبيل المنحرف عن الوسائل المحددة وهذا

لا يوصله إلى تحقيق هدفه بشكل سوي فيكون سلوكه معبراً عن التحلل الخلقي وعن التصرف المعياري.

ثالثاً: السبيل الثالث الطقسي الذي يقتنع به الشخص اجتماعياً بسهولة حيث يكون مالكا للوسائل المؤسسية من أجل تحقيق هدفه الثقافي لكنه لا يقدر أن يصل إلى هدفه المنشود فيتثبت بالأحكام القيمة التي تكون بمثابة نماذج روتينية يستخدمها لتبرير خوفه من التنافس في تحقيق أهدافه.

رابعاً: السبيل الرابع سماه الانسحابي أي أنه ينكمش في استخدام الوسائل المؤسسية وبالتالي لا يستطيع تحقيق أهدافه الثقافية وآماله وطموحاته الشخصية.

خامساً: السبيل الخامس وسماه بالعاصي أو المتمرد وهو يعني أنه يرفض القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في مجتمعه لكنه يحل محلها قيماً ومعايير جديدة بديلة عن الأولى ، سواء كان على صعيد الوسائل المؤسسية أم الأهداف الثقافية. وبذلك يعني التحدي السافر لقيم ومعايير مجتمعه بقصد تغييرها لأنه ينظر إلى وسائل المؤسسة التي يعيش فيها على أنها إحدى معوقات تحقيق آماله وغاياته فيطرح وسائله الخاصة وأهدافه بشكل علني يتحدى الواقع الاجتماعي الذي يعيشه وهذا انحراف عما هو سائد في مجتمعه (عمر، ١٩٩٢).

ويظهر مما تقدم أن "روبرت مرتون" في تفسيره لطبيعة السلوك المنحرف ينتهج منهجاً اجتماعياً صرفاً لا يقيم للبواغث الفردية وزناً في عملية اختيار الأفراد لإحدى البدائل دون الأخرى. ويبدو أن منطق نظريته الاجتماعية هذه أو انتهاجه هذا المنهج الاجتماعي في تفسير اثر النظام الاجتماعي على تكوين الانحراف الاجتماعي أو الجريمة رغم ما يحمله من حجة ومنهج علمي مقبول فإن "ميرتون" يعجز عن تيسير الإطار النظري الكامل لتفسير الجريمة والانحراف الاجتماعي في مجتمعه الأمريكي فكيف به إذا ما أراد العمومية لنظريته كنظرية اجتماعية شاملة لتفسير الجريمة والجنوح. كما وأن هذه النظرية لا تستطيع ان تفسر لنا لماذا ينحرف بعض الأشخاص دون غيرهم ممن يعيشون في نظام اجتماعي واحد وفي ظل ثقافة واحدة ، رغم أن جميعهم يتعرضون لضغوط هذا النظام

الاجتماعي أو يتعرضون لنفس معوقاته التي تعيقهم عن تحقيق أهدافهم في ظل هذه الثقافة الواحدة. إن مثل هذه النظرية تعجز عن تفسير كيف لا يختار جميع أفراد النظام الواحد بديلاً غير مشروع لتحقيق طموحاتهم المشروعة. (الدوري، ١٩٨٥).

ب- نظرية الاختلاط التفاضلي // Differential Association

تعتبر هذه النظرية بحق أول نظرية اجتماعية ذات منهج علمي واضح وفرضيات علمية محددة في مجال تفسير السلوكين الإجرامي والجناح كسلوك اجتماعي يمكن أن يتعلمه الفرد كأي سلوك اجتماعي آخر. وهي بلا شك تطوير منهجي لشرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعلم من الآخرين أو من خلال الاختلاط بالمجرمين وتعلم الأنماط الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة حميمة. (الدوري، ١٩٨٥).

وقد ظهرت أولى فرضيات هذه النظرية في كتاب "مبادئ علم الإجرام" للأستاذ الأميركي "أدوين سذرلاند Sutherland" منذ عام ١٩٣٩ ويمكننا إيجاز أهم الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها على النحو التالي: (Sutherland , 1960)

١. إن السلوك الإجرامي سلوك غير موروث يكتسبه الإنسان بالتعلم وهذا يفيد بأن الشخص لا يصبح مجرماً بدون خبرة إجرامية سابقة كالذي لا يمكن أن يصبح ميكانيكاً دونما معرفة مسبقة وتدريب كاف في علم الميكانيك.
٢. يتعلم الشخص السلوك الإجرامي عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين من خلال عملية تواصل لفظي يجري بالكلام غالباً أو بالإيماء أو بالإشارة أحياناً.
٣. الجزء الأساسي في تعلم السلوك الإجرامي يحدث في إطار علاقات أولية ذات طبيعة شخصية حميمة وعلاقة ودية وثيقة وهذا يعني أن أجهزة الاتصال غير الشخصية كالسينما والصحف تلعب دوراً ضئيلاً في نشر السلوك الإجرامي.

٤. حينما يتعلم السلوك الإجرامي فإن التعلّم يتضمّن : (أ) فن ارتكاب الجريمة الذي يكون أحياناً في منتهى التعقيد وفي بعض الأحيان في غاية البساطة . (ب) : الاتجاهات الخاصة للدوافع والميول والتصرف وتبرير التصرف.
٥. الاتجاه الخاص للدوافع والميول يتمّ تعلمه من تعاريف النصوص القانونية سواء كانت مناسبة أو غير مناسبة.
٦. ينحرف الشخص حين ترجح عنده كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي تحبذ عدم انتهاكها وهذا هو مبدأ العلاقة التفاضلية فهي تشير إلى كل من العلاقات الإجرامية والعلاقات المقاومة للإجرام والتي يجب أن تعمل مع القوى المكافحة.
٧. قد تختلف العلاقات التفاضلية في تكرارها واستمرارها وأسبقيتها وتعني الأسبقية أن أنماط السلوك المختلفة وكذا المفاهيم والمواقف التي يعيشها الفرد في السنوات الأولى من عمره غالباً ما ترسخ لديه فيصبح ملتزماً بها مدى الحياة.
٨. عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالنماذج الإجرامية والمعادية للإجرام يتضمّن كل الآليات التي يتضمّنها أي تعلّم آخر.
٩. مع أن السلوك الإجرامي يعدّ تعبيراً عن حاجات وقيم عامة فإن هذه الحاجات والقيم العامة لا تفسر هذا السلوك الإجرامي ؛ لأن السلوك غير الإجرامي هو أيضاً تعبير عن نفس الحاجات والقيم.
- وطبقاً للمسلمات السابقة فإن السلوك الإجرامي يتمّ اكتسابه من خلال الاقتتان بالمجرمين أو بمعنى آخر أن ذلك يتطلب أن تتمّ التنشئة الاجتماعية في إطار نسق من القيم يوصل إلى انتهاك القانون ، وهكذا فإن المجرم الذي يوجد لديه الاستعداد الكامن للإجرام يتعلم المفاهيم أو التعريفات المحبذة للسلوك الإجرامي أو الانحراف ، وإذا كانت تلك التعريفات الخاصة بالسلوك الإجرامي مقبولة أكثر من التعريفات غير المحبذة فمن المحتمل أن يرتكب الشخص أفعالاً إجرامية (طالب ، ١٩٩٧).

أخذ على هذه النظرية أنها تفترض أن الفرد مكره على الدخول في جماعة معينة وأنه لا بد له في ذلك وكذلك تجاهلها لدور الفرد عندما تتباين المواقف داخل الجماعة التي يدخل فيها فيتبنى البعض موقفاً إجرامياً بينما يجنح الآخرون إلى احترام القانون فدور الفرد في هذا الصراع ليس سلبياً بحتاً بل دليل أنه يختار في نهاية الأمر أحد الجانبين والاختيار يعني ان العمل الشخصي كان له دور في إتيان السلوك الإجرامي. (طالب ، ١٩٩٧)

كما أخذ على النظرية تأكيدها المطلق على أن السلوك الإجرامي هو دائماً ثمرة التعلم وحده، وأنه لا دخل للعامل الشخصي فيه ففي ذلك إنكار تام لدور العوامل الداخلية في مجال الإجرام وهي عوامل لا تقل في أهميتها عن العوامل الخارجية. والإجرام هو تعبير عن الشخصية ومن ثم لا يتصور أن يكون مصدر السلوك الإجرامي هو ما يتعلمه الفرد من المحيطين. (طالب ، ١٩٩٧)

ولعل من أبرز الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية أنها تستخدم الكثير من المتغيرات والعمليات التي يتعذر قياسها علمياً أو يتعذر إختبارها تجريبياً كعملية المخالطة ذاتها ومفهوم الأولوية ومفهوم العمق ومفهوم التكرار ومفهوم العلاقة الشخصية الحميمة أو غير ذلك من المفاهيم الأخرى ، وقد حاول "سذرلاند" مواجهة هذا النقد بالقول بأن نظريته لا تقدم تفسيراً كاملاً لكل جانب من جوانب عملية انتقال السلوك الإجرامي من خلال مخالطة المجرمين لأن مثل هذه العملية من العمليات النفسية الاجتماعية المعقدة غاية في التعقيد (صواخرون ، ٢٠٠٠).

ولكن هذه النظرية التي مضى اليوم على ظهورها نصف قرن من السنين لازالت تعد من أهم التفسيرات العلمية المعاصرة التي أسهم علم الاجتماع في تقديمها في مجال تفسير السلوكين الإجرامي والجناح بشكل أو بآخر (السعد ، ١٩٩١).

٥٣٥١٧١

ج- نظريات الوشم "The Labeling Theories"

في الخمسينيات من القرن العشرين ظهرت مدرسة جديدة في علم الاجتماع وقد فسرت هذه المدرسة السلوك المنحرف من خلال وجهة نظرها التي تقول أن الانحراف يأتي نتيجة

للأحكام التي يصدرها المجتمع بشكل رسمي أو غير رسمي على سلوك معين ولقد انطلقت هذه النظرية في تفسيرها للانحراف من ثلاث ركائز هي:

١. أهمية الوشم في حياة الأفراد كأن تصف الشخص بالإدمان أو التعاطي.
٢. التطور التاريخي للوشم حيث ينصب التركيز على كيفية ظهور هذا التشخيص في حياة الأفراد ، وكيف ظهرت القوانين والمؤسسات للتصدي لمثل هذا السلوك المنحرف الذي يخالف المعايير الاجتماعية.
٣. النتائج المترتبة على وشم الأفراد بالانحراف

ويلخص أدوين ليميرت (Edwin Lemert) الفرضيات التي قامت عليها مجموعة نظريات الوشم كما يلي:

١. هناك نماذج من السلوك الإنساني ومجموعة من الانحرافات عن هذه النماذج والتي تعرف وتوصف في مواقف محددة وزمان ووقت محددين.
٢. إن الانحرافات السلوكية هي وظائف للصراع الثقافي والذي يوضح أو يعبر عنه من خلال التنظيمات الاجتماعية.
٣. هناك ردود فعل اجتماعية للانحرافات تتدرج من الموافقة بشدة إلى عدم الموافقة بشدة.
٤. السلوك المرضي الاجتماعي هو انحراف وغير موافق عليه بشدة وفاعلية.
٥. هناك أنماط من التحديد والحرية في المشاركة الاجتماعية للمنحرفين والتي تتعلق مباشرة بمكانتهم وأدوارهم وتعريفاتهم لذواتهم.
٦. يختلف المنحرفون فردياً من خلال تعرضهم لرد الفعل الاجتماعي بسبب:
أ- إن الشخص مخلوق ديناميكي.
ب- هناك بنية معينة لكل شخصية حيث يتصرف كمجموعة من المحددات من خلال عمليات رد الفعل الاجتماعي.

كمثلها من النظريات فقد تعرضت نظريات الوشم إلى مجموعة من الانتقادات أهمها:

١. إهمال العوامل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في تفسير السلوك المنحرف.
٢. الحساسية الاجتماعية أي أن الشخص المنحرف يقوم بارتكاب أفعال كثيرة لتغطية انحرافه الأول وذلك نتيجة وشمه لنفسه وشعوره بالخزي والعار.
٣. عدم القدرة في السيطرة على المتغيرين الرئيسين حيث إن هذه النظرية لا تستطيع السيطرة على الآثار الناتجة من مصادر الانحراف الأولى كذلك عدم السيطرة على حساسية المنحرف من حيث رد الفعل الاجتماعي.
٤. عدم قدرة نظريات الوشم على تفسير الانحراف الأول ؛ أي الأسباب الدافعة للسلوك المنحرف لأول مرة. (الوريكات ، ١٩٩٦).

د- النظرية الاقتصادية

أسس كل من ماركس وانجلز في سنة (١٨٥٠) المدرسة الاشتراكية في علم الإجرام وقد أكدت هذه المدرسة الرابطة بين ظاهرة الجريمة والأوضاع الاقتصادية السائدة وتعتمد هذه المدرسة كلية على الوسط المادي ، فظاهرة الجريمة بمقتضى ذلك هي نتاج الظروف الاقتصادية، فانعدام المساواة الاقتصادية أو بتعبير أكثر دقة تركيب النظام الرأسمالي هو السذي ينتج الجريمة، وكانت الجريمة بحد ذاتها هي الوليد لهذا النظام الرأسمالي وهي بمثابة رد فعل ضد اللادالة الاجتماعية السائدة فيه.

ويعتبر بونجيه أكثر العلماء الذين هاجموا النظام الرأسمالي وقال إن المجتمع الرأسمالي له أمثلة عديدة متجسدة في الاستغلال والطبقية فهناك استغلال الإنسان لأخيه الإنسان مائل في استخدام الأطفال الصغار وتشغيل النساء والبطالة وكل هذه العوامل الاقتصادية الرئيسية تترك آثارها على مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع وأهمها البيت والمدرسة ؛ لذلك يرى بونجيه أن كثافة السكان والعيش في ظروف صحية منحطة ورداءة الحالة المعيشية وانخفاض مستوى الدخل وفقدان العناية بالأطفال ونقص التعليم وانعدام تكافؤ الفرص وغير هذا وذلك من الظروف والأزمات الاجتماعية يؤدي إلى انفكاك عرى الأسزة وانعدام التكامل الاجتماعي وهذا بدوره يؤدي إلى الانحلال الأخلاقي الذي يقود حتماً إلى الانحراف والجريمة.

كما أكد بونجيه وجود علاقات واسعة من الظروف الاقتصادية وظاهرة الجريمة فقال بأن التطور الاقتصادي الزراعي إلى اقتصاد صناعي كان مصحوباً بتحول ملحوظ في ظاهرة الجريمة فقد كان طابع الجريمة العنف فأصبح طابعها الجديد الخبث والدهاء. وان النظام الاشتراكي هو البديل الذي يكفل القضاء على جميع المشكلات الاجتماعية بوجه عام وعلى الجريمة بوجه خاص. (السعد، ١٩٩١).

كما أكد بعض العلماء أن الفقر من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة فهناك ظواهر عده ترتبط بالفقر مثل المرض والبطالة والتشرد وغير ذلك من أوجه عدم التكيف الاجتماعي. وهذا ما أكدته الدراسات في كل من إنجلترا وأمريكا لإثبات أثر الفقر على الجريمة ومن هذه النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسات ارتفاع نسبة الجريمة في أوقات يسود فيها العسر. كما أن الفقر والبطالة هما العاملان الأساسيان في إحداث السلوك الإجرامي وهذا ما أكدته دراسة بوتز Booth's في إنجلترا. (علي، ١٩٨٠)، (عبد الرحيم، ١٩٨٠)

وقد أكد أيضاً أنصار هذه النظرية أن الظروف الاقتصادية السيئة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية وشخصية كثيرة فسو التغذية يؤثر في مدى سلامة الفرد من الوجهة العضوية والنفسية، كما أن تلك الظروف كثيراً ما تدفع المرء إلى العمل الأمر الذي ينعكس بدوره على مدى إشرافها وتوجيهها لأبنائها ويبدو أثر ذلك في سلوك الأطفال مستقبلاً وقدرتهم على التكيف مع المجتمع على الوجه الصحيح (علي، ١٩٨٠)، (عبد الرحيم، ١٩٨٠).

كما يرتبط بظاهرة الجريمة من الناحية الاقتصادية مفهوم البطالة والبطالة هي التوقف عن العمل عن غير رغبة الفرد وهي من أكثر المشاكل الاجتماعية تأثيراً في ظاهرة الجريمة. والواقع أن البطالة وبصفة خاصة تلك التي تدوم لفترة طويلة من الوقت ولها نتائج جسيمة إذا كان الفرد عائلاً لأسرة. ومنها الآثار النفسية والآثار الاجتماعية التي تتعلق بالأسرة التي يعولها هذا الفرد فكثيراً ما تؤدي البطالة إلى الطلاق أو "التصدع الأسري". وفي جانب آخر فإن العالم Sutherland فحص نتائج الدراسات المختلفة التي تناولت موضوع الفقر والسلوك الانحرافي ورأى أن غالبية هذه الدراسات تشير بوجه عام إلى زيادة معدلات الانحراف والجريمة بين

الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اقتصادية فقيرة. وهذا يشير بوجه خاص إلى حالة المجرمين الذين تناولتهم هذه الدراسات ، أي الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة وأدينوا بها ووصلوا إلى المؤسسات الإصلاحية العقابية المختلفة كما لاحظ العالم أن هذه الدراسات تشير بوجه خاص أيضاً إلى بطلالة هؤلاء المنحرفين قبل ارتكاب الانحراف والإجرام أو عدم كفاية الدخل لهم أو لأسرهم . (غباري، ١٩٨٦).

٢ . ٣ مفهوم العود :

جاء في لسان العرب أن العود بفتح العين وسكون الواو من عاد عودة وعوداً بمعنى رجع فنقول عاد فلان إلى الشيء وعاد فيه، بمعنى رجع إليه، أو له أو فيه بعد أن بدأه أول مرة. كما أن العود هو ثاني البدء وهو الرجوع إلى الشيء بعد البدء فيه ويكفي الرجوع للشيء مرة واحدة ليسمى الفعل عوداً ويسمى فاعله عائداً. (ابن منظور ، ١٩٥٥) أما في اللغة الإنجليزية تستخدم كلمة (Recidivism) للدلالة على الانتكاسية أو النزعة للارتداد إلى وضع أو سلوك سابق وخاصة إلى الإجرام. (صالح ، ١٩٨٤).

نلاحظ من خلال تعريف أهل اللغة لمفهوم العود أنهم قدموا لنا أصل الكلمة لغوياً، لتسهل على القارئ عند الأخذ بهذا المفهوم معرفة جذوره اللغوية. ومفهوم العود لم يكن فقط من اهتمام أهل اللغة وإنما كان مثار اهتمام كل من علم القانون وعلم الإجرام وعلم العقاب فكان من الطبيعي أن نجد أنفسنا إزاء تعريفات متعددة للعود وهو ما يدعو إلى ضرورة بيان مفهوم كسل علم من هذه العلوم لظاهرة العود.

فالعود من وجهة نظر علم الإجرام تتضمن صورتين رئيسيتين هما، صورة الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائياً بجريمة ثم ارتكب جريمة جديدة سواء ثبتت عليه أم لم تثبت. والصورة الثانية. صورة الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائياً بجريمة ثم صدرت منه بعض الأفعال المتعلقة بنشاطه الإجرامي نظراً لحالته الخطرة. (صالح ، ١٩٦٩). وهذا ما أكدته التقارير التي قدمت للمؤتمر الدولي الثالث لعلم الإجرام الذي عقد في لندن سنة (١٩٥٥) على أنه لا ضرورة لصدور حكم جديد بالإدانة لإمكان اعتبار الشخص عائداً ، وإنما يستدل عليه

اعتماداً على ظروفه الخاصة ودرجة خطورته ، ومنها يستدل على انه سوف يصبح مستقبلاً عائداً أم لا ، حتى في حال ارتكابه جريمة واحدة فقط ، والمأخذ الذي يؤخذ على هذا التعريف ما قدمه أحد الباحثين عندما قال أن هذا المفهوم واسع ويؤدي إلى الخلط بين العود وتعدد الجرائم ، حيث يرتكب المجرم جريمتين أو أكثر قبل أن يحكم عليه نهائياً من أجل أي واحدة منها ، إضافة إلى صعوبة التنبؤ بإمكانية اعتبار الشخص سيكون عائداً أم لا اعتماداً على ظروفه الخاصة ودرجة خطورته (الألفي ، ١٩٦٥).

أما تعريف علم القانون فيشترط وجود حكم بات سابقاً على الجريمة الجديدة ويعتبر هذا المحور الأساسي لتوافر حالة العود في القوانين ، فالعود في القانون هو حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائياً من أجل جريمة سابقة ، والتعريف القانوني وفق هذا التحديد قد يكتفي بصدور الحكم دون اشتراط تنفيذه كالقانون المصري والفرنسي ، كما أن العود القانوني قد يترتب على سبق الحكم بعقوبة غرامة ومثال ذلك القانون الإيطالي (عبد الملك، ١٩٤٢).

وفيما يتعلق بوجهة نظر علم العقاب فقد جاءت على النحو التالي : يعتبر الجاني المحكوم عليه فعلاً في جريمة جديدة عائداً في مفهوم هذا العلم متى نفذت عليه فعلاً العقوبة الصادرة ضده بسبب الجريمة السابقة، فهذا العلم لا يعتد بالأحكام السابقة الصادرة ضد الجاني ليعتبر عائداً في مفهوم هذا العلم ، مهما كان عدد هذه الجرائم ما لم يكن أحدها على الأقل قد نفذ فعلاً قبل أن يصدر عليه الحكم في الجريمة الجديدة. (الألفي ، ١٩٦٥).

من خلال ما تقدم نجد أن التعريف القانوني للعود يتضمن عدم خضوع مرتكب الجريمة لتطبيق الحكم عليه داخل المركز الإصلاحية لأنه يكتفي بصدور الحكم دون اشتراط تنفيذه ؛ ولا نستطيع الحكم عليه أنه عائداً. أما تعريف علماء الإجرام فإنه يؤدي إلى الخلط بين العود وتعدد الجرائم. لذا يترتب على تعريف أهل القانون وتعريف علماء الإجرام وجود عدد من الجناة يعتبرون عائدين وهم خارج أسوار السجن.

وبناءً على ذلك فقد وجدت الباحثة أن التعريف العقابي للعود للعائد أكثر قبولاً ووضوحاً من خلال تعريفه للعائد هو (السجين الذي سبق له أن قضى أكثر من محكومية في السجن). لأن هذا التعريف يعكس لنا نوع المعاملة التي تلقاها العائد سواء داخل السجن أو خارجه من قبل المجتمع. فتعريفنا الإجرائي للعود ضمن هذا البحث هو : تعبير عن حالة السجين الذي سبق له أن أودع في السجن وقضى أكثر من محكومية.

بما أننا قمنا ببيان ماهية العود الآن ننتقل لبيان أنواعه وصوره المختلفة . أما بالنسبة لأنواعه فهو ينقسم من حيث نوع الجريمة ومماثلتها للجريمة السابقة إلى عود عام أو مطلق وعود خاص أو نسبي.

فالعود العام (هو الذي تتحقق صورته لمجرد عودة المجرم إلى ارتكاب جريمة جديدة أياً كان نوعها أي دون أن يشترط فيها أن تكون مماثلة في نوعها أو طبيعتها للجريمة الأولى التي سبق الحكم على المجرم من أجلها) (راشد، ١٩٧٤). أما العود الخاص (هو أن يقترب المرء جريمة يحكم عليه نهائياً بسببها ثم يعود إلى ارتكاب جريمة أخرى شبيهة بها). (بدوي ، ١٩٧٧)

أما النوع الثاني من أنواع العود فهو العود المؤبد والعود المؤقت وأساس التفرقة بين النوعين "الزمن" فينقسم العود من حيث الزمن الذي تقع فيه الجريمة الجديدة وسابقتها إلى عود مؤبد وعود مؤقت فالعود المؤبد يعني أن المتهم يعتبر عائداً أياً كان الزمن الفاصل بين الحكم السابق والجريمة التالية . أي أن الزمن بين الجريمة الأولى والثانية ليس بذي شأن. أما العود المؤقت فيقتضي ارتكاب الجريمة التالية في خلال فترة محددة تحسب من تاريخ هذا الحكم أو من تاريخ انقضاء تنفيذ العقوبة التي قضى بها . فإذا كان ارتكابها بعد مضي هذه الفترة فلا يعتبر العود بذلك متحققاً (خليل ، ١٩٨٨).

كما أن العود من حيث عدد الجرائم السابقة على الجريمة الجديدة ينقسم إلى عود بسيط وعود متكرر. فالعود البسيط هو ما يكون تشديد العقوبة الجديدة فيه مبنياً على وجود حكم سابق واحد وذلك قبل أن يرتكب جرمته الجديدة التي يعتبر بموجبها عائداً . أما العود المتكرر فهو ما يكون تشديد العقوبة الجديدة فيه مبنياً على وجود أكثر من حكم سابق .

أما النوع الأخير من أنواع العود فهو العود المقصود والعود غير المقصود ويمكن تقسيمه من حيث توافر القصد الجنائي أو عدم توافره في الجرائم التي يعتبر الجاني بموجبها عائداً إلى : عود مقصود ، وعود غير مقصود ، فالعود المقصود: هو ما تكون فيه الجريمة السابقة التي صدر بها حكم بات والجريمة الجديدة مقصودتين ، أما العود غير المقصود فهو ما يكون فيه الجريمة السابقة التي صدر بها حكم بات والجريمة الجديدة غير مقصودتين أو ان تكون إحداهما غير مقصودة. (السماك ، ١٩٨٥)

أما بالنسبة لصور العود فقد استعانت الباحثة بالتصنيف الذي قدمه أحمد السماك حيث قسم صور العود إلى ست عشرة صورة هي:

♦ الصورة الأولى: عود عام مؤبد بسيط مقصود

كأن يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية بعد أن يصدر عليه حكم بات سابق في جريمة عمدية سابقة دون أن يشترط المماثلة بين الجريمتين ودون أن يشترط وقوع الجريمة الثانية في زمن معين.

♦ الصورة الثانية: عام مؤبد بسيط غير مقصود

وهي بنفس الصورة السابقة إلا أنها لا يشترط فيها أن تكون الجريمتان عمديتين كما يجوز أن تكون إحداهما عمدية والأخرى غير عمدية.

♦ الصورة الثالثة: عام مؤبد متكرر مقصود

كأن يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية بعد صدور أكثر من حكم بات سابق في جرائم عمدية سابقة دون اشتراط المماثلة فيما بينها أو اشتراط وقوع الجريمة اللاحقة في زمن معين.

♦ الصورة الرابعة: عام مؤبد متكرر غير مقصود

وهي بنفس الصورة السابقة غير أنه لا يشترط فيها أن تكون الجرائم كلها عمدية فيجوز فيها أن تكون كلها غير عمدية كما يجوز أن يكون بعضها عمدي وبعضها الآخر غير عمدي.

- ◆ الصورة الخامسة: عام مؤقت بسيط مقصود
 كأن يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية في زمن معين من صدور أو انتهاء تنفيذ الحكم البات الصادر عليه في جريمته العمدية السابقة دون اشتراط المماثلة بين الجريمتين.
- ◆ الصورة السادسة: عام مؤقت بسيط غير مقصود
 وهي بنفس الصورة السابقة إلا أنها لا تشترط كون الجريمتين عمديتين .
- ◆ الصورة السابعة: عام مؤقت متكرر قصدي
 كأن يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية في زمن معين من صدور أو انتهاء آخر حكم بات من الأحكام الصادرة عليه في الجرائم العمدية السابقة دون اشتراط المماثلة فيها بينهما.
- ◆ الصورة الثامنة: عام مؤقت متكرر غير مقصود
 وهي الصورة السابقة نفسها إلا أنها لا يشترط فيها أن تكون الجرائم كلها عمدية بعبارة أخرى فإنه يتعين حتى يعتبر الجاني عائداً أن يرتكب أكثر من جريمة غير عمدية ثم يعود فيرتكب جريمة أخرى غير عمدية في خلال مدة معينة من وقت صدور آخر حكم بات.
- ◆ الصورة التاسعة: خاص مؤبد بسيط مقصود
 كأن يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية بعد الحكم عليه في جريمة عمدية سابقة مماثلة للجريمة الثانية دون اشتراط وقوعها في زمن معين.
- ◆ الصورة العاشرة: خاص مؤبد بسيط غير مقصود
 وهي الصورة السابقة نفسها مع عدم اشتراط كون الجريمتين عمديتين
- ◆ الصورة الحادية عشرة : خاص متكرر مقصود
 كأن يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية بعد الحكم عليه في أكثر من جريمة عمدية سابقة مماثلة للجريمة اللاحقة دون اشتراط وقوعها في زمن معين.

- ◆ الصورة الثانية عشرة: خاص مؤبد منكر غير مقصود.
وهي بنفس الصورة السابقة مع عدم اشتراط كون الجرائم كلها عمدية.
- ◆ الصورة الثالثة عشرة: خاص مؤقت بسيط مقصود كأن يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية في زمن معين من صدور أو انتهاء الحكم السابق عليه في جريمته العمدية السابقة مع اشتراط المماثلة بين الجريمتين .
- ◆ الصورة الرابعة عشرة: خاص مؤقت بسيط غير مقصود.
وهي بنفس الصورة السابقة مع عدم اشتراط كون الجريمتين عمديتين.
- ◆ الصورة الخامسة عشرة: خاص مؤقت منكر مقصود.
كأن يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية في زمن معين من صدور أو انتهاء آخر حكم صدر عليه في جريمة من جرائمه العمدية السابقة المماثلة لجريمته اللاحقة .
- ◆ الصورة السادسة عشر: خاص مؤقت منكر غير قصدي
وهي بنفس الصورة السابقة مع عدم اشتراط كون الجرائم كلها عمدية
(السماك ، ١٩٨٥).

٤.٢ أنماط العود : تصنيف العائدين

لا تأخذ ظاهرة العود نمطاً واحداً بل تتخذ عدة أنماط وقد حاول كثير من علماء الإجرام الكشف عن معيار محدد يمكن على أساسه التفرقة بين الأنماط المختلفة للعود ، ولكنهم رفضوا اتخاذ المعيار القانوني نظراً لاهتمامه فقط بالأحكام الصادرة ضد العائد كمبدأ لهذه التفرقة مدعّمين اعتراضهم ورفضهم بأنه معيار تحكيمي. لذلك أوصوا بضرورة البحث عن معيار عن طريق دراسة التاريخ الشخصي للعائدين، حيث يقدم بعض الباحثين بعض الاقتراحات التي توصي باتخاذ الوظيفة التي يؤديها السلوك الإجرامي للعائد والعامل الغالب المسبب لهذا السلوك أساساً للأنماط المختلفة (الألفي، ١٩٦٥).

وقد جرت عدة محاولات من أجل إيجاد تصنيف للعائدين وهذه

المحاولات هي على النحو التالي:

أ - تصنيف ركلس (Peckless):

يعد تصنيف "ركلس" (Recklyss) من التصنيفات المهمة ضمن هذا المجال وقد ميز بموجبة بين نمطين من العود. أما النمط الأول وهو النمط الذي يعتبر فيه السلوك الإجرامي مهنة أو تجارة ويدخل ضمن هذا النمط الفئات الآتية من العائدين: (الألفي ، ١٩٦٥).

أ- ذوي السلوك الإجرامي العادي وهؤلاء يرتكبون مزيجاً من جرائم الأموال مثل السرقة والسطو . ويرجع هذا السلوك إلى فساد البيئة ، والنقص في إشباع الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية، والرفقة السيئة ، والوصمة الاجتماعية التي تلحق بالمجرم.

ب- بعض الأفراد من جماعات خاصة تتخذ من الاتجار في الأشياء الممنوعة تقليداً يسود في تلك الجماعات مثل الجرائم التي يرتكبها أفراد بعض القبائل في الهند.

ج- المجرمين الذين ينتظمون في جمعيات إجرامية مثل رجال العصابات الأمريكية. وهذا النمط من العود يتوقف على الظروف والتقاليد السائدة في أي بلد من البلاد.

د- المجرمين المحترفين مثل المزورين ، ومزيفي النقد ، ولصوص المجوهرات . ويعتبر احترام الإجرام أعلى مراتب السلوك الإجرامي.

هـ- مرتكبوا الجرائم الخاصة ، كان سذرلاند أول من لفت الأنظار إلى هذا النمط من الجرائم التي يرتكبها أشخاص ينتمون إلى طبقة اقتصادية معينة ، ويشغلون مراكز اجتماعية لها مكانه مستغلين هذه المراكز في ارتكاب جرائمهم وفي تكرار ارتكابها نظراً لعجز القانون عن ملاحقتهم لما يتمتعون به من مكانة ولضعف الرقابة عليهم.

و- ذوي العاهات وهؤلاء يجذبون للجريمة بسبب شعورهم بالنقص ولما يصادفونه من عقبات تحول بينهم وبين سبل العيش الشريف وهؤلاء المجرمين ليسوا في الواقع إلا نتاج رفض المجتمع لقبولهم فيه.

أما النمط الرئيسي الثاني لأنماط العود فهو النمط الذي يضم المجرمين المعتادين والشواذ

ويشتمل:

أ- المجرمين المعتادين ذوي الشخصيات المعادية للمجتمع ، وهم مجموعة الأشخاص الذين يكررون ارتكاب الجرائم ويرفضون تحمل الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية ، وغالباً يدمن هؤلاء الكحول والمخدرات ويتميزون بضعف الأنا والقوى الداخلية الضابطة التي تحول بينهم وبين اندفاعاتهم .

ب- المجرمين المعتادين ذوي الشخصيات العصابية، وهؤلاء ترجع تصرفاتهم عادة لدوافع قهرية مثل مرض السرقة والحرق والقتل العمد ؛ كما أنها أحياناً ترجع لما يعانونه من توتر وقلق وتظهر في صور جريمة الفعل الفاضح (حب العرض) والجرائم الجنسية.

ج- العائدين الذين يرجع سلوكهم الإجرامي لظروف مرضية مثل الصرع والمصابين بجروح في المخ والذين يعانون من أمراض زهرية ، والعائدين من هذا النوع قليل عددهم لقلّة عدد الأشخاص الذين يصابون بهذه الأمراض.

د- العائدين الشواذ الذين يرجع شذوذهم للذهان أو إلى اضطرابات عقلية وهؤلاء نسبتهم قليلة بالقياس إلى مجموع العائدين (الألفي ، ١٩٦٥).

ب - تصنيف معهد علم الإجرام

قد أجرى أخيراً معهد علم الإجرام التابع لجامعة كمبردج بحثاً على مائة من المجرمين العائدين للتعرف على خصائصهم وقسمهم إلى فئات وفقاً لهذه الخصائص ، وقد انتهى البحث إلى تقسيم العائدين موضوع الدراسة إلى ثلاث فئات تبعاً لدرجة انحراف شخصياتهم:

١- غير المنحرفين وهؤلاء يكوّنون ١٢% من المجموع الكلي ولا يعاني أفراد هذه الفئة من أية أمراض نفسية أو عقلية وفي استطاعتهم تكوين علاقات سوية مع الوسط الذي يعيشون فيه، كما أنهم يوفون بالتزاماتهم الأبوية والعائلية ويتخصص هؤلاء في ارتكاب جرائم الأموال التي يعدون لها قبل إقدامهم على ارتكابها؛ ولذلك فإنهم ينجحون غالباً في ارتكاب العديد من الجرائم قبل اكتشاف أمرهم. ومن هذه الفئة المجرمون المحترفون.

٢- المنحرفون العدوانيون النشطون وتبلغ نسبتهم ٣٦% ويبدو على أفراد هذه الفئة علاقات الشخصية السيكوباتية واللامبالاة الانفعالية ، وتتميز علاقاتهم بضيق نطاقها وعدم استمرارها ، وتأخذ جرائمهم طابع العنف والجرأة .

٣- المنحرفون الخاملون السلبيون وهؤلاء أكثر أفراد المجموعات الثلاث عدداً إذ تبلغ نسبتهم ٥٢% ، وتتكون هذه الفئة من الأفراد ذوي الشخصيات الضعيفة الذين ليس لهم قدرة على التأثير على الغير وهم عادة يرتكبون سرقات بسيطة، كما أن من بينهم مرتكبي الجرائم الجنسية والشذوذ الجنسي ويتميز هؤلاء بانخفاض ذكائهم عن أفراد المجموعتين السابقتين .

وأخيراً خصص المؤتمر الثالث لعلم الإجرام الذي عقد في لندن سنة ١٩٥٥ أحد أقسامه لدراسة صور العود المختلفة ، وذلك كما جاء في توصياته لأهمية هذه الدراسة في الوقاية من العود وفي معاملة العائدين وذهبت هذه التوصيات إلى أنه يمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من العائدين. تضم الأولى العائدين الذين يرتبون حياتهم على أساس نشاطهم الإجرامي وتشمل الثانية العائدين الذين يتكرر ارتكابهم لجرائم لسوء تكيفهم اجتماعياً ونفسياً (الألفي، ١٩٦٥).

٢ . ٥ الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة العود:

جاءت ظاهرة العود كغيرها من الظواهر تهتم بها وتعالجها نظريات متخصصة، فتضمنت هذه النظريات معايير مختلفة تحاول من خلالها الانطلاق في تفسير هذه الظاهرة، وأهم المعايير المستخدمة هي:

أولاً: المعيار الموضوعي:-

يتخذ هذا المعيار من الجريمة ذاتها التي يرتكبها العائد الأساس في تقدير العقوبة، بمعنى أنه لا يكثرث بالفاعل نفسه (إي الجاني) كمبدأ لتشديد العقوبة ، وإنما تكون العقوبة مشددة بناء على الجريمة التي يرتكبها العائد لأنها تعبر عن زيادة في عدم الشرعية الموضوعية للفعل ذاته. ومن النظريات التي تأخذ بهذا المبدأ النظرية التقليدية في تشديد العقوبة.

ثانياً: المعيار الشخصي:-

جاء هذا المعيار على عكس ما ذهب إليه أصحاب المعيار الموضوعي، حيث لم يتخذ هذا المعيار من الجريمة ذاتها أساساً في تشديد العقوبة وإنما اتخذ الصفة الشخصية لفاعل الجريمة دون الاعتماد على زيادة الإذئاب في الجريمة. ومع ذلك يقول أصحاب هذا المعيار أن هذا المبدأ في تشديد العقوبة لا يؤدي بنا للابتعاد عن الفعل عند معاقبة العائد، إذ إن الجريمة دائماً هي سبب معاقبة الفاعل، ولكن تشديد العقوبة يعتمد على الصفة القانونية لفاعل الجريمة وليس على الجريمة ذاتها. وهذا ما تؤكد وتوضحه لنا النظرية الوضعية في محاولتها النظرية، وتأكيداً على مبدأ الخطورة الإجرامية.

ثالثاً: المعيار الفردي:-

حاول المعيار الشخصي أن يتخذ من الصفة الشخصية للفاعل كأساس في تشديد العقوبة وبذلك كان هذا المعيار معياراً مجرداً. فجاء المعيار الفردي يحاول دراسة الظروف الشخصية الخاصة بفاعل الجريمة؛ وبذلك يكون قد نظر للعائد كشخص محدد، علينا البحث في مختلف الظروف التي شكلت هذه الشخصية. ولكن حسب إطلاع الباحثة لم تجد من النظريات من أخذ بهذا المعيار. كذلك لم يوضح لنا هذا المعيار ماذا قصد بالظروف التي شكلت هذه الشخصية هل هي ظروف نفسية فقط أم هي اجتماع ظروف اجتماعية ونفسية وغيرها.

أ - الاتجاه المؤيد لمبدأ تشديد العقوبة على العود:-

أولاً: النظرية التقليدية في تفسير مبدأ تشديد العقوبة في العقوبة .

إن أساس تشديد العقوبة قائم على افتراض أن المجرم العائد أكثر إذئاباً من المجرم

المبتدئ غير أنهم اختلفوا في تفسير أساس هذا الافتراض إلى ثلاث اتجاهات هي:

• الاتجاه الأول: يذهب إلى أن قوام التشديد على العائد يرجع إلى سبق صدور حكم جنائي

على مرتكبي الجريمة الجديدة أي أنه : يقوم على تدخل العدالة بتحذير سابق لهذا المجرم.

• الاتجاه الثاني: وهو يذهب إلى أن العود يعد عنصراً يلحق بالركن المعنوي المكون للجريمة الجديدة مما يسبب جسامتها ، وبالتالي يجيز تشديد العقوبة عليها وقد فسروا ذلك بأن الركن المعنوي لدى العائد أكثر جساماً من الركن المعنوي لدى المبتدئ بسبب إصرار العائد على مخالفة المصلحة القانونية التي يراها نص التجريم.

• الاتجاه الثالث: ويرى أن الجريمة الجديدة تعد أكثر خطورة من جريمة المبتدئ فأنصار هذا الاتجاه يجعلون من العود ظرفاً شخصياً مشدداً لعقوبة الجريمة الجديدة على اعتبار أن عود المجرم للجريمة بعد التحذير القضائي الذي تلقاه يدل على خطورته الإجرامية المستحقة لعقوبة أشد. (السماك ، ١٩٨٥)

ثانياً: النظرية الوضعية في أساس تشديد العقوبة على العائد:

انطلقت هذه النظرية من منطلق النظرة إلى المجرم على أنه إنسان خطر على المجتمع. ويعد أول من نادى بفكرة الخطورة الإجرامية رافائيل جارو فالو (R.Garofalo) فمضمون الخطورة (هو احتمال وقوع الجريمة من ذات الشخص الذي ارتكب جريمة سابقة لأسباب موجودة فيه ، سواء أكانت هذه الأسباب داخلية تتعلق بالتكوين البدني أو العقلي أو النفسي أم خارجية راجعة إلى البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد). ويذهب الغالبية من العلماء إلى ضرورة اشتراط وقوع الجريمة من الجاني كشرط لتوافر الخطورة الإجرامية فيه، لأنه ما كان ليرتكبها مالم يكن لديه استعداد إجرامي وإن هذا الاستعداد هو بعينه الخطورة الإجرامية. فوقع الجريمة من الجاني هي الأمانة الأكيدة الموثوق بها في الحكم على خطورته، أما دون ذلك من سائر الأمارات الدالة على خطورته فهي تأتي في المرتبة الثانية وهي ما يتعلق بجسامتها الجريمة وشخصية الجاني. (السماك ، ١٩٨٥).

ونظراً لما وقعت فيه كلتا المدرستين من عيوب، جاء فريق آخر حاول صياغة نظريات متكاملة مستقلة تقوم على أساس المعيار الموضوعي والشخصي معاً وقد كان من أبرز هذه النظريات نظرية العالم ريناتوديل أندور ونظرية العالم مانزيني.



١ - نظرية ريناتوديل اندور

حاول العالم رينا توديل اندور (Renato dell Andro) صياغة نظرية متكاملة توصل طبيعة مبدأ تشديد العقوبة على العود فذهب إلى القول بان النص الجنائي يهدف في الحقيقة إلى حماية المصالح وأن هذه المصالح تكتسب وصف المصلحة القانونية لحظة حمايتها بالنص القانوني ، وأن لكل نص قانوني محتويين الأول : موضوعي مجرد يتمثل في الأحكام التي يخاطب المشرع بها الأفراد بالأمر أو النهي ، والثاني شخصي يحدد الشروط والصفات المطلوبة في الفاعل وأن هذا المحتوى الأخير يتضح ساعة التطبيق تطبيق القانون على هذا الفاعل. (السماك، ١٩٨٥)

ويستمر في تفسير رأيه فيقول أن النص الجنائي يتحدد بالمصلحة الموضوعية التي يحميها المشرع وهي (المحتوى الموضوعي) كما تتحدد مرة أخرى بالأشخاص الذين يخاطبهم المشرع بنصوص خاصة (المحتوى الشخصي). وأن النص الآخر لا يكتمل في الحقيقة إلا باجتماع المحتويين الموضوعي والشخصي معاً.

كما أن النص الموضوعي الواحد قد يقابله عدة نصوص تطبيقية مختلفة بحسب اختلاف المحتوى الشخصي الذي يقابله ، أي حسب صفات الجاني عند تطبيق النص ؛ لأن صفات الجاني وخصائصه تدخل في العناصر المكونة للنص الجنائي ، ولكن لما كان المشرع لا يستطيع تحديد جميع الشروط والصفات الشخصية التي تتوافر في مرتكب الجريمة اقتصر على تحديد المحتوى الموضوعي من النص فقط وترك المحتوى الشخصي لكي يحدده القاضي عند تطبيق النص على الواقعة المرتكبة . وصفة العود هي من الصفات التي يراعيها القاضي عند تطبيق النص على الجريمة الثانية على اعتبار أن هناك رابطة معنوية بين الجريمة الأولى والجريمة الثانية ، وأن الجريمة الأولى تعود وتحیی كحقيقة معنوية بارتكاب الجريمة الثانية وأن هذه هي التي تؤدي إلى تشديد العقوبة في الجريمة الثانية (السماك ، ١٩٨٥).

٢- نظرية مانزيني

أما الأستاذ مانزيني (Manzini) فقد أقام نظريته في تبرير مبدأ مشروعية تشديد العقوبة في العود على أساس أن جريمة العائد الثانية تحقق إضراراً بالمصلحة العامة أكبر من الإضرار الذي تحققه الجريمة الأولى في هذه المصلحة. (السماك، ١٩٨٥).

حيث يقول أن الجريمة في الحقيقة تمثل اعتداء على مصلحتين هما المصلحة الخاصة المعتدى عليها مباشرة، والمصلحة العامة المتمثلة في حق الأفراد في العيش بأمن وسكينة في المجتمع، وأن هاتين المصلحتين تهدف الدولة إلى حمايتهما بالنص الجنائي فإذا ما ارتكب أحد الأفراد الجريمة لأول مرة كان في العقوبة التي وضعها القانون الجنائي لهذه الواقعة قدر مناسب لتعويض ما أحدثته هذه الجريمة من ضرر بالمصلحتين الخاصة والعامة معاً.

فإذا عاد هذا الجاني للجريمة مرة ثانية ترتب على عودته هذه الاعتداء أكبر على المصلحة العامة من الاعتداء المنصب على ذات المصلحة في الجريمة الأولى.

والواضح من هذه النظرية أن مبدأ تشديد العقوبة على العائد يقوم على أساس موضوعي أي أن الجريمة الثانية تمثل زيادة في الإذئاب عن الجريمة الأولى، يتمثل في زيادة مقدار انتهاك حق المجتمع في العيش بسكينة وأمان وأن للدولة الحق في حماية هذه المصلحة بزيادة العقوبة على العائد حتى لا يتمادى في نشاطه الإجرامي المنتهك للمصلحة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها (السماك، ١٩٨٥).

ب - الاتجاهات المنكرة لمبدأ شرعية تشديد العقوبة على العود:-

هناك من الفقهاء الجنائيين من يذهب إلى عدم شرعية هذا التشديد وحثهم في ذلك بأن مبدأ التشديد هذا يتنافى مع واحد من أهم المبادئ المتفق عليها في الفقه الجنائي، ألا وهو مبدأ عدم جواز معاقبة الشخص عن فعل مرتين ولا يخفى ما في تشديد عقوبة الجريمة الثانية على العائد من مراعاة واضحة للجريمة الأولى التي سبق وأن عوقب عليها الجاني، ومثل هذه

ويستطرد بعض المفكرين لمبدأ عدم التشديد قائلين : أن مجرد عودة الجاني إلى الجريمة مرة ثانية بعد محاكمته عن الجريمة الأولى لا يعطينا مبرراً بتشديد عقوبة الجريمة الثانية عليه لعدم اختلاف كمية الإذئاب في الجريمتين. فعودة الجاني للجريمة مرة أخرى بعد الحكم عليه في الجريمة الأولى لا يغير من طبيعة الجريمة ولا من ماديتها ، وإذا كان لابد أن تشدد عليه العقوبة فإن هذا التشديد يجب أن يتنافى ومبدأ العدالة ويكفي في هذه الحالة أن يطبق عليه الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة.

وقد تعرض هذا الاتجاه للكثير من النقد الموجه من جانب أنصار الاتجاه المؤيد لمبدأ تشديد العقوبة على المجرم العائد ، لعل من أهمه أن إنكار مبدأ التشديد هذا من شأنه أن يهدر الجانب الأدبي للمسؤولية المتمثلة في إصرار الجاني على سلوك الجريمة هذا الإصرار الذي لا يظهر له أي دور إلا إذا سلمنا ابتداء بتوافر حرية الجاني في الاختيار ولو إلى مدى محدود. (عبيد ، ١٩٧٤). نلاحظ من خلال ما سبق أن الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة العود للجريمة لم تقدم لنا تفسير علمياً لهذه الظاهرة على قدر ما أكدت لنا أهمية العقوبة وأسسها ، لذلك لم تقدم ما كان يتوقعه القارئ .

٦.٢ عوامل العود للسلوك الإجرامي:

قد يكون الشيء المادي له تفسير واحد محدد بحسب وجهة النظر التي تتناوله ، فالإنشاء المصنوع من الخزف الجميل قد يكون له معنى جمالي باعتباره قطعة فنية رائعة ، أو معنى تجاري باعتباره سلعة تباع أو تشتري ، أو معنى قانوني إذا كان موضع نزاع (أبو زيد ، ١٩٦٧). ولكن في تفسير السلوك الإنساني لا يمكن تحقيق ذلك أي لا يمكن أن نفسره بوجهه نظر واحدة دون أخرى ، وذلك لأن السلوك الإنساني ليس نتاجاً لعامل أو اثنين وإنما هو نتاج لعوامل عديدة متداخلة . وإن كان هذا لا يلغي أن يكون لأحد العوامل تأثير بنسبة أكبر من العوامل الأخرى.

ولعل السلوك الإجرامي هو الآخر لا يشذ عن هذه القاعدة ، فبدلاً من النظرة التي كانت سائدة قديماً في النظر إلى صفة جسميه في المجرم ، أو صفة نفسية فيه واعتبارها هي سبب الإجرام ، أو النظر إلى الظروف الاجتماعية المحيطة واعتبارها هي المسؤولة فقط عن الجريمة، بل أخذ علماء العصر الحديث ينظرون إلى شخصية المجرم كوحدة واحدة تعتمد على مقومات بيولوجية واجتماعية ونفسية شتى.

وهكذا هو حال العائد إلى الجريمة فالعائد قد لا يعود إلى الجريمة بسبب عامل واحد فقط وإنما نتيجة تداخل عوامل عديدة . وقد حاولت الباحثة فيما يلي استعراض بعض هذه العوامل المتداخلة فمن هذه العوامل:

أولاً: عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم ومعاملتهم بالنفور والإهمال :-

يعتبر عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية من عوامل العود لارتكاب الجريمة ، ويتضح ذلك من خلال شعور مطلق السراح بالعزلة عن الجماعة المحترمة للقانون ، ونتيجة لهذه العزلة ولهذا النفور والإهمال ، والصعوبة التي يجدها الأشخاص المفرج عنهم في الاندماج في البيئة الاجتماعية ، فإنها كثيراً ما تدفعهم للعود لارتكاب الجريمة، والحق أنه متى خرج النزير من سجنه فإنه يواجه مشكلات متعددة منها ، ما هو اجتماعي وما هو نفسي. بينما يكون في أشد الحاجة إلى من يأخذ بيده ويعينه على تخطي الهوة التي تفصل بين حياته التي كان يحياها داخل السجن وحياة المجتمع الحر الذي يقف على أبوابه، فإذا وجد هذه المعونة من المجتمع تكيف معه واندمج به، وأما إذا صادفته المتاعب ولاحقته الصعاب أو وجد تنكراً من البيئة ونفوراً وصدماً من المجتمع، وأوصدت في وجهه سبل العيش الشريف. فليس لنا إلا أن نتوقع منه سوى عدااء سافر للنظم والمعايير الاجتماعية وعود سريع إلى الإجرام ليثأر لنفسه من إهمال المجتمع لأمره واحتقار شأنه.

وتظهر مظاهر عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية بما يلي:

أ- يواجه المفرج عنه قضية أساسية وهي صحيفة السوابق ، حيث يذكر المرصفاوي أنه فسي كثير من المجتمعات إن لم تكن في أغلبها تقضي الأعراف والممارسات الاجتماعية بأن المتهم الذي تثبت إدانته ويصدر بحقه الحكم الجزائي المناسب عادة ما ينال المزيد من العقاب إجرامياً واجتماعياً. مما يزيد من درجة عقابه، فينحرم من العمل المناسب ويحرم من الحياة الكريمة ، رغم تكفيره عن خطئه ورغم توبته بل إن الأمر لا يتوقف عند الرفض الشعبي فقط وإنما يسهم الرفض الحكومي أيضاً في ممارسة هذا الدور.

ب- عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم كشركاء في عمل أو تجارة ، وهذا ما يؤكد الغامدي في دراسته حيث وجد أن المبحوثين جميعاً (١٠٠%) أعلنوا عن رفضهم مشاركة المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية في عمل أو تجارة مهما كانت الفوائد والمزايا التي ستعود من شراكتهم ، لأنهم كما رأى المبحوثين غير أمناء.

ج- عدم تقبل مصاهرة المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية ، وهذا ما أبرزته لنا دراسة الغامدي أن مائة بالمائة من أولياء الأمور (المبحوثين) رفضوا تزويج بناتهم من المفرج عنهم ، وعللوا ذلك بفقدهم للثقة فيهم إلى جانب الخوف من العار والفضيحة.

د- عدم تقبل صداقة المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية ، حيث يشير الغامدي إلى أن جميع المبحوثين رفضوا صداقة المفرج عنهم ، لأنهم سيكونون في رأي المبحوثين عبئاً ثقيلاً باعتبارهم محل شك دائم ومصدر قلق مستمر.

هـ- عدم قبول تشغيل المفرج عنه من مؤسسة إصلاحية ، وهي مقولة متعلقة أيضاً بمأزق صحيفة السوابق ، حيث يقول المرصفاوي في بحثه أن الأحكام القضائية التي تدرج في تذكرة سوابق الفرد تسد أمامه مسالك الاندماج في حياة المجتمع العادية ، وتجعل أفراد المجتمع يتحرزون منهم وينأون من إلحاقه بأعمال لديهم فالمفرج عنه إذا رغب في عمل فإن صاحب العمل لن يقبل إدخاله في زمرة عماله.

ويؤكد هذه المقولة ما جاء به كاره في الدراسة الميدانية التي قام بها ، حيث خرج بنتائج مؤداها أنه يصعب أن يجد المفرج عنه من السجن أي عمل مناسب ، وأهم من هذا أن الباحث

قد أشار إلى اعتقاد النزول حتى قبل الإفراج عنه بأنه لا جدوى للبحث عن عمل مناسب بعد الإفراج عنه وهو بذلك يعبر عن استيائه ويأسه وتخوفه من المستقبل.

وفي المقالة ذاتها يوضح الغامدي في دراسته الميدانية أيضاً أن السجن كان سبباً رئيساً لعدم حصول الغالبية العظمى من المبحوثين على عمل بعد خروجهم من السجن ، كما بين الباحث أن جميع المبحوثين (١٠٠%) قد اقرروا بأن المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية لا يمكن الاستفادة منهم في أعمال ووظائف نافعة . حيث كان هذا الرأي لأولياء أمور المفرج عنهم (بدر ، ١٩٩٨).

هذا ويجدر الإشارة إلى أن مؤتمر مكافحة الجريمة في البلاد العربية الذي نظّمته الأمم المتحدة في دمشق خلال شهر أيلول في عام (١٩٦٤) قد أشار إلى الصعوبة التي يسجدها مطلقوا السراح في المجتمع نتيجة تظافر المواطنين أصحاب الأعمال والصناعات لنبذ المجرم في مجتمعه ، وهذا ما يوقعه مجدداً في هاوية الانحراف وهذه الصعوبة التي يشعرها مطلقوا السراح ، اعتبرها كذلك المؤتمر الدولي الثالث لعلم الإجرام عاملاً مهماً من عوامل العود إلى الجريمة (صالح ، ١٩٨٤).

ثانياً: اختلاط المجرم بجماعات إجرامية أو أفراداً من المجرمين.

يرى سذرلاند أن احتمال لجوء الشخص إلى السلوك الإجرامي يزداد إذا اختلط بجماعة من الناس تسودها الميول الإجرامية ، وبانفصاله عن الجماعات التي يسودها الحرص على احترام القانون، وهذا الاختلاط بمجموعه من المجرمين هو الذي يدفع الفرد إلى تعلم السلوك الإجرامي والقيام به على اعتبار أن السلوك الإجرامي يتعلم عن طريق التعامل مع أشخاص آخرين تجمعهم علاقات ودية وثيقة. (عبد الستار ، ١٩٧٧)

ولمزيد من الإيضاح حول أثر هذا العامل ودوره في ظاهرة العود للجريمة فقد تم شوح الطريقة التي يصبح بها الفرد مجرماً إذا اختلط بجماعات إجرامية من خلال ذكرنا لنظرية سذرلاند (الاختلاط التفاضلي).

وما يؤكد هذه العلاقة، ربط العلماء بين انتشار الجريمة والسلوك الإجرامي لبعض أفراد أسرة المجرم وقد استخلص العالم (بيرة) من دراسته أن نسبة الإجرام في أسر المجرمين الأحداث تزيد خمسة أمثال عن نسبة أسر الأحداث غير المجرمين (برقاوي ، ١٩٩٥).

وفي دراسة أخرى تم إثبات أن (٨٧%) من المجرمين الأحداث تمت تربيتهم في عائلات امتازت بأن بعض أفرادها مجرمون من هنا تم التوصل إلى أن الأسر التي يربى فيها المجرمون هي في الغالب أماكن توجد فيها نماذج إجرامية (Sutherland , 1960).

وقد أكدت نتائج الدراسة التي قامت بها (ناهد صالح) أهمية هذا العامل في عملية العود للجريمة ، حيث وجدت الباحثة وجود علاقة قوية بين عود المرأة إلى الإجرام واختلاطها بجماعات إجرامية واستمرارها في مخالطة أفراداً من المجرمين. بجانب نشأتها في أسرة يمارس أعضاؤها الجريمة ، كما وجدت أيضاً أن هناك علاقة بين ميل المرأة إلى الإجرام وبين زواجها من أشخاص من المجرمين ، بل أن زوج المرأة العائدة يكون له نفس تخطيطها الإجرامي وهو يقف عادة موقفاً إيجابياً من ارتكابها الجريمة متخذاً صورة التشجيع والتحريض على استمرارها في هذا الطريق.

كذلك اتضح لنا من خلال دراسة (ناهد صالح) أهمية مخالطة المرأة العائدة لجماعات إجرامية عند دراستها للرفاق الذين تمضى معهم وقت فراغها إذ تبين وجود علاقة بين عود المرأة العائدة وبين السلوك الإجرامي لرفاقها ، كما تبين أيضاً أن المرأة العائدة تصاحب عادة أفراداً لهم نفس نشاطها الإجرامي ، وإذا نظرنا إلى الأشخاص الذين كانت تقيم معهم المرأة العائدة قبل ارتكابها آخر جريمة أدينت فيها من حيث سلوكهم الإجرامي وجد أن (٦٥,٣%) من النساء العائدات كن يقمن مع أشخاص من المجرمين ، سواء الزوج أو زميله تتكسب من الجريمة، أو مع مُستغل أو مع أقارب ارتكبوا الجريمة (صالح ، ١٩٦٢).

ثالثاً: التفكك الأسري

تعتبر الأسرة المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل ؛ فهي العامل الأول في صياغة سلوكه الاجتماعي، وهي التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وتشرف على النمو الاجتماعي للطفل في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه ، ومن الأسرة يستقي الطفل ما يرى من ثقافة ومن قيم وعادات

يستمتع الفرد ثقافة الجماعة ، بما تتضمن من قيم وعادات واتجاهات اجتماعية فكرة الصواب والخطأ . كما أن فكرته عن هذا العالم تتشكل نتيجة تفاعله الأسري منذ ولادته . وكقاعدة عامة فإن الأسرة المستقرة هي التي تشبع حاجات أفرادها الأساسية ، والتي تتميز بتجاوب عاطفي بين أفرادها. أما إذا لم تشبع الأسرة حاجات أفرادها الأساسية وخلت من الجو العاطفي السليم، واتسمت الحياة والعلاقات فيها بالاضطرابات والخلافات والمشاجرات ، فإنها تشكل بيئة يمكن أن تساهم في انحراف الأبناء ، وبذلك تكون الأسرة من أهم العوامل البيئية المسببة للانحراف. ومن أهم المظاهر الأسرية التي تساهم في انحراف الأبناء التفكك الأسري (محمد شفيق).

حيث تعرفه لنا فوزية عبد الستار بالقول: "إن التفكك الأسري يتخذ شكلين يتمثل الشكل الأول بالتفكك المادي المتمثل بوفاة معيل الأسرة أو بسجنه أو هجر أسرته أو غياب الطويل عن المنزل ، كما أن غياب عنصر الحنان الأول في الأسرة (الأم)، إذا ماتت أو طلقت أو سجن ، يعتبر من مظاهر التفكك المادي".

أما الشكل الآخر الذي يتخذه التفكك الأسري فهو التفكك المعنوي ، ويقصد به أن تسود الأسرة رغم وجود الأبوين علاقات سيئة تنجم عن العلاقات السيئة الناجمة عن المشاجرات الدائمة بين الأبوين ، أو قد يكون أحدهما أو كل منهما قذوة سيئة للأبناء، كإدمان الأب أو الأم على تناول المسكرات أو المخدرات ، كما يتمثل التفكك المعنوي كذلك بأن يكون أحد الأبوين قد سلك سبيل الجريمة (عبد الستار ، ١٩٧٧).

أما النتائج المترتبة عن هذا التفكك بشكلية المادي والمعنوي فإنه يتضح من خلال، التوتر بين الأبوين الناتج من الخلافات والمشاجرات الدائمة بينهما والذي قد يجعل جو المنزل متوتراً، ويصبح بيئة غير صالحة لتنشئة الطفل ، حيث نرى الطفل حائراً بين خضوعه للأب أو للأم وهذا التوتر في الجو الأسري يعوق نمو الشعور بالأمان، الذي قد يهيئ الطفل للانحراف. كما أن البيوت المحطمة بسبب فقدان الأبوين أو أحدهما ، بالموت أو السجن أو المرض أو الانفصال ، يؤدي إلى ضعف الرقابة والسيطرة على الأبناء . حيث يتنازعهم سلطتان سلطة الأم أو الأب (في حالة الطلاق) مما يترتب عليه اختلاف في المعاملة وتذبذبها في استخدام السلطة الضابطة وفقدان الأمن والطمأنينة ، مما يؤدي بهم إلى البحث عنها في أماكن أخرى غالباً ما تكون منحرفة (غباري ، ١٩٨٦).

ومن الدراسات التي أكدت تلك العلاقة بين التفكك الأسري والعود دراسة (هادي). إذ أظهرت أن ما نسبته (٧١%) من العائدين كانت العلاقة بين والديهم سيئة ، وأن أغلب العائدين قد عوملوا ، من والديهم ، معاملة متطرفة ما بين القسوة واللين (السدال) . وتبين أن لتلك الأجواء العائلية التي نشأ في ظلها العائدون تأثيراً سلبياً في سلوك نسبة كبيرة منهم ففي تلك الفترة (فترة الحداثة) ، أما فيما يتعلق بعلاقة العائدين لعوائلهم في فترة الكبر فقد تبين أن (٦٦%) من العائدين كانت تربطهم بعوائلهم علاقات سيئة (هادي ، ١٩٨٤).

كما أكدت دراسة عبادة ضبعان الظاهر ، أن من أهم العوامل الاجتماعية التي تساهم في العود هي تلك المتمثلة في الحرمان من الأم في فترات الطفولة ، والطلاق والانفصال والهجر المتكرر بين الوالدين ، والانخفاض في دخل الأسرة ، واضطراب العلاقات بين الوالدين ، فهي من العوامل الأكثر أهمية في تكرار الجنوح (الظاهر ، ١٩٨٥) كذلك أكدت دراسة (أمجد هياجنة) مثل هذه العلاقات (هياجنة، ١٩٩٣).

رابعاً: العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية والعود للجريمة .

يذهب بعض العلماء إلى أن الفقر أبُ الجريمة ، وأن سوء العامل الاقتصادي يقف وراء السلوك الإجرامي ، لذلك يقتضي التفسير الصحيح للجريمة ولعواملها المكونة لها الأخذ بعين الاعتبار العامل الاقتصادي عند الدراسة. أما الاتجاه الآخر ، فيقول معتقوه أن الإنسان الذي يولد شريفاً يبقى كذلك ، حتى لو بقي يرزخ طويلاً تحت نير الفقر والحاجة، وأن الجريمة لا توجد إلا لدى من عنده استعداد إجرامي ، هذا الاستعداد الذي يدفع الفرد للجريمة سواء كان غنياً أو فقيراً. ولكن هناك نخبة من العلماء عادت لتؤيد الرأي الأول وترى أن الجريمة هي نتاج الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع ، وهي نتاج حتمي لأحد النظم الاقتصادية بالتحديد (النظام الرأسمالي) ، وما ينجم عنه من سوء توزيع الثروة بين الأفراد مما يؤدي إلى وجود فوارق اجتماعية كبيرة تثير الشعور بالظلم والحقد. (برقاوي ، ١٩٩٥).

ولا شك أن للعوامل الاقتصادية أثراً واضحاً في الدافع لارتكاب الجريمة وأن أي تطور في المجال الاقتصادي لابد من أن يرافقه تطور آخر في حركة الإجرام كماً ونوعاً ، إلا أنه من غير المعقول قبول الظروف الاقتصادية باعتبارها السبب الوحيد في تفسير ظاهرة الجريمة.

ونستطيع من خلال بعض المؤشرات أن نتعرف إلى الوضع الاقتصادي وأثره في العود لارتكاب السلوك الإجرامي المتمثلة في الدخل الشهري للأسرة، ومهنة الوالدين ، ملكية السكن وحجم الأسرة ، ويتضح أثر مسكن الأسر على السلوك الإجرامي من خلال:

أن للمسكن أثراً كبيراً في تكوين شخصية الفرد وتحديد مدى استجابته للمؤثرات الخارجية ، فإذا كان المسكن ضيقاً وكان عدد الأفراد كبيراً سبب اكتظاظاً سكانياً كبيراً في المنزل ، أو كان المنزل كبيراً ولكنه يتألف من مجموعة أسر لكل أسرة غرفة صغيرة خاصة بها وهذا الوضع غير سليم من الوجهة الصحية والأخلاقية والاجتماعية ، لما ينجم عن هذا الوضع من آثار خطيرة قد تصبح من العوامل المساعدة على الجريمة.

١. الفشل في أداء الواجبات المدرسية.

٢. قد يدفع ضيق المسكن الأولاد إلى الهروب من هذا الخانق لقضاء أوقات الفراغ القاتلة عندهم والخروج الدائم من المنزل ، وقد يكون الدافع وراء تلمس السلوك الإجرامي.

٣. ضيق المكان أحد العوامل الدافعة إلى الجرائم الخلقية ، فوجود الطفل مع والديه في حجرة واحدة يجعله على اطلاع مستمر لكل ما يحدث بين والديه من علاقات (جنسية) ، فتتنشط لديه الغريزة الجنسية التي قد يحاول إشباعها من خلال اتصاله غير المشروع مع أحد أفراد أسرته أو الاتصال الشاذ بين أفراد من جنس واحد. (عبد الستار ، ١٩٧٧).

وكذلك يرتبط بالناحية الاقتصادية والاجتماعية العدد الكبير لأفراد الأسرة ، حيث يربط الباحثون بين ازدياد عدد أفراد الأسرة الواحدة وبين الجريمة ، حيث رأوا أن هذه المشكلة المتمثلة في وجود عدد كبير من الأولاد في بيت واحد تنعكس على سلوك الأولاد أنفسهم وخاصة عندما تكون إمكانيات الأهل محدودة من جهة الموارد السليمة. فالوالد بعيد عن المنزل

يعمل ليل نهار ليؤمن رزق العائلة والوالدة منهمكة بإعداد الطعام والعناية بالصغار ، إن لم تكن تعمل خارج المنزل فيجد الأطفال أنفسهم دون رقيب ، فيلجئون إلى الشوارع ، والشوارع المسرح الكبير لتعلم الجريمة (العوجي ، ١٩٨٣).

إضافة إلى حجم المسكن وعدد أفراد الأسرة هناك مؤشر آخر يؤكد على اثر العوامل الاقتصادية ، وهو معدل الدخل الشهري للأسرة حيث أكدت هذه العلاقة (دراسة طارق خليل إبراهيم وسعدي شاكر حمودي). أن (٦٥,٦%) من المبحوثين كان دخلهم الشهري يتراوح ما بين عشرة دنانير ولايزيد على الأربعين ديناراً عراقياً (صالح ، ١٩٨٤). كما أن البطالة تلعب دوراً أساسياً في تدني وسوء الأوضاع الاقتصادية .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية ونتائجها

٣ - ١ الخصائص الديموجرافية

٣ - ٢ الخصائص الأيكولوجية

٣ - ٣ الخصائص الاجتماعية

٣ - ٣ - ١ الخصائص الأسرية هل هناك علاقة بين

التفكك الأسري وبين عدد مرات العود

للجريمة

٣ - ٣ - ٢ هل هناك علاقة بين المخالطة

الإجرامية داخل السجن وخارجه وبين

عدد مرات العود للجريمة

٣ - ٣ - ٣ هل هناك علاقة بين عدم تقبل

المجتمع للمفرج عنهم بعد الحكومية

الأولي وبين عدد مرات العود للجريمة .

٣ - ٤ الخصائص الاقتصادية

٣ - ٥ البيانات الجرمية / الخصائص الجرمية

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) إلى توزيع أفراد العينة حسب العمر والتي أظهرت أن ظاهرة العود تتركز في الفئة العمرية صغيرة السن نسبياً حيث نجد أن نسبة (٨٠,٣%) من العائدين يقعون في الفئات العمرية (أقل من ٢٥ سنة - ٣٤ سنة) مقابل (١٩,٧%) للذين يقعون ضمن الفئات العمرية الواقعة بين (٣٥ - ٣٩) و(٤٠ فما فوق) حيث نقلنا مؤشر العمر المتوسط عند أفراد العينة الذي بلغ (٢٩,٤٠ سنة) بانحراف معياري مقداره (٧,٩٢) ليؤكد لنا أن العود للجريمة ينتشر بصورة ملحوظة بين الشباب في مستوى الأعمار المذكورة سابقاً.

ويمكن أن نفسر هذه النتيجة من خلال: "الطفرة التنموية المزدهرة التي عاشها المجتمع الأردني لفترة من الوقت ثم ما لبثت أن تلاشت بالعودة إلى حالتها الطبيعية وما خلفته من بعض الرواسب السلبية والاجتماعية والاقتصادية التي انعكست على أفراد المجتمع عامة وبخاصة الشباب منهم. وكذلك تحدي البطالة الذي أصبح يخيم على أفراد المجتمع وما رافقه من تراجع في استيعاب القوى البشرية العاملة، وبالتالي وقوع بعض الشباب فريسة لمعطيات الحضارة وتحدياتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (السعد، ١٩٩١).

أما بالنسبة للفئتين (٣٥ - ٣٩) (٤٠ فما فوق) فنلاحظ أنه كلما زاد العمر، قلت حالات العود للجريمة، وربما يعود ذلك إلى الاستقرار النفسي والخبرة والنضج الانفعالي الذي يتمتع به أصحاب هذه الفئات. ومع ذلك فإننا لا نميل إلى اعتبار متغير العمر وحده دافعاً للإجرام. وهذا ما أكدته لنا مصطفى العوجي الذي قال "إن السن ليس عاملاً دافعاً نحو الإجرام لكنه يشكل عاملاً بيولوجياً وعقلياً لطور من اطوار الإنسان يكون فيه أكثر تعرضاً لبعض المؤشرات الداخلية والخارجية فتفاعل لديه معطيات أخرى بحيث يتحدد سلوكه على ضوء ما يحدث لديه من ردات فعل خاصة بسنه". (العوجي، ١٩٨٣).

ومن خلال ما قدمته لنا الخاصية الأولى من خصائص أفراد العينة نلاحظ أن العود يتركز في سن الشباب، حيث تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة طارق خليل إبراهيم وسعدي شاكر حمودي ودراسة باسل جودت وأمل حسن أحمد وهادي صالح من العراق (صالح، ١٩٨٤) ودراسة أحمد علي المجدوب من مصر. (المجدوب، ١٩٧٢) والتي أشارت نتيجة دراسة كل واحد منهم إلى تركيز العود في صفوف الشباب.

- المستوى التعليمي :

الجدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

| النسبة المئوية | العدد | المستوى التعليمي |
|----------------|-------|------------------|
| ٢٠,٦ | ٧٢ | أمي |
| ٢٢,٩ | ٨٠ | يقرأ ويكتب |
| ١٨ | ٦٣ | أساسي |
| ١٨ | ٦٣ | ثانوي |
| ٩,١ | ٣٢ | توجيهي |
| ٧,٤ | ٢٦ | كلية |
| ٤ | ١٤ | بكالوريوس |
| - | - | دراسات عليا |
| %١٠٠ | ٣٥٠ | المجموع |

توضح البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٣) أن معظم العائدين لارتكاب الجريمة يقعون في المستويات التعليمية المتدنية في حين تقل نسبتهم في صفوف المتعلمين ، مما يشير إلى أنه كلما تدنى المستوى التعليمي للأفراد ازداد إقبالهم على العود لارتكاب الجريمة . ذلك لأن التعليم يعمل على توسيع مدارك الشخص ، وتهذيب مشاعره فيجعله قادراً على تقدير عواقب الأمور ، قبل الإقدام على الجريمة من ناحية ، ومنعه -في الغالب- من أن يكون ضحية لكثير من الأفعال الإجرامية التي غالباً ما يستجيب لوقوعها الأشخاص الأميون . كما أن للتعليم دوراً في بعض الأحيان بحكم ما يتيح للفرد المتعلم من منزلة ، اجتماعية واقتصادية متميزة في المجتمع ، مما يجعله حريصاً على الحفاظ على تلك المنزلة وعدم تعريضها للأذى المترتب على ارتكاب السلوك الإجرامي . وهذا ما يؤكد لنا (فيكتور هيجو) عندما قال "إن فتح مدرسة يعني إغلاق سجن" (أبو توتة، ١٩٩٨) لأن الفرد من خلال التعليم يكون أكثر قدرة على إيجاد العمل

الذي يضمن له حياة أفضل تمكنه من مقاومة تأثير العوامل الإجرامية ، التي تدفع إلى الإجرام مثل الفقر والبطالة، كما أن التعليم يزيد من خبرة الفرد في مواجهة أمور الحياة فيتّعل. وقديماً كتب (أفلاطون) "أن الإنسان حيوان إذا أغفل تعليمه كان في منتهى الوحش والقسوة ، فإذا أضيف التعليم إلى طبيعته الخيرة عاد أليفاً ومنصفاً" . (عوض، ١٩٧١).

وتتفق هذه النتيجة (وهي أن أغلب العائدين أميون، أو يقرأون ويكتبون، أو من ذوي المستوى التعليمي المتدني) مع نتيجة دراسة هادي صالح ودراسة طارق خليل إبراهيم وسعدي شاكّر حمودي وباسل جودت عباس وأمل حسن أحمد من العراق ، (صالح ، ١٩٨٤) ودراسة أحمد علي المجدوب من مصر ، (المجدوب ، ١٩٧٢) والتي أشارت نتيجة دراسة كل واحد منهم إلى تركّز نسب العود بين العائدين لدى ذوي التعليم المنخفض.

- الحالة الزوجية

الجدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة الزوجية

| النسبة المئوية | العدد | الحالة الزوجية |
|----------------|-------|----------------|
| ٦٧,٤ | ٢٣٦ | أعزب |
| ٢٥,٤ | ٨٩ | متزوج |
| ٢,٦ | ٩ | مطلق |
| ٤,٦ | ١٦ | أرمل |
| %١٠٠ | ٣٥٠ | المجموع |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) والتي تتحدث عن توزيع العائدين حسب الحالة الزوجية إلى ارتفاع نسبة العزّاب (غير المتزوجين) في صفوف العائدين إلى ارتكاب الجريمة. إن ما يعلل ارتفاع نسبة العزّاب وتفوقها على باقي الفئات الأخرى ، قد يعود إلى أن هذه الفئة تتسم بسمات تجعلها أكثر عوداً للجريمة ومنها، أن هذه الفئة تمتاز بالحيوية والنشاط، وهذه الحيوية اصطدمت مع الطفرة التنموية التي تحدثنا عنها سابقاً، والتي عملت على تقليل أو خفض هذه الحيوية والاندفاع لديهم. وكما نعلم فإن فئة العزّاب هي أكثر الفئات الاجتماعية تحرراً من المسؤوليات الملقاة على عاتق الفئات الأخرى، كما أنها أكثر الفئات تحرراً من العادات والقيم السائدة، وأقل إمتثالاً لها مما يجعلها أقل تقديراً لعواقب الأمور. وربما يعود ارتفاع نسبة العزّاب في هذه الدراسة إلى غياب الوالدين ، إما عن طريق الوفاة أو عن طريق الطلاق ، وبالتالي غياب الرقابة وإذ كان بعض العائدين العزّاب يعيشون مع والديهم ، إلا أن الخلافات العائلية قد تدفعهم في بعض الأحيان إلى الهروب من المنزل ، ومن ثم الالتقاء بجماعات الأصدقاء ، ومن ثم ارتكاب الجريمة . وبذلك تكون هذه الفئة أقل انضباطاً ، وأكثر تمرداً من غيرها من الفئات السابقة. ومن الطبيعي أن تحتل فئة المتزوجين المرتبة الثانية نظراً لثقل المسؤولية التي تقع عليهم لتأمين ما يسمى بالحاجات الأساسية لذويهم . فيكون ذلك دافعاً لممارسة الجريمة والعود إليها مرة أخرى . أما بالنسبة لفئة المطلقين والأرامل فربما يعود سلوكهم الإجرامي إلى اتخاذهم موقفاً سلبياً اتجاه المجتمع وعدم استقرار حياتهم وفشلها فيندفعون نحو السلوك المنحرف.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الدراسات العراقية، دراسة طارق خليل وسعدي حمودي، ودراسة باسل جودت وأمل حسن، وهادي صالح التي أشارت نتيجة دراسة كل واحد منهم إلى ارتفاع نسب العود في صفوف العزّاب. (صالح، ١٩٨٤) في حين اختلفت هذه النتيجة التي توصلنا إليها مع نتيجة، أحمد علي المجدوب (المجدوب، ١٩٧٢)، ودراسة ناهد صالح من مصر. (صالح، ١٩٦٢) اللتين أشارتا إلى ارتفاع نسب العود في صفوف المطلقين.

- المهنة

الجدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة حسب المهنة

| المهنة | | قبل الجريمة الأولى | | قبل آخر جريمة | |
|---------------|-----|--------------------|-----|---------------|-----|
| | | ك | % | ك | % |
| موظف قطاع عام | ١٣ | ٣,٧ | ٨ | ٢ | %٢ |
| موظف قطاع خاص | ٤٣ | ١٢,٣ | ٤٣ | ١٢ | %١٢ |
| تاجر | ٢٩ | ٨,٣ | ٤٠ | ١١ | %١١ |
| طالب | ٢٥ | ٧,١ | ٩ | ٣ | %٣ |
| مزارع | ١١ | ٣,١ | ١٤ | ٤ | %٤ |
| عامل | ١٤٩ | ٤٢,٦ | ١٣١ | ٣٧ | %٣٧ |
| عاطل عن العمل | ٦٤ | ١٨,٣ | ٧٣ | ٢١ | %٢١ |
| مهنة أخرى | ١٦ | ٤,٦ | ٣٢ | ١٠ | %١٠ |
| المجموع | ٣٥٠ | %١٠٠ | ٣٥٠ | %١٠٠ | |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) والتي تتحدث عن توزيع العائدين حسب المهنة قبل ارتكاب الجريمة الأولى وقبل ارتكاب الجريمة الأخيرة. إلى ارتفاع نسب العود في صفوف العمال، حيث بلغت نسبة العائدين في صفوف العمال قبل ارتكاب الجريمة الأولى (٤٢,٦%) أما نسبتهم قبل ارتكاب الجريمة الأخيرة فقد بلغت (٣٧%).

وقد يعود ارتفاع نسب العود في صفوف العائدين العمال إلى عدة عوامل منها ، ضآلة معدل الدخل الشهري بسبب ركود الحركة الاقتصادية وتراجعها في السنوات الأخيرة "أزمة الخليج" وتفشي البطالة الموسمية في قطاعهم المهني ، ووجودهم في أماكن تفتقر في معظمها إلى الظروف الصحية والاجتماعية المناسبة ومجاراتهم للجماعات الأولية الحرفية من رفاق السوء وطول ساعات العمل عندهم وضآلة أجورهم وشعورهم باليأس والإحباط (السعد، ١٩٩١). وتتفق هذه النتيجة (وهي ارتفاع نسب العود في صفوف العمال) مع نتيجة دراسة هادي صالح والتي توصل من خلالها إلى أن أعلى نسبة للعود تظهر بين أصحاب المهن العمالية (صالح ، ١٩٨٤) وتتفق كذلك مع دراسة أحمد المجدوب من مصر والتي أشارت إلى أن أعلى نسبة للعود كانت بين العائدين أصحاب المهن العمالية الخدمية (المجدوب ، ١٩٧٢).

أما المرتبة الثانية فاحتلها العائدون العاطلون عن العمل حيث بلغت نسبتهم قبل ارتكاب الجريمة الأولى حوالي (١٨,٣%) ، بينما بلغت نسبة العائدين العاطلين عن العمل قبل ارتكاب الجريمة الأخيرة حوالي (٢١%).

ويتضح تأثير البطالة على ارتكاب السلوك الإجرامي كون أن العمل يؤثر تأثيراً كبيراً على حياة الإنسان إذ يشغل أغلب وقته في العادة، وهو في ذاته يشبع في الإنسان رغبة أساسية ويحدد العمل -كذلك- المركز الاقتصادي للشخص فهو مصدر الدخل الذي يتاح لأسرته أو لإشباع حاجاته : للمسكن والغذاء لذلك فالعمل هو الذي يحدد تأثير عوامل كثيرة على الإجرام مثل الفقر والبطالة والمسكن غير الملائم فوجود العمل يعد من أحد العوامل التي تقف حجر عثرة أمام الجهود التي تبذل للتأهيل الاجتماعي لمن سبق الحكم عليه بعقوبة سالبة للحريية؛ لذلك فغياب العمل يعد أحد الأسباب الرئيسة التي تدفع إلى العود إلى طريق الإجرام (رمضان ، بلا تاريخ) . وهذا ما أكدته لنا تارد عندما قال "أن العمل هو عدو الجريمة الأول". (العوا، ١٩٨٣) .

ولا شك أن الافتقار إلى العمل يعني أن هناك بطالة "والبطالة ترتبط بالإجرام بصلة مباشرة وغير مباشرة في الوقت نفسه ، فالبطالة تعني حرمان العامل الذي توقف عن العمل وحرم مورد رزقه ، وهو ما يؤدي إلى عجزه عن إشباع حاجاته الضرورية بالطرق المشروعة، مما قد يضطره إلى سلوك سبيل الجريمة لتحقيق هذا الإشباع . أما بالنسبة لآثار البطالة غير المباشرة على ظاهرة الإجرام فلا شك أن لها آثاراً سلبية واضحة إذ أن الفرد حين يعجز أن ينفق على نفسه أو على من تلزمهم نفقته تسوء حالته النفسية وهذا قد يؤدي إلى الإقدام على بعض أفعال الاعتداء على غيره من الأفراد.

كما أن البطالة تشعر الفرد بأنه عالة على المجتمع وبالتالي تسوء حالته النفسية نظراً لكونه شاب في مقتبل العمر . ويملك طاقات حيوية ونشاطاً ولديه آمال وطموحات واسعة يريد تحقيقها مما يدفعه إلى الاصطدام بالواقع ، كذلك تلعب البطالة دورها من خلال أنه -غالباً- ما يؤدي انقطاع الرزق إلى تصدع الأسرة بسبب ما يقع بين الوالدين من خلافات وفراق من ناحية وبسبب انحسار سلطة الأب على أبنائه من ناحية أخرى، مما قد يدفعهم إلى التشرذم والانحراف. (رمضان، بلا تاريخ)

٢ . ٣ الخصائص الأيكولوجية:

تتضمن الخصائص الأيكولوجية الجانبين البشري والسكني. وتهتم بدراسة العلاقات بين الإنسان وبيئته وتفاعله معها من خلال أنماط وأساليب عملية وفكرية تشكل إطاراً عاماً لأنساق بيئته تختلف باختلاف السكن وطبيعته وموقعه وخدماته وخصوصياته المختلفة. ويمكن دراسة العلاقات الأيكولوجية وخصائصها السلوكية من وجهتين الأولى: دراسة العلاقات الاجتماعية والأنماط السلوكية السائدة تبعاً لمناطق الإقامة والسكن، والوجهة الثانية: دراسة ديناميكية تتبعيه تتعلق بالحياة الاجتماعية والأنماط السلوكية في تغيرها بين زمن وآخر وما يترتب على ذلك من تغيرات في البناء الاجتماعي والنمط السلوكي ووظائفه من زمن لآخر (بدوي ، ١٩٧٧).

وانطلاقاً من هذا المنظور فتعالج الباحثة الجانب الأيكولوجي في إطار البعد الأول (أي من خلال مغيرات فرعية مثل مكان الولادة، ومكان السكن قبل الجريمة الأولى ومكان السكن قبل الجريمة الأخيرة) للكشف إن كان هنالك حراك اجتماعي أم لا وكذلك نوع الحي وعدد غرف المنزل.

الجدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة حسب مكان الولادة

| النسبة المئوية | العدد | مكان الولادة |
|----------------|-------|--------------|
| ٦٢% | ٢١٧ | مدينة |
| ١٤ | ٤٩ | قرية |
| ١٧,١ | ٦٠ | مخيم |
| ٠,٦ | ٢ | بادية |
| ٦,٣ | ٢٢ | خارج البلاد |
| ١٠٠% | ٣٥٠ | المجموع |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة هم من مواليد المدينة أما العائدون الذين هم من مواليد المخيم فقد بلغت نسبتهم حوالي (١٧,١%) أما الذين هم من مواليد القرية فقد بلغت نسبتهم حوالي (١٤%) تلاهم من كان مكان ولادتهم خارج البلاد بنسبة (٦,٣%) . وأقل نسبة سجلت للعائدين هم من مواليد البادية ، حيث بلغت نسبتهم حوالي (٠,٦%).

الجدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

| قبل أول جريمة | | قبل آخر جريمة | | مكان السكن |
|---------------|------|---------------|------|-------------|
| ك | % | ك | % | |
| ٢١٧ | ٦٢ | ٢١٩ | ٦٢,٦ | مدينة |
| ٣٩ | ١١,١ | ٤١ | ١١,٧ | قرية |
| ٧٤ | ٢١,١ | ٧٤ | ٢١,١ | مخيم |
| ١٤ | ٤ | ٥ | ١,٤ | بادية |
| ٦ | ١,٧ | ١١ | ٣,١ | خارج البلاد |
| ٣٥٠ | %١٠٠ | ٣٥٠ | %١٠٠ | المجموع |

ومما يمكن استنتاجه من النسب الواردة في الجدول رقم (٧) هو ارتفاع نسبة العود في المدينة مقارنة بالمناطق الأخرى. وقد يعود ارتفاع نسب العود في المدينة عنه فسي المناطق الأخرى كونها تشهد كثافة سكانية عالية وهذا ما أوضحه لنا فتوح الشاذلي عندما قال أن زيادة الكثافة السكانية في المدن تستند إلى فكرة أساسية مؤداها "أنه عندما يتجاوز معدل الكثافة السكانية حداً معيناً فإن هذا يؤدي إلى إصابة الأفراد بحالة من الضيق وزيادة النزعة العدوانية لأن كل واحد منهم لا يحظى بالحد الأدنى من المساحة الجغرافية الضرورية للحياة الصحية؛ لأن الإنسان بحاجة إلى مجال حيوي يحقق له الراحة وهدوء الأعصاب وهو ما لا يتحقق في المناطق التي تزيد فيها الكثافة السكانية عن معدلها الطبيعي (الشاذلي، ١٩٩٣).

ويفسر علماء الاجتماع هذه الفروق في كبر حجم المدينة وازدحامها وعدم تجانس المواطنين فيها مما يؤدي إلى أن تصبح العلاقات بين سكانها ثانوية.

Secondary Relationships أي غير شخصية وعابرة وسطحية وفعالية في أغلب الأحيان بعكس المجتمع الريفي أو القروي الذي يتسم بالعلاقات الشخصية، الوثيقة والعميقة أي ذلك النوع من العلاقات الذي يطلق عليه اسم العلاقات الأولية: Primary Relationships (شوقي، ١٩٦١)

ومن التفسيرات أيضاً التي نستطيع من خلالها تفسير ارتفاع نسب العود للجريمة في المدينة عنها في المناطق الريفية والقروية هي أن الأسرة في الريف تبدو أكثر تماسكاً وتضامناً من الأسرة في المدينة وأنها تمارس رقابة مباشرة على الأطفال إضافة إلى أن الأفراد يراقبون بعضهم بعضاً وهذا من شأنه أن يقلل من فرص الإجرام . ويختلف الأمر في المدينة حيث تضعف رقابة الوالدين على أطفالهم وتقل مراقبة الأولاد لبعضهم بعضاً ومظاهر الإغراء في المدينة متعددة حيث تمارس تأثيرات سلبية عليهم.

ويقوم سكان المدن في الغالب بالإبلاغ عن الجرائم المرتكبة ، في حين يحجم سكان القرى والبادية عن التبليغ عن الجرائم بسبب تماسك العلاقات التي تربط بينهم، وهي علاقات ترتكز في معظم الأحيان على رابطة الدم والنسب والجوار . ولا شك أن لقوة مشاعر التضامن الجماعي في المجتمع الريفي أو القروي أو البدوي دوراً في عملية تلبية الحاجات التي يحتاجها المقيم في القرية أو في البادية ، في حين قد يلجأ الشخص الحضري لسلوك طريق الجريمة إذا دفعته الحاجة لضعف مشاعر التضامن بين الأفراد. كما أن الحرية التي تمنح لسكان المدينة مقارنة بأهل القرى والبادية تكون عاملاً أساسياً من عوامل ارتفاع نسب العود للجريمة في المدن عنها في القرى والبادية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الدراسات التي قام بها كل من هادي صالح وطارق خليل إبراهيم وسعدي شاكور حمودي ودراسة باسل جودت وأمل حسن أحمد، (صالح ، ١٩٨٤) ومع نتيجة دراسة أحمد علي المجدوب من مصر ، (المجدوب ، ١٩٧٢) ومع نتيجة "جيروم لوليتست" (Gerom Lolestest) من إنجلترا ، (لوليتست ، ١٩٦٣) حيث أشارت جميع نتائج هذه الدراسات إلى ارتفاع نسب العود في المناطق الحضرية . وتتفق كذلك مع ما ذهب إليه "سذرلاند وكريسي" أن نسبة سكان المدن أعلى في العود من سكان الريف (Sutherland , 1960).

أما إذا حاولنا تفسير ارتفاع نسبة العود في المخيمات نجد أن المخيم له مبرراته وأسبابه المختلفة ، منها أن المخيم يتميز بكثافة سكانية مرتفعة جداً ومساكن ضيقة ومحدودة، علاوة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية التي يواجهها بعض الأفراد من سكان المخيم نتيجة عملهم في مهن ذات مردود مادي ضئيل وكذلك ارتفاع معدل أفراد الأسرة الواحدة، وتدني

المستويات التعليمية والافتقار إلى الخدمات الأساسية، وانتشار الجماعات الأولية، من رفاق السوء في بعض الأحياء وامتزاج ثقافات وقيم متباينة بين السكان ، وتسرب الأبناء من المدارس، وانشغال أفراد الأسرة في العمل المستمر لتوفير متطلبات أسرهم المعيشية والحياتية وغيرها من مقومات السلوك المنحرف بين السكان الشباب منهم خاصة . (السعد، ١٩٩١)

الجدول رقم (٨)

توزيع أفراد العينة المقيمين في المدينة حسب نوع الحي*

| النسبة % | العدد | نوع الحي |
|----------|-------|----------|
| ١١,٩ | ٢٦ | راقبي |
| ٤٢ | ٩٢ | وسط |
| ٤٦,١ | ١٠١ | شعبي |
| %١٠٠ | ٢١٩ | المجموع |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٨) أن نسبة كبيرة من أفراد العينة الذين يقطنون المدينة يعيشون في أحياء شعبية ، حيث بلغت نسبتهم حوالي (٤٦,١%) تلاهم العائدون الذي يعيشون في أحياء وسط بنسبة (٤٢%) وفي المرتبة الأخيرة جاء العائدون الذين يقطنون المدينة ويعيشون في الأحياء الراقية حيث بلغت نسبتهم حوالي (١١,٩%) . وربما يعود هذا الاقتران بين الحي الشعبي أو الوسط وزيادة للعود للجريمة إلى ما تتميز به الأحياء الشعبية من اكتظاظ سكاني وتدني في المستوى المعيشي، وضآلة مردود الدخل الشهري ، وانتشار البطالة وظهور مستويات التعليم المتدني ، وممارسة المهن اليدوية والحرفية وصغر حجم المسكن . وزيادة عدد أفراد الأسرة . فهذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى وجود صعوبات مالية تلقى على كاهل رب الأسرة، مما يتطلب منه العمل المتواصل لتأمين احتياجاتها .

* - الحي الشعبي: يقصد به ضمن هذه الدراسة الحي الذي يتميز بكثافة سكانية عالية في الـ ٢ كم ، وتدني في المستوى المعيشي .

- الحي الوسط : هو نوعاً ما متقارب مع الحي الشعبي من حيث الكثافة ، والمستوى المعيشي نظراً لعدم وجود حدود جغرافية فاصلة بينهما.

- الحي الراقبي: الذي يتميز بكثافة سكانية قليلة في الـ ٢ كم ، وارتفاع بالمستوى المعيشي ، ويسكنه أصحاب المكانة الاجتماعية .

أما بالنسبة للأحياء الوسط نلاحظ أنها متماثلة نوعاً ما مع الأحياء الشعبية بسبب تداخلهما وتجاورهما جغرافياً ، لأنه من الصعب أن نفصل بحدود جغرافية بين من هم سكان الأحياء الوسط والأحياء الشعبية. وإذا نظرنا إلى الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه الأحياء نجد نوعاً من التقارب بين سكان الأحياء الشعبية والأحياء الوسط ، وهذا ما يفسر حصول الأحياء الوسط على النسبة العليا بعد الأحياء الشعبية ، حيث بلغت نسبتها حوالي (٢٦,٣%).

إلا أنه يجب علينا أن لا نهمل الأحياء الراقية وإن سجلت أقل نسبة. وقد يعود تراجع هذه النسبة وانخفاضها عن الأحياء الأخرى، إلى قلة الكثافة السكانية في هذه الأحياء وتمتع سكانها بحالة رفاه معيشي، وانتشار التعليم بين سكانها بمستويات عالية وارتفاع مردود الدخل الشهري، كما ان سكان هذه الأحياء يتمتعون بمكانة اجتماعية رفيعة تعمل على ضبط السلوك المنحرف وتحول دون تحويلهم إلى مراكز الشرطة.

الجدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف في المنزل

| عدد الغرف | العدد | النسبة % |
|---------------|-------|----------|
| غرفة واحدة | ٩٥ | ٢٧,١ |
| غرفتان | ٨٨ | ٢٥,١ |
| ثلاث غرف | ٤٩ | ١٤,١ |
| أربعة غرف | ٧٤ | ٢١,١ |
| خمسة غرف | ٢٨ | ٨,٠ |
| ستة غرف فأكثر | ١٦ | ٤,٦ |
| المجموع | ٣٥٠ | % ١٠٠ |

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٩) أن أكثر من نصف العينة تحتوي وحداتهم السكنية على غرفة واحدة أو غرفتين حيث بلغت نسبتهم ٥٢,٢% أما الذين تزيد الغرف في وحداتهم السكنية عن أربعة غرف فقد بلغت نسبتهم (٣٦,٧%).

وقد يكون لضيق المسكن اثر كبير في تكوين شخصية الفرد وتحديد مدى استجابته للمؤثرات الخارجية ، فعندما يكون المسكن ضيقاً وعدد الأفراد كبيراً فإن ذلك يؤدي إلى الاكتظاظ السكاني ، وهذا بدوره قد يؤدي إلى وضع غير سليم من الوجهة الصحية والأخلاقية والاجتماعية وقد ينجم عن هذا الوضع مجموعة آثار خطيرة ومن هذه الآثار :

١. الفشل في أداء الواجبات المدرسية.
٢. قد يدفع ضيق المسكن الأولاد إلى الهروب من هذا الجو الخانق لقضاء أوقات الفراغ القاتلة عندهم . والخروج الدائم من المنزل قد يكون الدافع وراء تلمس السلوك الإجرامي.
٣. كما إن ضيق المكان الواحد يعتبر أحد العوامل الدافعة إلى الجرائم الخلقية ، فوجود الطفل مع والديه في حجرة واحدة يجعله على إطلاع مستمر على كل ما يحدث بين والديه من علاقات (جنسية)، فتتشتط لديه الغريزة الجنسية التي قد يحاول إشباعها من خلال اتصاله غير المشروع مع أحد أفراد أسرته أو الاتصال الشاذ بين أفراد من جنس واحد. (عبد الستار، ١٩٧٧) أما بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في منزل تزيد عدد غرفه عن أربعة غرف ربما تتضافر عوامل أخرى تساهم في عودتهم لارتكاب الجريمة. مثل ارتفاع مستوى المعيشة ، وسائل الاتصال (الإنترنت ، السوائل، ... وغيرها).

٣ . ٣ الخصائص الاجتماعية :

تتضمن الخصائص الاجتماعية في هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي؟ الخصائص الأسرية ، وهل هناك علاقة بين التفكك الأسري وبين عدد مرات العود للجريمة، وهل هناك علاقة بين المخالطة الإجرامية داخل السجن وخارجه وبين عدد مرات العود للجريمة؟ وهل هناك علاقة بين عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم وبين عدد مرات العود للجريمة؟.

١.٣.٣ هل هناك علاقة بين التفكك الأسري وبين عدد مرات العود للجريمة

تلعب الأسرة دوراً حاسماً في تكوين شخصية الفرد وفي توجيه سلوكه وتحديد معالم مستقبله، فهي المجتمع الأول الذي يبدأ الشخص فيه حياته ويقضي فيه طفولته فيتأثر بكل ما يمر بأسرته من أحداث وبما يحيط به من مشاعر طيبة أو سيئة وما يلقاه من عناية أو إهمال، كما أن التماسك والتوافق بين أفرادها يعتبران من الأسس الأولية للأمن الاجتماعي ، وهذا ما يؤكد لنا الدكتور أحمد الربايعة عندما تناول موضوع الجريمة حيث قال: "تعتبر الأسرة اللبنة الأساسية في حياة المجتمع وركناً فاعلاً في علاقاته فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع كما أن أعضاء الأسرة وخصوصاً الوالدين والسمات المتميزة بها ذات علاقة مباشرة بالاتجاه السلوكي والقيمي بين أفرادها وقد توصلت بعض الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى نتائج مفادها، أن هناك علاقة مباشرة بين ارتكاب الجريمة وممارسة السلوك المنحرف وبين الظروف الأسرية السلبية الناتجة عن نقص الإشراف والرقابة الأسرية، أو تصدع الأسرة بسبب وفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو انفصالهما بالطلاق أو الهجر. (ربايعة، ١٩٨٢).

لذلك وجب علينا التعرف على الخصائص الأسرية التي يتميز بها العائدون من خلال المستوى التعليمي للوالدين والأعمال التي يمارسونها ، كذلك التعرف فيما إذا كان هناك تفكك أسري يعاني منه العائدون أم لا ؟؟

ويقصد بالتفكك الأسري ضمن هذه الدراسة: غياب الأب أو الأم أو كليهما معاً ، نتيجة للوفاه أو الطلاق أو الهجر أو السجن، أو أن تسود الأسرة رغم وجود الأبوين علاقات سيئة ناجمة عن المشاجرات الدائمة بين الوالدين .

المستوى التعليمي للوالدين:

الجدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لوالديهم

| الأم | | الأب | | المستوى التعليمي للوالدين |
|-------|-----|-------|-----|---------------------------|
| % | ك | % | ك | |
| ٦٢ | ٢١٧ | ٤٦,٣ | ١٦٢ | أمي |
| ٢٤ | ٨٤ | ٣٧,٤ | ١٣١ | يقرأ ويكتب |
| ١١,٧ | ٤١ | ١٠ | ٣٥ | أساسي |
| ١,٤ | ٥ | ٣,٤ | ١٢ | ثانوي |
| ٠,٩ | ٣ | ٢ | ٧ | كلية |
| - | - | ٠,٩ | ٣ | بكالوريوس |
| - | - | - | - | دراسات عليا |
| % ١٠٠ | ٣٥٠ | % ١٠٠ | ٣٥٠ | المجموع |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٠) إلى أن نسبة الأمية في صفوف آباء أفراد العينة بلغت حوالي (٤٦,٣%) أما نسبة الأمية بين أمهاتهم فقد بلغت حوالي (٦٢%) تلاهم من حيث النسبة الآباء والأمهات الذين يقرأون ويكتبون ، أي ما نسبته للآباء حوالي (٣٧,٤%) وبالنسبة للأمهات بلغت نسبتهن حوالي (٢٤%) . وهذه البيانات تدل على انخفاض المستوى التعليمي للوالدين.

ويمكن القول أن الوالدين اللذين لم يحصلوا على قدر من التعليم ليس لديهم الوعي بأساليب التربية السليمة مما يقلل إشرافهم على أبنائهم واهتمامهم بهم . وفي هذه الحالة قد تكون هناك فرصة للأبناء للاختلاط برفقاء السوء والخروج من البيت دون أية قيود أو ضوابط . وقد يكون للمستوى التعليمي المتدني للوالدين تأثير على استمرارية الأبناء في دراستهم وقلة توجيه أبنائهم نحو طموحات عليا ذات مكانة اجتماعية عالية . وهذه النتيجة تتوافق مع المستوى التعليمي للعائدين "أفراد العينة كما هو واضح في الجدول رقم (٣) والذي تناول المستوى التعليمي للعائدين حيث جاءت البيانات الواردة فيه لتؤكد على ارتفاع نسبة الأمية في صفوفهم.

وعلى العكس من ذلك ، فعندما يكون المستوى التعليمي للوالدين مرتفعاً فإنه يزيد من تأهيلهم للقيام بأدوارهم ويحسن من أدائهم لهذه الأدوار ، كما أنه يزيد من طموحات الوالدين تجاه مستقبل الأبناء ، هذا إضافة إلى أنهم أقدر على تهيئة الظروف الأسرية المناسبة.

وقد لا يقف أثر التعليم عند أثره المباشر في الرعاية والتربية ، بل قد يتعدى هذا إلى احتمال عدم تمكن الوالدين من تهيئة الظروف المادية المناسبة ، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على توجهات الأبناء في سلوكهم ، بمعنى أن المستوى التعليمي المنتمي للعائدين ووالديهم، يقلل من فرص تحقيق الأهداف المراد بلوغها في المجتمع ، والذي يعتبر التعليم أحد الوسائل المهمة لبلوغها . ونتيجة لعدم التوافق والانسجام بين الأسلوب والهدف يندفعون نحو خرق القوانين والأنظمة ، وذلك من خلال اختيارهم السبيل الخامس الذي سماه (ميرتون) بالعاصي أو المتمرّد، وبذلك يتشكل التحدي السافر لقيم ومعايير المجتمع ، والتي يقصد تغييرها لأنها تعتبر إحدى معوقات تحقيق آماله وغاياته المتمثلة في (المستوى التعليمي المنخفض) فيطرح وسائله الخاصة وأهدافه بشكل علني يتحدى الواقع الاجتماعي الذي يعيشه وهذا هو الانحراف عما هو سائد في مجتمعه ، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة العزه وآخرين وهي أن الحالة التعليمية للأحداث الجانحين وذويهم من العوامل التي تظهر أهميتها في سلوك الحدث الجانح ، (العزه ، ١٩٨٠) كذلك تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة هادي صالح وهي أن أغلب العائدين كانت الحالة التعليمية لوالديهم منخفضة. (صالح ، ١٩٨٤).

الجدول رقم (١١)

توزيع أفراد العينة حسب مهنة أبائهم

| النسبة % | العدد | المهنة |
|----------|-------|---------------|
| ١٠,٩ | ٣٨ | موظف قطاع عام |
| ١٠,٩ | ٣٨ | موظف قطاع خاص |
| ١٩,٧ | ٦٩ | تاجر |
| ٦,٥ | ٢٣ | مزارع |
| ٣٤ | ١١٩ | عامل |
| ١٠,٦ | ٣٧ | عاطل عن العمل |
| ٧,٤ | ٢٦ | عمل حر |
| % ١٠٠ | ٣٥٠ | المجموع |

يمثل الجدول رقم (١١) توزيع أفراد العينة حسب مهنة آباء العائدين لارتكاب الجريمة حيث أوضحت النسب المعروضة في الجدول أن معظم آباء العائدين يقعون في فئة العمال ، حيث بلغت نسبتهم حوالي (٣٤%) من مجموع أفراد العينة ، تلاهم الآباء الذي يعملون في التجارة بنسبة (١٩,٧%) ، في حين شكل الآباء الذين يعملون في الزراعة أقل نسبة.

الجدول رقم (١٢)

توزيع أفراد العينة حسب مهنة الأم

| النسبة % | العدد | المهنة |
|----------|-------|----------------|
| ٩٤,٦ | ٣٣١ | ربة بيت |
| ١,٧ | ٦ | موظفة قطاع عام |
| - | - | موظفة قطاع خاص |
| ٣,٧ | ١٣ | عاملة |
| - | - | غير ذلك |
| % ١٠٠ | ٣٥٠ | المجموع |

أظهرت البيانات الواردة في الجدول رقم (١٢) أن معظم أمهات العائدين لا يعملن خارج المنزل حيث بلغت نسبتهن (٩٤,٦%) في حين بلغ نسبة الأمهات العاملات حوالي (٣,٧%) ممن يعملن ضمن القطاع العام حوالي (١,٧%) وهاتان النسبتان متدنيتان مقارنة بنسبة اللواتي لا يعملن خارج المنزل.

الجدول رقم (١٣)

توزيع أفراد العينة حسب وجود الأبوين أو غيابهما وعدد مرات العود للجريمة

| مستوى الدلالة | قيمة F | متوسط عدد مرات العود | هل الأبوان |
|---------------|--------|----------------------|-------------|
| ٠,٠٠١٢ | ٤,١٠٣٧ | ٤,٧٨ | موجودان |
| | | ٤,٣٩ | متوفيان |
| | | ٥,٦٠ | الأب متوفي |
| | | ٤,٠٢ | الأم متوفية |
| | | ٥ | مطلقان |
| | | ٥ | الأب بالسجن |
| | | - | غير ذلك |

تشير نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ما بين عيش والدي المبحوث مع بعضهم البعض أو غيابهم بسبب الوفاة أو الطلاق أو السجن وعدد مرات العود للجريمة ، حيث أبرزت النتائج الواردة في الجدول رقم (١٣) فروقاً ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ ، إذ بلغت قيمة (F) ٤,١٠٣ بمستوى دلالة ٠,٠٠١٢ مما يعني أن ثمة علاقة بين وجود الوالدين أو غيابهما وعدد مرات العود للجريمة، حيث بلغ أعلى متوسط في عدد مرات العود للجريمة لصالح العائدين الذين كان آباؤهم لا يعيشون معهم بسبب الوفاة (٥,٦٠) ، تلاهم العائدون الذين كان والديهم مطلقيين والعائدون الذين لا يعيش آباؤهم معهم بسبب وجودهم في السجن ، حيث بلغ متوسط عدد مرات العود للفئتين (٥). مما يشير إلى أن هناك علاقة بين غياب الوالدين وعدم العيش ضمن أسرة واحدة وعدد مرات العود للجريمة. ومن الطبيعي أن تكون لهذه الأسر التي تعاني من غياب الوالدين دوراً في عودتهم للسلوك الإجرامي نظراً لغياب الرقابة الأسرية .

وبشكل عام فإننا نلاحظ من خلال الجداول رقم (١١ ، ١٢ ، ١٣) أن الخصائص الأسرية تلعب دوراً هاماً في العود للسلوك الإجرامي ، إذ أن المستوى التعليمي المتدني للآباء، وما قد ينتج عنه من جهل بأسس التربية السليمة أحياناً، وغياب أنماط التوجيه التربوي، والتثنية الاجتماعية الحديثة ، وما يرتبط به من صعوبة الحصول على مهن وأعمال ذات ريع مالي وفير أحياناً، والاكتفاء بأي عمل يسد رمق العيش للأسرة، تجعل الوالدين منهمكين في توفير مقومات الحياة المعيشية ومتطلباتها الضرورية لأسرهم. ومنشغلين تمام الانشغال عن تربيتهم وتوجيههم وراقبتهم، وغارقين في همومهم اليومية. ولا تتوقف أثر الخصائص الأسرية على المستوى التعليمي للآباء أو مهنتهم وإنما تمتد إلى غياب الوالدين على نحو ما أظهرته لنا النتائج في الجدول رقم (١٣) بسبب الوفاة . لأن وفاة أحد الوالدين أو كليهما يؤدي بلا شك إلى فقدان الرفق والعطف الأبوي وحنان الأمومة اللذان لا يضايهما أي بديل آخر، ويؤدي إلى تسرب الأبناء من المدارس في سن مبكرة والتحاقهم بأعمال ومهن وضيعة وفقدانهم التوجيه والإشراف الأسري وتسيبهم وتسولهم وتشردهم وانحرافهم وانجذابهم إلى رفاق السوء وذوي النفوس المريضة ، واستغلالهم لمأرب وغايات غير سوية ، وبالتالي مجاراتهم لذوي السوابق الجرمية وتقمصهم لسلوكهم المنحرف.

الجدول رقم (١٤)

توزيع أفراد العينة حسب وجود خلافات أسرية وعدد مرات العود للجريمة

| هل توجد خلافات أسرية | متوسط عدد مرات العود | قيمة T | مستوى الدلالة |
|----------------------|----------------------|--------|---------------|
| نعم | ٤,٨٥ | ٠,٤٢ | ٠,٦٧٥ |
| لا | ٤,٧٦ | | |

أظهرت نتائج اختبار (T) الواردة في الجدول رقم (١٤) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين وجود خلافات أسرية وبين عدد مرات العود للجريمة . إذ بلغت قيمة (T) ٠,٤٢ بمستوى دلالة ٠,٦٧٥ ، وهي ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى اقل من ٠,٠٥ مما يعني عدم وجود علاقة بين وجود خلافات أسرية وبين عدد مرات العود للجريمة.

الجدول رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة حسب تكرار حدوث الخلافات الأسرية وعدد مرات العود للجريمة

| هل تحدث خلافات | العدد | النسبة % |
|----------------|-------|----------|
| غالباً | ٥٥ | ٣٢,٩ |
| أحياناً | ٧٣ | ٤٣,٧ |
| نادراً | ٣٩ | ٢٣,٤ |
| المجموع | ١٦٧ | %١٠٠ |

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (١٥) ان الخلافات التي كانت تحدث في بعض الأحيان قد بلغت نسبتها (٤٣,٧%) ، وأن الخلافات التي كانت تحدث دائماً لدى أفراد العينة بلغت حوالي (٣٢,٩%) . أما الخلافات التي كانت تحدث نادراً فقد بلغت حوالي (٢٣,٤%).

الجدول رقم (١٦)

توزيع أفراد العينة حسب نمط الخلافات الأسرية وعدد مرات العود للجريمة

| مستوى الدلالة | قيمة F | متوسط عدد مرات العود | ماذا يتخلل الخلافات |
|---------------|--------|----------------------|------------------------|
| ٠,٠٠١٦ | ٤,٠٩٥ | ٥,٦٥ | ضرب الوالد للوالدة |
| | | ٥,٥٠ | ضرب الوالدة للوالد |
| | | ٤,٣٢ | طرد الوالدة من المنزل |
| | | ٤,٧٧ | طرد الوالد من المنزل |
| | | ٤,١٨ | الصياح والشتائم بينهما |
| | | ٥ | عدم التكلم مع بعض |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٦) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين ما يتخلل الخلافات الأسرية وبين عدد مرات العود للجريمة . إذ بلغت قيم (F) ٤,٠٩٥ . بمستوى دلالة ٠,٠٠١٦ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ ، مما يشير إلى أن ثمة علاقة بين ما يتخلل الخلافات الأسرية وبين عدد مرات العود للجريمة ، على الرغم من عدم وجود علاقة بين وجود خلافات أسرية وعدد مرات العود للجريمة. كما هو واضح في الجدول رقم (١٤) .

الجدول رقم (١٧)

توزيع أفراد العينة حسب هجر الوالدين للمنزل وعدد مرات العود للجريمة

| مستوى الدلالة | قيمة F | أبداً /متوسط عدد مرات العود | أحياناً /متوسط عدد مرات العود | دائماً/متوسط عدد مرات العود | الهجر |
|---------------|--------|-----------------------------|-------------------------------|-----------------------------|----------|
| ٠,٩٨٤ | ٠,٠١٥٦ | ٤,٨٠ | ٤,٨٤ | ٤,٧٧ | هجر الأب |
| ٠,٠٢٩ | ٣,٥٤٨ | ٤,٧٠ | ٥,٤١ | ٤,٥٣ | هجر الأم |

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي المعروضة في الجدول رقم (١٧) عدم وجود فروق معنوية بين هجر الأب للمنزل وعدد مرات العود للجريمة إذ بلغت قيمة (F) لهجر الأب ١,٥٦ وهي ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥ ، بينما أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي ما بين هجر الأم للمنزل وبين عدد مرات العود للجريمة وجود فروق معنوية ما

بين هجر الأم للمنزل وعدد مرات العود للجريمة إذ بلغت قيمة (F) ٣,٥٤٨ بمستوى دلالة ٠,٠٢٩. وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥، مما تشير إلى وجود علاقة بين هجر الأم للمنزل وبين عدد مرات العود للجريمة بينما لم تكن هناك علاقة بين هجر الأب للمنزل وبين عدد مرات العود للجريمة.

نلاحظ من خلال ما تم عرضه في الجداول أرقام (١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧) التي تم من خلالها قياس التفكك الأسري وعلاقته بعدد مرات العود للجريمة، وجود علاقة بين التفكك المادي المتمثل بوفاة معيل الأسرة أو بسجنه أو بوفاة الأم أو انفصالها عن طريق الطلاق أو هجر المنزل وبين عدد مرات العود للجريمة إذا ما استثنينا عدم معنوية الفرق بين هجر الوالد للمنزل وعدد مرات العود للجريمة لأن هذه البيوت المحطمة بسبب فقدان الأبوين أحدهما أو كلاهما بالموت أو دخولهم السجن أو الانفصال يؤدي إلى ضعف الرقابة والسيطرة على الأبناء حيث يتنازعهم سلطتان، سلطة الأم أو الأب في حالة الطلاق، مما يترتب عليه اختلاف في المعاملة وتذبذبها في استخدام السلطة الضابطة وفقدان الأمن والطمأنينة، مما يؤدي بهم إلى البحث عنها في أماكن أخرى، التي غالباً ما تكون منحرفة (غباري، ١٩٨٦). وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبادة ظبعان الظاهر حيث أكد أن من أهم العوامل الاجتماعية المتمثلة في الحرمان من الأم في فترات الطفولة والطلاق والانفصال والهجر المتكرر بين الوالدين وهي الأكثر أهمية في تكرار الجنوح (الظاهر، ١٩٨٥).

أما الشكل الآخر الذي يتخذه التفكك الأسري هو التفكك المعنوي ويقصد به أن تسود الأسرة، رغم وجود الأبوين، علاقات سيئة، تنجم عن الشجارات الدائمة بين الأبوين. أما نتائج الدراسة المتعلقة بهذا الشكل فلم تؤكد وجود علاقة بينهما. ولا تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة "هادي صالح" حيث أظهرت أن ما نسبته (٧١%) من العائدين كانت العلاقة بين والديهم سيئة. (صالح، ١٩٨٤).

٢.٣.٢ هل هناك علاقة بين المخالطة الإجرامية داخل السجن وخارجه وبين عدد مرات العود للجريمة :

يعد اختلاط العائدين بأشخاص مجرمين من عوامل العود إلى الجريمة ، فقد بين سذرلاند أن احتمال لجوء الشخص إلى السلوك الإجرامي يزداد إذا أختلط بجماعة من الناس تسودها الميول الإجرامية ، وبانفصاله عن الجماعات التي يسودها الحرص على احترام القانون ، وهذا الإختلاط بمجموعة من المجرمين ، هو الذي يدفع الفرد إلى تعلم السلوك الإجرامي والقيام به ، على اعتبار أن السلوك الإجرامي يتعلم عن طريق التعامل مع أشخاص آخرين تجمعهم علاقات ودية وثيقة (عبد الستار، ١٩٧٧).

وقد تم قياس مفهوم المخالطة الإجرامية ضمن هذه الدراسة من خلال عدد من المتغيرات سواء داخل السجن أو خارجه . وقد تمثلت المتغيرات خارج السجن بمجموعة من الأسئلة تناولت وجود أقارب أو أصدقاء مارسوا أفعالاً إجرامية ، وكذلك من خلال معرفة نمط الإقامة والسكن. أما فيما يتعلق بالمخالطة الإجرامية داخل السجن فقد تم طرح أسئلة تناولت أعمار السجناء ، وأنماط جرائمهم ، وعددها ، وتصور أفراد العينة لدور السجناء المخالطين لهم في عودتهم للسلوك الإجرامي.

الجدول رقم (١٨)

توزيع أفراد العينة حسب وجود أقارب مجرمين لهم وعدد مرات العود للجريمة

| هل لديك أقارب سبق وأن ارتكبوا جرائم | متوسط عدد مرات العود | قيمة T | مستوى الدلالة |
|-------------------------------------|----------------------|--------|---------------|
| نعم | ٥,٢ | ٣,٨٦ | ٠,٠٠٠١ |
| لا | ٤,٤ | | |

أظهرت نتائج اختبار (t) كما هي معروضة بالجدول رقم (١٨) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين وجود أقارب للعائدين سبق لهم أن ارتكبوا جرائم وبين عدد مرات العود لارتكاب الجريمة، إذ بلغت قيمة (t) ٣,٨٦ وبمستوى دلالة ٠,٠٠٠١ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥، مما يشير إلى أن ثمة علاقة بين وجود أقارب للعائدين سبق لهم أن ارتكبوا

جرائم وبين عدد مرات العود للجريمة فمتوسط عدد مرات العود للعائدين الذي لهم أقارب مجرمين بلغ حوالي ٥,٢ وهو أكبر من متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين ليس لهم أقارب مجرمين وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة هادي صالح من العراق والتي تقول أن معظم العائدين كان لهم أقارب مجرمين . (صالح، ١٩٨٤).

الجدول (١٩)

توزيع أفراد العينة حسب وجود أصدقاء مجرمين لهم وعدد مرات العود للجريمة

| هل لديك أصدقاء سبق وأن ارتكبوا جرائم | متوسط عدد مرات العود | قيمة T | مستوى الدلالة |
|--------------------------------------|----------------------|--------|---------------|
| نعم | ٤,٩٤ | ٢,٥٨ | ٠,٠١٠ |
| لا | ٤,٣٢ | | |

كما بينت نتائج اختبار (t) كما هي معروضة بالجدول رقم (١٩) بوجود فروق ذات دلالة معنوية بين وجود أصدقاء للعائدين سبق لهم أن ارتكبوا جرائم وبين عدد مرات العود لارتكاب الجريمة، إذ بلغت قيمة (t) ٢,٥٨ وبمستوى دلالة ٠,٠١٠ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى اقل من ٠,٠٥، مما يشير إلى أن ثمة علاقة بين وجود أصدقاء للعائدين سبق لهم أن ارتكبوا جرائم وبين عدد مرات العود للجريمة، فمتوسط عدد مرات العود للعائدين الذين لهم أصدقاء مجرمين بلغ حوالي ٤,٩٤ وهو أكبر من متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين ليس لهم أصدقاء مجرمين، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة هادي صالح من العراق والتي تقول أن معظم العائدين كان لهم أصدقاء مجرمين . (صالح، ١٩٨٤).

٥٣٥١٧١

الجدول رقم (٢٠)

توزيع أفراد العينة حسب نمط الإقامة والسكن وعدد مرات العود للجريمة

| مستوى الدلالة | قيمة F | متوسط عدد مرات العود | مع من كنت تقم قبل آخر محكوميه |
|---------------|--------|----------------------|----------------------------------|
| ٠,٠٠٠ | ١٣,٠٧ | ٤,٠٣٠ | الأهل |
| | | ٤,٢٨ | الأقارب |
| | | ٥,٦٢ ✓ | الأصدقاء |
| | | ٥,٣٨ | بلاماوى |
| | | ٦,١٤ | جماعات إجرامية |
| | | ٧ | لوحدهك |

تشير البيانات في الجدول رقم (٢٠) إلى وجود علاقة بين الأشخاص الذين يقيمون معهم وبين عدد مرات العود إلى ممارسة الجريمة، فعن طريق استخدام اختبار التباين ، تبين أن قيمة (F) بلغت (١٣,٠٧) بمستوى دلالة (٠,٠٠٠) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٥). حيث بلغ أعلى متوسط للعائدين الذين يعيشون بمفردهم، (٧ مرات) تلاهم الذين يقيمون ضمن الجماعات الإجرامية بمعدل (٦ مرات) . أما بالنسبة للذين كانوا يقيمون مع أصدقائهم بلغ متوسط عدد مرات عودتهم حوالي (٥,٦٢) مرة. وهذه النتيجة تؤكد ما توصلنا إليه في الجدول السابق رقم (١٨) عندما سألنا المبحوث هل لديه أصدقاء سبق لهم أن ارتكبوا جرائم. وتتفق مع نتيجة دراسة ناهد صالح من مصر، حيث تبين أن المرأة العائدة للإجرام تخالط جماعات إجرامية وأفراداً من المجرمين حيث وجدت الباحثة أن (٦٥,٣%) من النساء العائدات كن يقمن مع أشخاص من المجرمين كالزوج أو زميلة لها تتكسب من الجريمة أو مع عصابة أو مستغل ، أو مع أفراد من الأسرة ، أو الأقارب الذين سبق وأن ارتكبوا جرائم. (صالح، ١٩٦٢) .

الجدول رقم (٢١)

توزيع أفراد العينة حسب أعمار السجناء المخالطين لهم وعدد مرات العود للجريمة

| السجناء الذين كنت تقيم معهم | متوسط عدد مرات العود | قيمة F | مستوى الدلالة |
|-----------------------------|----------------------|--------|---------------|
| من نفس العمر | ٤,٧٠ | ٧,٦٩ | ٠,٠٠٠١ |
| أصغر | ٥,٧٨ | | |
| أكبر | ٣,٩٥ | | |
| أعمار متباينة | ٥,١٤ | | |

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (٢١) أن السجناء المخالطين للعائدين هم من أعمار متباينة ، مما أدى إلى تعلمهم أساليب جديدة في ممارسة السلوك المنحرف وهذا ما أوضحه لنا نتائج تحليل التباين الأحادي حيث كانت قيمة (F) (٧,٦٩) بمستوى دلالة مقدارها ٠,٠٠٠١ . وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥ . مما يشير إلى أن ثمة علاقة بين أعمار السجناء المخالطين للعائد أثناء المحكومية الأولى وعدد مرات العود للجريمة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة هادي صالح من العراق التي أشارت إلى أن نسبة العائدين الذين اختلطوا مع سجناء تباينوا معهم في العمر بلغت حوالي (٧٥%).

الجدول رقم (٢٢)

توزيع أفراد العينة حسب عدد جرائم السجناء المخالطين لهم وعدد مرات العود للجريمة

| عدد جرائم السجناء الذين كنت تقيم معهم | متوسط عدد مرات العود | قيمة F | الدلالة F |
|---------------------------------------|----------------------|--------|-----------|
| جريمة واحدة | ٣,٩٥ | ١٣,٦٣ | ٠,٠٠٠ |
| جريمتان | ٣,٩٧ | | |
| جرائم متعددة | ٥,١١ | | |

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي كما هي معروضة في الجدول رقم (٢٢) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين عدد جرائم السجناء المخالطين للعائدين وبين عدد مرات العود للجريمة إذ بلغت قيمة (F) ١٣,٦٣ وبمستوى دلالة ٠,٠٠٠ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥ مما يشير إلى أن ثمة علاقة بين عدد جرائم السجناء المخالطين لهم وبين عدد مرات العود للجريمة.

الجدول رقم (٢٣)

توزيع أفراد العينة حسب نمط جرائم السجناء المخالفين لهم وعدد مرات العود للجريمة

| مستوى الدلالة | قيمة F | متوسط عدد مرات العود | نمط جريمة السجناء المخالفين |
|---------------|--------|----------------------|-----------------------------|
| ٠,٠٠٠ | ١٢,٨٨ | ٤,٥٤ | نفس نمط الجريمة |
| | | ٤,٦٤ | جرائم متقاربة |
| | | ٥,٩٢ | جرائم متباينة |

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (٢٣) أن السجناء المخالفين للعائد أثناء كانت نمط جرائمهم متباينة مع نمط جريمة العائدين المبحوث وهذا ما أوضحه لنا نتائج تحليل التباين الأحادي حيث كانت قيمة $F (١٢,٨٨)$ ، بمستوى دلالة $(٠,٠٠٠)$. وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من $٠,٠٥$ ، مما يشير إلى أن ثمة علاقة بين نمط جرائم السجناء المخالفين للعائدين وبين عدد مرات العود للجريمة.

الجدول (٢٤)

توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لدور السجناء المخالفين لهم في عودتهم للسلوك الإجرامي وعدد مرات العود للجريمة

| مستوى الدلالة | قيمة T | متوسط عدد مرات العود | كان لإختلاطي بالسجناء |
|---------------|--------|----------------------|-----------------------|
| ٠,٠٠٠ | ٤,٩٥ | ٥,١ | نعم |
| | | ٤ | لا |

أظهرت نتائج اختبار (t) كما هي معروضة بالجدول رقم (٢٤) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين دور السجناء المخالفين للعائدين في عودتهم للسلوك الإجرامي وبين عدد مرات العود للجريمة، إذ بلغت قيمة $(t) ٤,٩٥$ وبمستوى دلالة $٠,٠٠٠$ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من $٠,٠٥$ ، مما يشير إلى أن ثمة علاقة بين وجود دور للسجناء المخالفين للعائدين في عودتهم للسلوك الإجرامي، وبين عدد مرات العود للجريمة، فمتوسط عدد مرات العود للذين أجابوا بنعم على هذا السؤال بلغ حوالي $٥,١$ وهو أكبر من متوسط عدد مرات العود للعائدين الذي أجابوا بلا.

إن ما يمكن استنتاجه من خلال ما تقدم حول المخالطة الإجرامية خارج السجن وداخله وعدد مرات العود للجريمة أن هناك علاقة بين وجود أصدقاء وأقارب سبق لهم أن ارتكبوا سلوك إجرامي واختلط بهم العائد وعدد مرات العود للجريمة ، حيث اتضح لنا ذلك من خلال أن العائد تعلم السلوك الإجرامي من خلال استيعابه لقيم واتجاهات خاطئة شجعتة على ارتكاب الجريمة والعودة إليها، نظراً لاختلاطه بأصدقاء وأقارب سبق لهم أن ارتكبوا سلوكاً إجرامياً وأقام معهم. واتضح كذلك أن اختلاط العائد بالسجناء داخل السجن المختلفين معه بالعمر ونمط الجريمة وعدد الجرائم تلعب دوراً في عودته للسلوك الإجرامي، وبالتالي أصبح السجن بدوره عاملاً من عوامل العود ، نظراً لغياب أسس التصنيف . ولكن ذلك لا يعني أننا ضد وجود العقاب ذلك لأن العقاب في حد ذاته هو نظام لا يمكن الاستغناء عنه ، ولكن على المجتمع والقائمين على تطبيق هذه العقوبة أن يطبقوها بحذر تام ، بحيث توفر الضمانات التي من شأنها ان تمنع من أجرم مرة ودخل السجن أن يصبح مجرماً تسري الجريمة في دمه بعد إطلاق سراحه. وفي الوقت ذاته، ينبغي إيجاد أسس لتصنيف السجناء ، لأن غياب عملية التصنيف تعني أن السجن سيصبح مكاناً يتعلم من خلاله المجرم فنون الجريمة وأساليب الانحراف بدلاً من أن يكون معهداً لانتشال من راح ضحية الجريمة.

وتتفق هذه النتيجة (أن ثمة علاقة بين المخالطة الإجرامية داخل السجن وخارجه وعدد مرات العود للجريمة) مع ما توصل إليه سذرلاند من خلال توضيحه ، أن عملية السلوك الإجرامي تتم عن طريق التعلم، وذلك من خلال الاتصال بالجماعات الإجرامية . وهذا الاتصال يعتمد على طبيعة العلاقات ، كونها علاقات ودية وثيقة . (Sutherland , 1960) وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة أحمد هياجنة من الأردن ، حيث توصل إلى أنه من أهم العوامل الاجتماعية المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح، دمج الجانحين الخطرين مع غير الخطرين في دور الإصلاح والتأهيل. (هياجنة ، ١٩٩٣). وتتفق كذلك مع دراسة عبادة الظاهر وهي (أن دمج الجانحين الخطرين مع غير الخطرين في الإصلاحية هي أهم العوامل البيئية المساهمة في عودة الحدث إلى السلوك الجانح (الظاهر ، ١٩٨٥).

٣.٣.٣ هل هناك علاقة بين عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المراكز الإصلاحية وبين عدد مرات العود للجريمة .

تم قياس هذا التساؤل من خلال طرح بعض المؤشرات منها نوع المعاملة التي تلقاها العائد من قبل الأصدقاء والأقارب والزملاء في العمل كذلك قبول الناس أو رفضهم مصاهرتهم أو مشاركتهم في أعمال أو السماح لهم بالعمل لدى أي مؤسسة.

الجدول رقم (٢٥)

توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لنوع معاملة الأقارب لهم وعدد مرات العود للجريمة

| نوع المعاملة | متوسط مرات العود | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---------------|------------------|--------|---------------|
| ودية اعتيادية | ٤,٤٨ | ٣,٣ | ٠,٠٠١ |
| إهمال ونفور | ٥,١٤ | | |

أظهرت نتائج اختبار (t) كما هي معروضة بالجدول رقم (٢٥) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين نوع المعاملة التي تلقاها العائدون من أقاربهم وبين عدد مرات العود للجريمة، إذ بلغت قيمة (t) ٣,٣ وبمستوى دلالة ٠,٠٠١ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥، مما يشير إلى ان ثمة علاقة بين نوع المعاملة التي تلقاها العائدون من أقاربهم وبين عدد مرات العود للجريمة فمتوسط مرات العود للذين كانت معاملتهم تتسم بالإهمال بالنفور بلغ حوالي (٥,١٤) وهي أكبر من متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين عوملوا معاملة ودية واعتيادية.

الجدول رقم (٢٦)

توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لنوع معاملة الأصدقاء لهم وعدد مرات العود للجريمة

| نوع المعاملة | متوسط مرات العود | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---------------|------------------|--------|---------------|
| ودية اعتيادية | ٤,٧٣ | ٣,٢ | ٠,٠٠١٢ |
| إهمال ونفور | ٥,٦٤ | | |

أظهرت نتائج اختبار (t) كما هي معروضة بالجدول رقم (٢٦) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين نوع المعاملة التي تلقاها العائدون من أصدقائهم وبين عدد مرات العود للجريمة، إذ

بلغت قيمة (t) ٣,٢ ، وبمستوى دلالة ٠,٠٠١٢ ، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥ ، مما يشير إلى أن ثمة علاقة بين نوع المعاملة التي تلقاها العائدون من أصدقائهم وبين عدد مرات العود للجريمة . فمتوسط عدد مرات العود للذين كانت معاملتهم تتسم بالإهمال والنفور بلغ حوالي ٥,٦٤ وهو أكبر من متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين عوملوا معاملة ودية واعتيادية.

الجدول رقم (٢٧)

توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لنوع معاملة زملائهم في العمل وعدد مرات العود للجريمة

| نوع المعاملة | متوسط مرات العود | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---------------|------------------|--------|---------------|
| ودية اعتيادية | ٤,٣٢ | ٣,٩٤ | ٠,٠٠١ |
| إهمال ونفور | ٥,١٧ | | |

أظهرت نتائج اختبار (t) كما هي معروضة بالجدول رقم (٢٧) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين نوع المعاملة التي تلقاها العائدون من زملائهم في العمل وبين عدد مرات العود للجريمة، إذ بلغت قيمة (t) ٣,٩٤ وبمستوى دلالة ٠,٠٠١ ، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ .

يتبن لنا من خلال الجدول رقم (٢٥) والجدول رقم (٢٦) والجدول رقم (٢٧) أن متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين عوملوا معاملة إهمال ونفور من قبل الأقارب والأصدقاء والزملاء في مجال العمل هي أعلى من متوسط عدد مرات العود عند للعائدين الذين عوملوا معاملة ودية واعتيادية . نلاحظ أن العائد أصبح يعاني نوعاً من العزلة، حيث لعبت الجماعات التي تحترم القانون دوراً في هذه العزلة من خلال معاملتها للعائد معاملة إهمال ونفور. ولا يخفى أن مثل هذه المعاملة لها آثارها السلبية في سلوك الجاني ، فهي إضافة إلى ما تولده في نفسه من مشاعر الخيبة والإحباط ومشاعر العداة لتلك الجماعات فإنها تولد في نفسه كذلك ، اختياراً سلبياً للجماعة التي سيلتقي بها ، والتي غالباً ما تكون من الجماعة المنتهكة للقانون . فانضمام العائد إلى هذه الجماعات، يجعله يكتسب بعض العادات الخاصة بها، المخالفة لنصوص القانون . ونتيجة هذا الاتصال والاحتكاك ولّد لديه علاقات سلبية تجاه المجتمع.

وتتفق هذه البيانات مع ما جاء به (سذرلاند) في أن السلوك الإجرامي يحدث في إطار علاقات أولية طبيعية شخصية حميمة ، وأن التعلم على ارتكاب الفعل الجرمي البسيط والمعقد يشمل على تبريرات وتوجيهات تتم من خلال تلقنها من تلك الجماعات. وهذه التبريرات قائمة على أن السلوك الذي يمارسه هو سلوك غير منحرف وأن له ما يبرره كون المجتمع عاملة بمعاملة النفور والإهمال. وهنا نلاحظ أن التبريرات التي قدمتها له الجماعات الإجرامية والتعريفات التي أعطتها لسلوكه الإجرامي المشجعة على مخالفة القانون ، كانت أكثر من التعريفات المشجعة على احترام القانون . وهذا ما جعله يعاود ارتكاب الجريمة . وهذا يتفق مع ما جاء به سذرلاند في أن الاختلاط التفاضلي يتم حين ترجح كفة التعريفات الاجتماعية على مخالفة القانون على تلك التي تدعو إلى احترامه . وهذه النتيجة تتفق مع دراسة هادي صالح من العراق التي توصل من خلالها إلى أن نسبة العائدين الذين عوملوا معاملة إهمال ونفور من قبل الأقارب والأصدقاء أعلى من نسبة العائدين الذين عوملوا معاملة ودية واعتيادية ، وبالتالي كانت عاملاً من عوامل العود للجريمة . (صالح، ١٩٨٤) ، وانفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسات "كليك والينور التي أشارت إلى أن سوء التكيف في العلاقات الاجتماعية يؤدي إلى زيادة نسب العود إلى الجريمة . (عريم ، ١٩٧٥) .

كذلك تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أحمد هياجنة من الأردن والتي توصل من خلالها إلى أن رفض الجانح من قبل الوالدين أو أحدهما بعد ارتكابه الجنحة الأولى كانت من أهم العوامل الاجتماعية المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح كذلك النظرة الاجتماعية للأحداث الجانحين المفرج عنهم على أنهم أصحاب سوابق. (هياجنة ١٩٩٣).

الجدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لقبول الناس أو رفضهم لمشاركتهم

في عمل وعدد مرات العود للجريمة

| نوع المعاملة | متوسط مرات العود | قيمة T | مستوى الدلالة |
|--------------|------------------|--------|---------------|
| قبول | ٤,٤٣ | ٣,١٢ | ٠,٠٠١٧ |
| رفض | ٥.٨ | | |

أظهرت نتائج اختبار (t) كما هي معروضة بالجدول رقم (٢٧) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين قبول الناس أو رفضهم لمشاركتهم في أعمال وبين عدد مرات العود للجريمة ، إذ بلغت قيمة (t) ٣,١٢ وبمستوى دلالة ٠,٠٠٧ ، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الغامدي في أن جميع المبحوثين رفضوا صداقة المفرج عنهم ، لأنهم سيكونون في رأي المبحوثين محل شك دائم ومصدر قلق مستمر . (بدر ، ١٩٩٨) .

الجدول رقم (٢٩)

توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لقبول الناس أو رفضهم مصاهرتهم وعدد مرات العود للجريمة

| نوع المعاملة | متوسط مرات العود | قيمة T | مستوى الدلالة |
|--------------|------------------|--------|---------------|
| قبول | ٤,٧٠ | ٤,٣ | ٠,٠٠١ |
| رفض | ٥,٥٦ | | |

كما بينت نتائج اختبار (t) المعروضة في الجدول رقم (٢٩) بوجود فروق ذات دلالة معنوية بين قبول الناس ورفضهم لمصاهرة العائدين وبين عدد مرات العود للجريمة ، إذ بلغت قيمة (t) ٤,٣ وبمستوى دلالة ٠,٠٠١ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ ، مما يشير إلى أن ثمة علاقة بين قبول الناس أو رفضهم لمصاهرة العائدين وبين عدد مرات العود للجريمة فمتوسط عدد مرات العود للعائدين الذين رفض الناس مصاهرتهم بلغ حوالي ٥,٥٦ وهو أكبر متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين قبل الناس مصاهرتهم . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الغامدي حيث أشار إلى ان مائة بالمائة من أولياء الأمور (المبحوثين) رفضوا تزويج بناتهم من المفرج عنهم ، وعللوا ذلك بفقدانهم للثقة بهم إلى جانب الخسوف من العار والفضيحة "الوصمة الاجتماعية". (بدر ، ١٩٩٨) .

الجدول رقم (٣٠)

توزيع أفراد العينة حسب تصورهم لقبول الناس أو رفضهم لهم للعمل لدى أي مؤسسة

| نوع المعاملة | متوسط مرات العود | قيمة T | مستوى الدلالة |
|--------------|------------------|--------|---------------|
| قبول | ٤,٦١ | ٣,٨٢ | ٠,٠٠١ |
| رفض | ٥,٧٢ | | |

أظهرت نتائج اختبار (t) كما هي معروضه بالجدول رقم (٣٠) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين قبول الناس أو رفضهم لهم للعمل لدى أي مؤسسة وبين عدد مرات العود للجريمة، إذ بلغت قيمة (t) ٣,٨٢ وبمستوى دلالة ٠,٠٠١ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥

الجدول رقم (٣١)

توزيع أفراد العينة الذين حاولوا الحصول على عمل

| هل حاولت الحصول على عمل | العدد | النسبة % |
|-------------------------|-------|----------|
| نعم | ٣٢٠ | ٩١,٤ |
| لا | ٣٠ | ٨,٦ |
| المجموع | ٣٥٠ | %١٠٠ |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٣١) أن (٩١,٤%) من العائدين حاولوا الحصول على عمل مقابل (٨,٦%) لم تكن لديهم الرغبة بالحصول على عمل.

الجدول رقم (٣٢)

توزيع أفراد العينة الذين حصلوا على عمل

| هل حصلت على عمل | العدد | النسبة % |
|-----------------|-------|----------|
| نعم | ٨٥ | ٢٦,٦ |
| لا | ٢٣٥ | ٧٣,٤ |
| المجموع | ٣٢٠ | %١٠٠ |

تمثل البيانات في الجدول رقم (٣٢) عدد العائدين الذي حصلوا فعلياً على فرص عمل الذين بلغت نسبتهم حوالي (٢٦,٦%) مقابل (٧٣,٤%) لم يحصلوا على عمل.

الجدول رقم (٣٣)

توزيع أفراد العينة حسب تصوراتهم لأسباب عدم الحصول على عمل وعدد مرات العود للجريمة

| أسباب عدم الحصول على عمل | متوسط عدد مرات العود | قيمة F | مستوى الدلالة (F) |
|--------------------------|----------------------|---------|-------------------|
| رفض المجتمع كوني مجرماً | ٥,٤٥ | ١٢,١٧٧٥ | ٠,٠٠٠ |
| عدم ثقة أصحاب العمل | ٣,٦٧ | | |
| عدم توفر فرص عمل مناسبة | ٤,٧٥ | | |
| شروع البطالة | ٤,٧٣ | | |

كما بين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي المعروضة بالجدول رقم (٣٣) بوجود فروق ذات دلالة معنوية بين الأسباب التي لم تمكن العائدين من الحصول على عمل وبين عدد مرات العود للجريمة إذ بلغت قيمة F ١٢,١٧ بمستوى دلالة ٠,٠٠٠ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ ، مما يشير إلى وجود علاقة بين الأسباب التي لم تمكنهم من الحصول على عمل وعدد مرات العود للجريمة فمتوسط عدد مرات العود للعائدين الذين كان سبب عدم حصولهم على عمل رفض المجتمع لهم لكونهم مجرمين بلغ حوالي ٥,٤٥ وهو أكبر من متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين كانت لديهم أسباب أخرى مثل عدم ثقة أصحاب العمل أو عدم توفر فرص عمل مناسبة أو شروع البطالة.

يتضح لنا من الجداول أرقام (٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣) أن عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية من عوامل العود لارتكاب الجريمة ، ويتضح ذلك من خلال شعور مطلق السراح بالعزلة عن الجماعة المحترمة للقانون ، ونتيجة لهذه العزلة فإنها كثيراً ما تدفعهم للعود لارتكاب الجريمة، والحق أنه متى خرج النزير من سجنه فإنه يواجه مشكلات متعددة منها ، ما هو اجتماعي وما هو نفسي. بينما يكون في أشد الحاجة إلى من يأخذ بيده ويعينه على تخطي الهوة التي تفصله بين حياته التي كان يحياها داخل السجن وحياة المجتمع الحر الذي

يقف على أبوابه، فإذا وجد هذه المعونة من المجتمع تكيف معه وأندمج فيه، وأما إذا صادفته المتاعب ولاحقته الصعاب أو وجد تنكراً من البيئة ونفوراً وصدماً من المجتمع، وأوصدت في وجهه سبل العيش الشريف. فليس لنا إلا أن نتوقع منه سوى عداة سافر للنظم والمعايير الاجتماعية وعود سريع إلى الإجرام ليثأر لنفسه من إهمال المجتمع لأمره واحتقار شأنه.

وهذا العداة تحقق من خلال عدم تقبل المجتمع للفرد العائد - كونه في نظره مجرماً - للعمل لدى أي مؤسسة من مؤسساته ، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء به كاره في الدراسة الميدانية التي قام بها ، والتي تؤكد أنه يصعب أن يجد المفرج عنه من السجن أي عمل مناسب . وأهم من هذا أن الباحث كاره قد أشار إلى اعتقاد النزول حتى قبل الإفراج عنه بأنه لا جدوى للبحث عن عمل مناسب بعد الإفراج عنه وهو بذلك يعبر عن استيائه وتخوفه من المستقبل. (بدر ، ١٩٩٨)

وقد أشار الغامدي كذلك إلى أن السجن كان سبباً رئيساً لعدم حصول الغالبية العظمى من المسجونين المفرج عنهم على عمل بعد خروجهم من السجن وبين أن جميع المبحوثين قد أقرروا بأن المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية ، لا يمكن الاستفادة منهم في أعمال ووظائف نافعة. (بدر ، ١٩٩٨)

وتتفق هذه النتيجة كذلك التي توصلنا إليها ، مع نتائج مؤتمر مكافحة الجريمة في البلاد العربية الذي نظمه الأمم المتحدة في دمشق في عام (١٩٦٤) ، الذي أشار إلى الصعوبة التي يجدها مطلقو السراح في المجتمع نتيجة تظافر المواطنين أصحاب الأعمال والصناعات لنبيذ المجرم في مجتمعه . ولاشك ان هذا التصرف سوف يوقعه مجدداً في هاوية الانحراف. وهذه الصعوبة التي يشعرها مطلقوا السراح اعتبرها كذلك المؤتمر الدولي الثالث لعلم الإجرام عاملاً مهماً من عوامل العود إلى الجريمة (صالح ، ١٩٨٤). وتتفق هذه النتيجة التي توصلت إليها الباحثة مع نتيجة دراسة أحمد هياجنة في أن أهم العوامل الاجتماعية المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح النظرة الاجتماعية للأحداث المفرج عنهم على أنهم أصحاب سوابق. (هياجنة ، ١٩٩٣) .

وتتفق هذه النتيجة مع ما قدمته لنا نظريات الوشم من خلال أن سلوك العود للجريمة سلوك مرضي اجتماعي وهو غير موافق عليه بشدة وفاعلية. وهذا السلوك الذي مارسه العائد مارس من خلاله نوعا من التحديد في مشاركته الاجتماعية وخاصة ما تعلق بمكانته وأدواره وتعريفه لذاته. كما واجه العائد ردود فعل اجتماعية تدرجت من الموافقة بشدة إلى عدم الموافقة بشدة وهذا اتضح من خلال رفض الأصدقاء التعامل مع العائدين كذلك رفض مصاهرتهم أو قبولهم كعمال في مجال أي مؤسسة. (الوريكات ، ١٩٩٦) . في حين لا تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ناهد صالح من مصر والتي أشارت إلى أن إيداع المرأة العائدة في السجن لم يؤثر سلبا في حصولها على عمل أو في موقف عائلتها منها بعد إطلاق سراحها. (صالح ، ١٩٦٢)

٣ - ٤ الخصائص الاقتصادية :

يقصد بالخصائص الاقتصادية الظروف والأوضاع المادية المتمثلة بمعدل الدخل الشهري بالدينار الأردني ودور المبحوث في الإعالة، وملكية المنزل وعدد أفراد أسرة المبحوثين.

الجدول رقم (٣٤)

توزيع أفراد العينة حسب معدل الدخل الشهري للأسرة وعدد مرات العود للجريمة

| مستوى الدلالة | قيمة F | متوسط عدد مرات العود | معدل الدخل الشهري بالدينار الأردني |
|---------------|--------|----------------------|------------------------------------|
| ٠,٠٢١٩ | ٢,٩٠٤٠ | ٥,٢٥ | ٩٩ فأقل |
| | | ٥,١٣ | ١٠٠ - ١٩٩ |
| | | ٤,٥٠ | ٢٠٠ - ٢٩٩ |
| | | ٤,٧٤ | ٣٠٠ فأكثر |

أبرزت نتائج تحليل التباين الأحادي الواردة في الجدول رقم (٣٤) وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥ وبين فئات الدخل وبين عدد مرات العود للجريمة. إذ بلغت قيمة (F) لمتوسط عدد مرات العود للجريمة ٢,٩٠ بمستوى دلالة ٠,٠٢١٩ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل ٠,٠٥ ، مما يعني أن ثمة علاقة بين

معدل الدخل الشهري وبين عدد مرات العود للجريمة ، حيث كانت هناك فروق واضحة لصالح العائدين الذين تقع دخولهم ضمن فئة الدخل ٩٩ فأقل، حيث بلغ متوسط عدد مرات العود للجريمة لهذه الفئة حوالي (٥,٢٥) مما يشير إلى أن انخفاض الدخل وعدم كفايته لمتطلبات المعيشة كان له دور في عودة أفراد العينة لارتكاب الجريمة لتوفير احتياجاتهم الأساسية.

الجدول (٣٥)

توزيع أفراد العينة حسب دورهم في الإعاقة وعدد مرات العود للجريمة

| مستوى الدلالة | قيمة F | متوسط عدد مرات العود | دور المبحوث في الإعاقة |
|---------------|--------|----------------------|------------------------|
| ٠,٠٠٠١ | ١٢,٨٣ | ٥,٦٣ | عائل |
| | | ٤,١٢ | معال |
| | | ٥,٣٨ | مساهم |
| | | ٤,٩٤ | مستقل |

أظهرت نتائج اختبار (t) كما هي معروضة بالجدول رقم (٣٥) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين دور المبحوث في الإعاقة وبين عدد مرات العود للجريمة، إذ بلغت قيمة (t) ١٢,٨٣ وبمستوى دلالة ٠,٠٠١ ، وهي دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ ، مما يشير إلى أن ثمة علاقة بين دور المبحوث في الإعاقة وبين عدد مرات العود للجريمة، فمتوسط عدد مرات العود للعائدين الذين تقع عليهم مسؤولية الإعاقة بلغت حوالي ٥,٦٣ وهو أكبر من متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين هم معالين أو مساهمين أو مستقلين .

الجدول رقم (٣٦)

توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد أسرهم وعدد مرات العود للجريمة

| مستوى الدلالة | قيمة F | متوسط عدد مرات العود | عدد أفراد أسرة المبحوث |
|---------------|--------|----------------------|------------------------|
| ٠,٠٠٠١ | ٩,٥٩٤ | ٤,٧٧٣ | ٤ فأقل |
| | | ٤,٧٨٣ | ٥ - ٦ |
| | | ٣,٧١١ | ٧ - ٨ |
| | | ٥,٢٨ | ٩ فما فوق |

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٦) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين عدد أفراد أسرة المبحوث التي كان يعيش بها العائد وبين عدد مرات العود للجريمة ، إذ بلغت قيمة (F) لمتوسط عدد مرات العود للجريمة (٩٥,٩٤) بمستوى دلالة ٠,٠٠٠١ ، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥ مما يعني أن ثمة علاقة بين أفراد أسرة المبحوث وبين عدد مرات العود للجريمة . ويربط الباحثون عادة بين ازدياد عدد أفراد الأسرة الواحدة وبين الجريمة حيث يرون أن هذه المشكلة المتمثلة في وجود عدد كبير من الأولاد في بيت واحد تنعكس على سلوك الأولاد أنفسهم خاصة عندما تكون إمكانيات الأهل محدودة من جهة الموارد السلمية. فالوالد بعيد عن المنزل يعمل ليل نهار ليؤمن رزق العائلة والوالدة منهمكة بإعداد الطعام والعناية بالصغار هذا إن لم تكن تعمل خارج المنزل. سيجد هؤلاء الأطفال أنفسهم دون رقيب ، أو سيلجئون إلى الشوارع . والشوارع تعد المسرح الكبير لتعلم الجريمة".
(العوجي ، ١٩٨٣).

الجدول (٣٧)

توزيع أفراد العينة حسب ملكية المنزل وعدد مرات العود للجريمة

| مستوى الدلالة | قيمة T | متوسط عدد مرات العود | ملكية المنزل |
|---------------|--------|----------------------|--------------|
| ٠,٠٠٠١ | ٤,٣٥ | ٤,٣٨ | ملك |
| | | ٥,٢٤ | مستأجر |

كما بينت نتائج (t) المعروضة بالجدول رقم (٣٧) بوجود فروق ذات دلالة معنوية بين ملكية المنزل وبين عدد مرات العود للجريمة إذ بلغت قيمة (t) ٤,٣٥ وبمستوى دلالة ٠,٠٠٠١ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ ، مما يشير إلى أن ثمة علاقة بين ملكية المنزل وبين عدد مرات العود للجريمة، فمتوسط عدد مرات العود للعائدين الذي تعود ملكية منازلهم لغيرهم بلغت حوالي ٥,٢٤ وهو أكبر من متوسط عدد مرات العود للعائدين المالكين لمنازلهم.

يمكننا تفسير نتائج التساؤل الذي يدور حول العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية وبين عدد مرات العود للجريمة على النحو التالي: لقد تم قياس الأوضاع الاقتصادية المتدنية والتي قصدت الباحثة قياسها من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية منها معدل الدخل الشهري للأسرة التي كان يعيش معها المبحوث أو معدل دخله إن كان لا يعيش ضمن أسرته ، حيث بلغ متوسط الدخل الشهري لدى أفراد العينة حوالي (١٦٨,٤) ديناراً أردنياً ، ومن خلال السؤال عن عدد أفراد الأسرة لدى المبحوث بما فيه المبحوث نفسه ؛ بلغ متوسط حجم الأسرة في عينة الدراسة حوالي (٧,٧٥) وهذا يزيد بمقدار (١,٧٥) فرداً عن متوسط حجم الأسرة في المملكة لعام ١٩٩٨ والتي بلغت (٦) فرداً "دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٩".

وإذا حاولنا معرفة حصة الفرد من مجموع الدخل فإنها تصل إلى حوالي (٢١,٧) ديناراً أردنياً وهذه الحصة مأخوذة من قسمة متوسط الدخل على متوسط عدد أفراد الأسرة دون اقتطاع متطلبات المسكن ، وخاصة إن كان المسكن مستأجراً، إضافة إلى متطلبات المنزل من خدمات. وهذا الدخل المتبقي لا يكفي لتلبية كافة احتياجاته من مأكلاً ومشرباً وملبساً ومتطلبات صحية وتعليمية وغيرها .

ولاشك أن العوامل السابقة مجتمعة ، تتضافر في تشكيل العبء الأكبر على من يقوم بدور الإعالة فكبر حجم الأسرة يعني زيادة حجم المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية على رب الأسرة أو من هو قائم بدور الإعالة في ظل دخل متدن ، مما يؤدي إلى صعوبة توفير المتطلبات المعيشية الضرورية في ظل ارتفاع الأسعار، مقابل ضآلة الدخل وتراجعه أمام ظاهرة الغلاء، وكذلك في ظل ثبات معدلات الرواتب والأجور منذ سنوات عديدة. كما أن هذا الحجم الكبير في الأسرة المقترن بأوضاع اقتصادية متدنية يؤدي إلى نقص واضح في ضبط سلوك أفراد الأسرة من قبل من هو قائم بدور الإعالة والمسؤولية ، فلا يستطيع الإشراف الكامل عليها، مما يؤدي إلى مواجهة ضغوطات اجتماعية واقتصادية عليه قد تدفعه لممارسة السلوك المنحرف لتوفير مقومات معيشته ومعيشة أفراد أسرته. ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الظروف تؤثر على نفسية رب الأسرة ، وكذلك على أفراد الأسرة مما يؤدي برب الأسرة أو أحد أفرادها إلى السلوك المنحرف، نظراً لعدم وجود التوافق بين الوسائل المتاحة للفرد والغايات التي يريد الوصول إليها من خلال هذا الدخل المتدني.

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية (روبرت ميرتون) في عملية الأنومي التي تتشكل عندما يعجز الأفراد عن تحقيق التكيف المناسب بين طموحاتهم الثقافية وبين الوسائل المتاحة لهم لتحقيقها ، مما يدفع بعض الأفراد إلى التماس أي طريق متيسر أمامهم حتى وإن كان غير مشروع كبديل عملي لتحقيق طموحاتهم وغاياتهم في الحياة، فيستخدم السبيل المنحرف عن الوسائل المحددة. (عمر ، ١٩٩٢) ، فالوسيلة المتاحة لدى أفراد العينة من وجهة نظرهم هي دخل متدن مقابل احتياجات وغايات للأرباب ولذويهم لمن تقع عليهم مسؤولية رعايتهم وبالتالي عدم الانسجام بين الوسيلة والغاية أو الهدف وهذا بدوره يؤدي إلى سلوك منحرف.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات أخرى أجراها طارق خليل إبراهيم وسعدي شاكر حمودي في العراق ، (صالح ، ١٩٨٤) . ومع نتيجة دراسة المجدوب في مصر ، (المجدوب ، ١٩٧٢) . ومع نتيجة دراسة (جورج شدرك تايلر) في أمريكا ، (Taylor, 1973) . والتي أشارت جميعها إلى انخفاض المستوى المعاشي (الاقتصادي) للعائدين في حين اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة هادي صالح ودراسة باسل جودت عباس وأمل حسن أحمد في العراق ، (صالح ، ١٩٨٤) . والتي أشارت كل واحدة منها إلى أن المستوى الاقتصادي للعائدين لم يكن منخفضاً.

وتتفق كذلك مع ما توصل إليه أصحاب النظرية الاقتصادية في أن الظروف الاقتصادية السيئة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية منها الجريمة. وأكد أصحاب هذه النظرية أن عدم كفاية الدخل لمتطلبات الحياة اليومية من أهم عوامل ارتكاب الجريمة. وأكد بعض العلماء كذلك أن الفقر من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة . فهناك ظواهر عدة ترتبط بالفقر مثل المرض والتشرد وغير ذلك من أوجه عدم التكيف الاجتماعي .

٣ . ٥ الخصائص الجرمية :

نقصد بالخصائص الجرمية في هذه الدراسة عدد مرات العود لارتكاب الجريمة كذلك التعرف على الأنماط الجرمية الأكثر تكراراً لدى مكرري السلوك الإجرامي ، وما هي أنواع العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني ، وما هي صورته . ومحاولة معرفة أنماط العائدين للسلوك الإجرامي والتعرف على أهم دوافع العود لارتكاب الجريمة .

الجدول رقم (٣٨)

توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات العود للجريمة

| عدد مرات العود للجريمة | التكرار | النسبة % |
|------------------------|---------|----------|
| مرتان | ٥٠ | ١٤,٣ |
| ثلاث مرات | ٧٢ | ٢٠,٥ |
| أربع مرات | ٣٧ | ١٠,٦ |
| خمس مرات | ٤٣ | ١٢,٣ |
| ست مرات | ٣٣ | ٩,٤ |
| سبع مرات فأكثر | ١١٥ | ٣٢,٩ |
| المجموع | ٣٥٠ | % ١٠٠ |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٨) إلى أن نسبة العائدين أكثر من سبع مرات هي أعلى نسبة؛ حيث بلغت حوالي (٣٥.٩%) بمعنى آخر تبين أن نسبة العائدين عوداً متكرراً، هي أعلى مقارنة من نسبة العائدين عوداً بسيطاً (سابقاً فقط). وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة طارق خليل إبراهيم وسعدي شاكر حمودي من العراق، (صالح، ١٩٨٤). ومع نتيجة الدراستين المصريتين دراسة أحمد علي المجدوب، (المجدوب، ١٩٧٢). ودراسة ناهد صالح، (صالح، ١٩٦٢)؛ حيث أشارت نتيجة كل دراسة من هذه الدراسات إلى ارتفاع نسب العود المتكرر على العود البسيط. بينما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة هادي صالح، ونتيجة دراسة باسل جودت وأمل حسن أحمد والتي أشارت نتيجة كل دراسة إلى ارتفاع نسب العود البسيط. (صالح ١٩٨٤).

الجدول رقم (٣٩)

توزيع أفراد العينة حسب نمط الجريمة الأكثر تكراراً.

| النسبة % | التكرار | نمط الجريمة |
|----------|---------|------------------|
| ٢٨,٣ | ٤٧٦ | السرقَة |
| ٢٥,٤ | ٤٢٨ | الإيذاء الجسماني |
| ١٥,٩ | ٢٦٨ | تناول الكحول |
| ٦,٣ | ١٠٦ | المشاجرة |
| ٥,٥ | ٩١ | هتك العرض |
| ٥,٣ | ٨٩ | إلحاق الضرر |
| ٥ | ٨٤ | شيكات بدون رصيد |
| ٣,٣ | ٥٦ | الشروع بالقتل |
| ١,٧ | ٢٩ | الاغتصاب |
| ١,٧ | ٢٨ | الاحتيال |
| ١,٦ | ٢٧ | إضرار حريق |
| %١٠٠ | ١٦٨٢ | المجموع |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٩) أن جريمة السرقة احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٢٨,٣%) والسرقة تعتبر من الجرائم الواقعة ضد المال. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الدراستين العراقيتين دراسة طارق خليل إبراهيم وسعدي شاكر حمودي، ودراسة باسل جودت عباس وأمل حسن أحمد، (صالح، ١٩٨٤). ودراسة أحمد علي المجدوب في مصر، (المجدوب، ١٩٧٢). ونتيجة جيروم "لوليست" (Gerom Lolestest) في إنجلترا، والتي أشارت إلى ارتفاع نسب العود في الجرائم الواقعة ضد المال. في حين اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ناهد صالح في مصر، التي أشارت إلى تركيز نسبة العود في جرائم البغاء. (صالح، ١٩٨٤).

ومن مراجعة تصنيف "ركلس" (Reckless)، وتصنيف معهد علم الإجرام التابع لجامعة كمبردج للعائدين للجريمة، نجد انه من بين هذين التصنيفين لم يظهر سوى نمط واحد

أشار إليه "ركلس" هو نمط العائدين ذوي السلوك الإجرامي العادي، والذين ذكرهم على أنهم يرتكبون جرائم ضد المال. (الألفي ، ١٩٦٥) .

هذا وأن عدم ظهور بقية أنماط العائدين التي حددها التصنيفان السابقان ، يعد حالة طبيعية ذلك لأن لكل بلد ظروفه الخاصة، ومستواه الحضاري والاجتماعي الذي يختلف عن البلد الأخر وهذا الاختلاف يقود إلى تنوع الأفعال السلوكية، وبالتالي يقود إلى صعوبة توقع التطابق التام لنمط السلوك السوي منه أو المنحرف. "هذا وقد سبق أن التفت المؤتمر الدولي الثالث لعلم الإجرام لهذه النقطة وأوصى بضرورة قيام هيئات متخصصة في البلاد المختلفة لدراسة أنماط العود إلى الإجرام". (صالح، ١٩٨٤).

الجدول رقم (٤٠)

توزيع أفراد العينة حسب دوافع عودتهم للسلوك الإجرامي

| النسبة % | التكرار | دوافع ارتكاب العود للجريمة |
|----------|---------|----------------------------|
| ٣٦ | ٦٠٦ | الفقر |
| ٨,٥ | ١٤٣ | الدفاع عن النفس |
| ٢,٣ | ٣٩ | النار |
| ٢,١ | ٣٥ | زيادة الدخل |
| ١ | ١٧ | الدفاع عن الشرف |
| ٣,٤ | ٥٨ | تفكك الأسرة |
| ١,٢ | ٢٠ | الأقارب |
| ١٢ | ٢٠٢ | رفض المجتمع |
| ٣١,٣ | ٥٢٦ | رفاق السوء |
| ٠,٥ | ٨ | الكحول |
| ١,٧ | ٢٨ | مرض نفسي |
| - | - | غير ذلك |
| %١٠٠ | ١٦٨٢ | المجموع |

تبين لنا من خلال الجدول رقم (٤٠) أن دافع الفقر قد احتل المرتبة الأولى ؛ حيث بلغت نسبته حوالي (٣٦%) . أما دافع رفاق السوء فقد بلغت نسبته (٣١,٣%) أما بقية الدوافع فقد كانت على النحو التالي:

رفض المجتمع، (١٢%) ، الدفاع عن النفس (٨,٥%) ، تفكك الأسرة (٣,٤%)، الشار (٢,٣%) ، زيادة الدخل (٢,١%)، مرض نفسي (١,٧%) ، الأقارب (١,٢%) ، الدفاع عن الشرف (١%) ، تناول الكحول (٠,٥%) . ونلاحظ من خلال هذا الجدول وجود عملية توافق بين الجدول رقم (٣٩)، والجدول رقم (٤٠) في التأكيد على أن دافع الفقر للعود لارتكاب الجريمة قد احتل ما نسبته (٣٦%) ، أما الجريمة الأكثر تكراراً فهي جريمة السرقة وبلغت نسبتها (٢٨,٣%) . وهذا يؤكد أن العائد يقدم على السرقة بدافع الفقر بالإضافة إلى دوافع أخرى

الجدول رقم (٤١)

توزيع أفراد العينة حسب تنفيذ الجريمة

| النسبة % | التكرار | تنفيذ الجريمة |
|----------|---------|---------------|
| ٥٧,٤ | ٩٦٥ | لوحده |
| ٤٢,٦ | ٧١٧ | شريك |
| %١٠٠ | ١٦٨٢ | المجموع |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٤١) أن (٥٧,٤%) من مجموع الجرائم المرتكبة البالغ عددها (١٦٨٢) قد نفذت دون وجود شريك مع منفذ الجريمة بينما بلغت الجرائم التي كانت تنفذ مع شركاء فقد بلغت نسبتها (٤٢,٦%).

الجدول رقم (٤٢)

توزيع أفراد العينة حسب القصدية ارتكاب الجريمة

| النسبة % | التكرار | هل الجرائم المرتكبة |
|----------|---------|---------------------|
| ٦٦,٢ | ١١١٤ | مقصودة |
| ٣٣,٨ | ٥٦٨ | غير مقصودة |
| %١٠٠ | ١٦٨٢ | المجموع |

يتبين من الجدول رقم (٤٢) أن نسبة الجرائم المقصودة بلغت حوالي (٦٦,٢%) من مجموع الجرائم المرتكبة البالغ عددها حوالي (١٦٨٢) مقابل (٣٣,٨%) من مجموع الجرائم الكلي كانت جرائم غير مقصودة.

الجدول رقم (٤٣)

توزيع أفراد العينة حسب أنواع العود لارتكاب الجريمة

| النسبة % | التكرار | أنواع العود |
|----------|---------|---------------|
| ٦٦,٨٦ | ٢٣٤ | عود خاص |
| ٣٣,١٤ | ١١٦ | عود عام |
| %١٠٠ | ٣٥٠ | المجموع |
| ١٤,٢٩ | ٥٠ | عود بسيط |
| ٨٥,٧١ | ٣٠٠ | عود متكرر |
| %١٠٠ | ٣٥٠ | المجموع |
| ٦٧,٤٣ | ٢٣٦ | عود مقصود |
| ٣٢,٥٧ | ١١٤ | عود غير مقصود |
| %١٠٠ | ٣٥٠ | المجموع |
| ١٠٠ | ٣٥٠ | عود مؤبد |
| - | - | عود مؤقت |
| %١٠٠ | ٣٥٠ | المجموع |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٤٣) إلى ارتفاع معدلات العود الخاص حيث بلغت نسبة الذين عادوا عوداً خاصاً حوالي (٦٦,٨٦%) وهذا يؤكد أن العائد أصبح يمارس السلوك المنحرف على أنه مهنة تدر عليه دخلاً وبالتالي تؤدي به إلى الاحتراف نظراً لعودته لنفس النمط من الجريمة. والعود الخاص هو أن يقترب المرء جريمة يحكم عليه نهائياً بسببها ثم يعود إلى ارتكاب جريمة أخرى شبيهة بها. (أحمد بدوي، ١٩٧٧).

أما بالنسبة للعود العام فقد بلغت نسبته حوالي (٣٣,١٤%) والعود العام (هو الذي تتحقق صورته لمجرد عودة المجرم إلى ارتكاب جريمة جديدة أيا كان نوعها ، أي دون أن يشترط فيها أن تكون مماثلة في نوعها أو طبيعتها للجريمة الأولى التي سبق الحكم على المجرم من أجلها. (راشد ، ١٩٧٤) .

أما بالنسبة للنوع الأخر من أنواع العود الذي كشفت عنه الدراسة وهو العود المتكرر فقد بلغت نسبته (٨٥,٧١%) ، والعود المتكرر (هو ما يكون تشديد العقوبة الجديدة فيه مبنيا على وجود أكثر من حكم سابق، أما العود البسيط فقد بلغت نسبته (١٤,٢٩%) والعود البسيط (هو ما يكون تشديد العقوبة الجديدة فيه مبنيا على وجود حكم سابق واحد وذلك قبل أن يرتكب جرمته الجديدة التي يعتبر بموجبها عائدا . (السماك ، ١٩٨٥) .

وكشفت الدراسة أن العائدين الذين عادوا عودا مقصودا بلغت نسبتهم حوالي (٦٧,٤٣%) والعود المقصود هو (ما يكون فيه الجريمة السابقة التي صدر بها حكم بات والجريمة الجديدة مقصودتين . أما العود غير المقصود فهو (ما يكون فيه الجريمة السابقة التي صدر بها حكم بات والجريمة الجديدة غير مقصودتين أو أن تكون إحداها غير مقصودة (السماك ، ١٩٨٥) . حيث بلغت نسبته (٣٢,٥٧%).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية العائدين قد عادوا عودا مؤبدا ؛ حيث بلغت نسبتهم حوالي (١٠٠%) . والعود المؤبد ، يعني ان المتهم يعتبر عائدا أيا كان الزمن الفاصل بين الحكم السابق والجريمة التالية أي ان الزمن بين الجريمة الأولى والثانية ليس بذي شأن (عدلي خليل) أما العود المؤقت فلم تستطع الدراسة الكشف عنه نظرا لعدم وجود سجلات رسمية ، لأن العود المؤقت يقتضي ارتكاب الجريمة التالية في خلال فترة محددة تحسب من تاريخ هذا الحكم أو من تاريخ انقضاء تنفيذ العقوبة التي قضى بها ، فإذا كان ارتكابها بعد مضي هذه الفترة ، فلا يعتبر العود بذلك متحققا . (خليل ، ١٩٨٨).

الجدول رقم (٤٤)

توزيع أفراد العينة حسب صور العود لارتكاب الجريمة

| النسبة % | التكرار | صور العود |
|----------|---------|--------------------------|
| ٠,٥٧ | ٢ | عام مؤبد بسيط مقصود |
| ٢,٥٧ | ٩ | عام مؤبد بسيط غير مقصود |
| ١٩,٤٣ | ٦٨ | عام مؤبد متكرر مقصود |
| ١٠,٥٧ | ٣٧ | عام مؤبد متكرر غير مقصود |
| ٤,٨٦ | ١٧ | خاص مؤبد بسيط مقصود |
| ٦,٢٩ | ٢٢ | خاص مؤبد بسيط غير مقصود |
| ٤٢,٥٧ | ١٤٩ | خاص مؤبد متكرر مقصود |
| ١٣,١٤ | ٤٦ | خاص مؤبد متكرر غير مقصود |
| %١٠٠ | ٣٥٠ | المجموع |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٤٤) إلى صور العود التي كشفت عنها الدراسة :

- الصورة الأولى: خاص مؤبد متكرر مقصود ، حيث بلغت نسبة هذه الصورة حوالي (٤٢,٥٧%) ، وهذا يعني أنه يشترط لاعتبار الجاني عائدا في هذه الصورة أن يرتكب جريمة عمدية بعد الحكم عليه في أكثر من جريمة عمدية سابقة مماثلة للجريمة اللاحقة دون اشتراط وقوعها في زمن معين. (السماك ، ١٩٨٥) .
- الصورة الثانية: عام مؤبد متكرر مقصود، حيث بلغت نسبة هذه الصورة (١٩,٤٣%) وهي تشترط لاعتبار الجاني عائدا في هذه الصورة أن يرتكب جريمة عمدية بعد صدور أكثر من حكم بات سابق في جرائم عمدية سابقة دون اشتراط المماثلة فيما بينها أو اشتراط وقوع الجريمة اللاحقة في زمن معين. (السماك ، ١٩٨٥) .
- الصورة الثالثة: خاص مؤبد متكرر غير مقصود، حيث بلغت نسبة هذه الصورة حوالي (١٣,١٤%) وهي تشترط لاعتبار الجاني عائدا ضمن هذه الصورة أن يرتكب جريمة عمدية بعد الحكم عليه في أكثر من جريمة سابقة مماثلة للجريمة اللاحقة دون اشتراط وقوعها في زمن معين مع عدم اشتراط كون الجرائم كلها عمدية. (السماك ، ١٩٨٥) .

- الصورة الرابعة: عام مؤبد متكرر غير مقصود، حيث بلغت نسبة هذه الصورة حوالي (١٠,٥٧%) ، حيث تشترط لاعتبار الجاني عائدا هو أن يرتكب جريمة بعد صدور أكثر من حكم بات عليه في جرائم غير عمدية سابقة دون اشتراط المماثلة فيما بينها أو اشتراط وقوع الجريمة اللاحقة في زمن معين. (السماك ، ١٩٨٥) .
- الصورة الخامسة: خاص مؤبد بسيط غير مقصود، حيث بلغت نسبة هذه الصورة حوالي (٦,٢٩%) وهي تشترط لاعتبار الجاني عائدا هو أن يرتكب جريمة بعد الحكم عليه في جريمة سابقة مماثلة للجريمة الثانية دون اشتراط وقوعها في زمن معين كذلك دون اشتراط كون الجريمتين عمديتين. (السماك ، ١٩٨٥) .
- الصورة السادسة: خاص مؤبد بسيط مقصود، حيث بلغت نسبة هذه الصورة حوالي (٤,٨٦%) ، حيث يشترط لاعتبار الجاني عائدا ضمن هذه الصورة هو أن يرتكب جريمة عمدية بعد الحكم عليه في جريمة عمدية سابقة مماثلة للجريمة الثانية دون اشتراط وقوعها في زمن معين. (السماك ، ١٩٨٥) .
- الصورة السابعة: عام مؤبد بسيط غير مقصود، حيث بلغت نسبة هذه الصورة حوالي (٢,٥٧%) ، حيث يشترط لاعتبار الجاني عائدا ضمن هذه الصورة هو أن يرتكب جريمة بعد أن يصدر عليه حكم بات سابق في جريمة سابقة دون أن يشترط المماثلة بين الجريمتين ودون أن يشترط وقوع الجريمة الثانية في زمن معين ، وكذلك دون اشتراط أن تكون الجريمتان عمديتين ، كما يجوز أن تكون إحداها عمدية والأخرى غير عمدية. (السماك ، ١٩٨٥) .
- الصورة الثامنة: عام مؤبد بسيط مقصود، حيث بلغت نسبة هذه الصورة لدى أفراد العينة حوالي ٠,٥٧% ، حيث يشترط لاعتبار الجاني عائدا ضمن هذه الصورة هو أن يرتكب جريمة عمدية بعد أن يصدر عليه حكم بات سابق في جريمة عمدية سابقة دون أن يشترط المماثلة بين الجريمتين ودون أن يشترط وقوع الجريمة الثانية في زمن معين. (السماك ، ١٩٨٥) .

الفصل الرابع

النتائج العامة والتوصيات

٤ - ١ النتائج

٤ - ٢ التوصيات

يمكن إيجاز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالخصائص الديموجرافية:

تبين أن (٨٠,٣%) من العائدين تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية الواقعة بين (أقل من ٢٥ سنة - ٣٤ سنة) بمعنى أن العود يظهر في صفوف الشباب ، وتبين أن (٢٢,٩%) من العائدين يقرؤون ويكتبون ونسبة الأمية بين العائدين بلغت (٢٠,٦%) أي أن العائدين هم من ذوي المستويات التعليمية المتدنية ، بمعنى أن العود يظهر بنسبة أعلى بين الأفراد من ذوي التعليم المنخفض، مقارنة بذوي التعليم المرتفع. وتبين أن أعلى نسبة للعود تظهر في صفوف العزاب ، حيث بلغت نسبتهم (٦٧,٤%) مقارنة بالمتزوجين الذين سجلت نسبتهم (٢٥,٦%) والمطلقين (٢,٦%) والأرامل (٤,٦%). وتبين أن أغلب العائدين هم عمال بلغت نسبتهم حوالي (٤٢,٦%) قبل ارتكابهم للجريمة الأولى و(٣٧%) قبل ارتكاب الجريمة الأخيرة ، كما كانت هناك نسبة بطالة بين العائدين بلغت نسبة العائدين العاطلين عن العمل قبل ارتكاب الجريمة الأولى (١٨,٣%) بينما بلغت (٢١%) قبل ارتكاب الجريمة الأخيرة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالخصائص الإيكولوجية

تبين أن (٦٢%) من العائدين كانوا من مواليد المدينة مقابل (١٤%) من مواليد القرية و(١٧,١%) من مواليد المخيم، و (٠,٦%) من مواليد البادية و(٦,٣%) كان مكان مولدهم خارج البلاد وأظهرت النتائج المتعلقة بمكان سكن العائدين قبل ارتكاب الجريمة الأولى أن (٦٢,٦%) من العائدين كانوا يقيمون في المدينة مقابل (١١,٧%) كانوا يقطنون القرية و(٢١,١%) كانوا يقيمون في المخيم و(١,٤%) كانوا يقيمون في البادية و(٣,١%) كانوا يقيمون خارج البلاد. وأظهرت النتائج المتعلقة بمكان سكن العائدين قبل ارتكاب الجريمة الأخيرة أن (٦٢%) من العائدين كانوا يقيمون في المدينة مقابل (١١,١%) كانوا يقيمون في القرية، و(٢١,١%) كانوا يقيمون في المخيم و(٤%) كانوا يقيمون في البادية و (١,٧%) كانوا يقيمون خارج البلاد. وتبين لنا أن العائدين المقيمين في المدينة والذين بلغت نسبتهم حوالي (٦٢,٦%)

وأن (٤٦,١%) من نسبة المقيمين في المدينة يقيمون في أحياء شعبية مقابل (٤٢%) يقيمون في أحياء متوسطة المستوى ، و(١١,٩%) يقيمون في أحياء راقية . ولم تظهر الدراسة أي نوع من أنواع الحراك الاجتماعي أو الهجرة ، إذ لم تظهر هنالك فروق في العود للجريمة يترتب على اختلاف المكان. وقد تبين أن (٢٧,١%) من العائدين يعيشون في غرفة واحدة مقابل (٢٥,١%) يعيشون في منزل يتكون من غرفتين ، و (١٤,١%) يعيشون في منزل يتكون من ثلاث غرف، و (٢١,١%) من العائدين يعيشون في منزل يتكون من أربع غرف، و (٨%) يعيشون في منزل يتكون من خمس غرف ، أما الذين تزيد عدد غرفهم عن ستة غرف بلغت نسبتهم حوالي (٤,٦%). نستنتج من ذلك أنه قد يكون لضيق المسكن أثر كبير في تكوين شخصية الفرد وتحديد مدى استجابته للمؤثرات الخارجية ، فضيق المسكن قد يدفع الأولاد إلى الهروب من هذا الجو الخانق لقضاء أوقات الفراغ القاتلة عندهم . والخروج الدائم من المنزل قد يكون الدافع وراء تلمس السلوك الإجرامي ، أما بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في منزل تزيد عدد غرفه عن أربعة غرف ربما تتضافر عوامل أخرى تساهم في عودتهم لارتكاب الجريمة . مثل ارتفاع المستوى المعيشي ، ووسائل الاتصالات ، ... وغيرها.

ثالثاً : النتائج المتعلقة بالخصائص الاجتماعية

أظهرت النتائج المتعلقة بالمستوى التعليمي لوالدي العائدين انخفاض ملموس في مستواهم التعليمي ، حيث بلغت نسبة الذين لم يتلقوا تعليماً حوالي (٤٦,٣%) . أما الأمهات اللواتي لم يتلقين تعليماً فقد بلغت نسبتهن حوالي (٦٢%) ، أما نسبة الذين كانوا يقرؤون ويكتبون فقد بلغت حوالي (٣٧,٤%) ، أما أمهات العائدين اللواتي يقرأن ويكتبن فقد بلغت نسبتهن حوالي (٢٤%). وقد تبين أن أغلب آباء العائدين كانوا من العمال فقد بلغت نسبتهم حوالي (٣٤%) أما باقي مهن آباء العائدين فكانت على النحو التالي : تاجر (١٩,٧) ، موظف قطاع عام (١٠,٩%) ، موظف قطاع خاص (١٠,٩%) ، عاطلين عن العمل (١٠,٦%) ، عمل حر (٧,٤%) ، مزارع (٦,٥%). وتبين أن (٩٤,٦%) من أمهات العائدين يمارسن الأعمال المنزلية أي هن من ربات البيوت ، مقابل (٣,٧%) عاملات ، و(١,٧%)

موظفات ضمن القطاع العام. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين التفكك المادي للأسرة وبين عدد مرات العود ، حيث اتضح ذلك من خلال وجود فروق ذات دلالة معنوية بين غياب الوالدين إما بالوفاة أو الانفصال بسبب الطلاق أو هجر الأم للمنزل أو غياب الأب بسبب وجوده داخل السجن. وأظهرت النتائج المتعلقة بقياس العلاقة بين التفكك الأسري المعنوي وبين عدد مرات العود للجريمة عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين حدوث خلافات أسرية بين الوالدين وبين عدد مرات العود للجريمة ، بينما أظهرت النتائج لمن كانت تتخلل حياتهم الأسرية خلافات أسرية انه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين نمط هذه الخلافات وعدد مرات العود للجريمة.

وفيما يتعلق بالمخالطة الإجرامية داخل السجن وخارجه وعدد مرات العود للجريمة فقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة معنوية بين العائدين الذين لهم أقارب مجرمين وبين عدد مرات العود للجريمة حيث بلغ متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين لهم أقارب مجرمين ٥,٢ وأكدت أيضاً وجود فروق ذات دلالة معنوية بين العائدين الذي لهم أصدقاء مجرمين وبين عدد مرات العود للجريمة حيث بلغ متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين لهم أصدقاء مجرمين ٤,٩٢ وفيما يتعلق بمخالطة العائد بسجناء يختلفون عنه من حيث العمر، ونوع الجريمة، وعدد السوابق. اتضح لنا وجود علاقة بينها وبين عدد مرات العود للجريمة نظراً لغياب أسس التصنيف الصحيحة .

وبالنسبة للعلاقة بين عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المراكز الإصلاحية بعد وعدد مرات العود للجريمة فقد أظهرت النتائج أن أغلب العائدين عوملوا معاملة اتسمت بالإهمال والنفور بعد إطلاق سراحهم ؛ تبين أن متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين عوملوا هذه المعاملة من قبل أقاربهم وأصدقائهم وزملائهم في العمل هي أعلى من متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين عوملوا معاملة ودية واعتيادية.

وأظهرت النتائج وجود علاقة بين رفض الناس مصاهرتهم للعائدين وقبولهم كشركاء في العمل أو السماح لهم بالعمل لدى أي مؤسسة وبين عدد مرات العود للجريمة. وتوصلت الدراسة

إلى أن عدم تمكن العائدين من الحصول على عمل كان عاملاً من عوامل العود إلى الجريمة ، فقد تبين وجود علاقة بين الأسباب التي لم تمكنه من الحصول على وبين عدد مرات العود للجريمة عمل وعدد مرات العود للجريمة ، والتي كان من أبرزها رفض المجتمع للعائد لكونه في نظرهم مجرماً. وبالتالي نستطيع القول أن ثمة علاقة بين عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المراكز الإصلاحية ومعاملتهم معاملة تتسم بالإهمال والنفور وبين عدد مرات العود للجريمة وهذا ما أكدته نتائج مؤشرات هذا التساؤل والتي أكدت بدورها على وجود علاقة بين كل مؤشر من هذه المؤشرات وعدد مرات العود. بمعنى آخر أن هذه المؤشرات تعمل على زيادة عدد مرات العود للجريمة .

رابعاً: العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية وعدد مرات العود للجريمة

فقد بلغ أعلى متوسط لعدد مرات العود للجريمة للعائدين الذين كانت دخولهم تقع ضمن فئات ٩٩ ديناراً أردنياً فأقل (٥,٢٥) وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل الدخل الشهري للأسرة وبين عدد مرات العود للجريمة. وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة بين عدد أفراد أسرة المبحوث (العائد) وعدد مرات العود للجريمة، فقد كانت الفروق ذات دلالة معنوية ، وأوضحت أن أعلى متوسط لعدد مرات العود للجريمة بلغ (٥,٢٨) للأسر التي يزيد عدد أفرادها عن تسعة فما فوق. وتبين وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين دور المبحوث في الإعاقة وبين عدد مرات العود للجريمة. حيث بلغ متوسط عدد مرات العود للعائدين الذين تقع عليهم مسؤولية الإعاقة ٥,٦٣ تلاها على التوالي المساهمين حيث بلغ متوسط عدد مرات العود لديهم ٥,٣٨ . كذلك أظهرت العلاقة بين ملكية المنزل وعدد مرات العود للجريمة انه يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الملكية وعدد مرات العود للجريمة لصالح العائدين الذين يعيشون في منازل مستأجرة حيث بلغ متوسط عدد مرات العود لديهم ٥,٢٤. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية والمتمثلة في معدل الدخل الشهري ، عدد أفراد الأسرة ، ودور المبحوث في الإعاقة، وملكية المنزل وعدد مرات العود للجريمة. حيث أظهرت كل نتيجة من نتائج المؤشرات التي تم من خلالها قياس الأوضاع الاقتصادية وجود علاقة بينها وبين عدد مرات العود للجريمة.

خامساً: النتائج المتعلقة بالخصائص الجرمية

أظهرت نتائج الدراسة أن العائدين كانوا من أصحاب العود المتكرر حيث بلغت نسبة العائدين للجريمة (سبع مرات فأكثر) حوالي (٣٢,٩) تلاها العائدون الذين عادوا ثلاث مرات بنسبة (٢٠,٥) أما الذين عادوا مرتين بلغت نسبتهم (١٤,٣%) أما العائدون خمس مرات كانت نسبتهم (١٢,٣%) أما العائدون ٤ مرات بلغت نسبتهم حوالي (١٠,٦%) أما الذين عادوا ست مرات بلغت نسبتهم حوالي (٩,٤%). وأظهرت الدراسة أن أنماط الجريمة الأكثر تكراراً لدى أفراد العينة كانت على النحو التالي: السرقة (٢٨,٣%) ، الإيذاء الجسماني (٢٥,٤%) تناول الكحول (١٥,٩%) ، المشاجرات (٦,٣%) ، هتك العرض (٥,٥%) ، إلحاق الضرر (٥,٣%) ، شيكات بدون رصيد (٥%) ، الشروع بالقتل (٣,٣%) ، الاغتصاب (١,٧%) ، الإحتيال (١,٧%) ، إضرار حريق (١,٦%) . وبالنسبة لنمط العائدين الذي أظهرته الدراسة ، فهو نمط العائدين ذوي السلوك الإجرامي العادي الذين يرتكبون جرائم ضد المال ، وهذا ما أظهرته الدراسة من خلال اعتبار جريمة السرقة الجريمة الأولى الأكثر تكراراً لدى العائدين ؛ حيث بلغت نسبتها (٢٨,٣%) كذلك جريمة إصدار شيك بدون رصيد لكونها تسجل ضد المال ، فقد بلغت نسبتها حوالي (٥%) وبالتالي يصبح مجموع ما ارتكب من جرائم ضد المال حوالي (٣٣,٣%) . وفيما يتعلق بأهم الدوافع التي تدفع العائدين للعود لممارسة السلوك الجرمي فكانت على النحو التالي: الفقر في الدرجة الأولى حيث كانت نسبة الذين عادوا للجريمة بحكم هذا الدافع حوالي (٣٦%) أما بقية الدوافع كانت ، رفاق السوء (٣١,٣%) ، رفض المجتمع للعائد لكونه مجرماً (١٢%) ، الدفاع عن النفس (٨,٥%) تفكك الأسرة (٣,٤%) ، النار (٢,٣%) ، زيادة الدخل (٢,١%) مرض نفسي (١,٧%) ، تشجيع الأقارب (١,٢%) ، الدفاع عن الشرف (١%) ، تناول الكحول (٠,٥%) .

وبالنسبة لأنواع العود فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود الأنواع التالية من أنواع العود :

١. العود الخاص وكانت نسبته (٦٦,٨٦%) .
٢. العود المتكرر وكانت نسبته (٨٥,٧١%) .
٣. العود المقصود وكانت نسبته (٦٧,٤٣%) .
٤. العود المؤبد وكانت نسبته (١٠٠%) .

وأظهرت نتائج الدراسة أن صور العود التي كشفت عنها الدراسة تتضح بما يلي:

- الصورة الأولى: عام مؤيد بسيط مقصود.
- الصورة الثانية: عام مؤيد بسيط غير مقصود.
- الصورة الثالثة: عام مؤيد متكرر مقصود.
- الصورة الرابعة: عام مؤيد متكرر غير مقصود.
- الصورة الخامسة: خاص مؤيد بسيط مقصود.
- الصورة السادسة: خاص مؤيد بسيط غير مقصود.
- الصورة السابعة: خاص مؤيد متكرر مقصود.
- الصورة الثامنة: خاص مؤيد متكرر غير مقصود.

التوصيات

ففي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، فإن الباحثة تقترح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن يكون للأخذ بها في هذا المجال دوراً فاعلاً ومؤثراً في مواجهة مشكلة العود لارتكاب الجريمة والحد منها والسيطرة عليها. وهذه التوصيات هي :

- إعادة النظر بمعدلات الرواتب والأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة وتطوراتها حسب المستجدات والظروف الاقتصادية دون وجود أي خلل بين معدلات الدخل ومستلزمات المعيشة .
- ترشيد استخدام العمالة وحصرها في نطاق الحاجة الضرورية الملحة ، لأنها أصبحت تنافس أبناء البلد في الحصول على مهنة ، وبذلك تقلل من حجم البطالة.
- الاهتمام بدراسات التنبؤ بالعود إلى الإجرام وأساليب ارتكاب الجريمة عند العائدين وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها.
- إنشاء دور ضيافة للمفرج عنهم ممن لا مأوى لهم إلى أن يتم توفير المسكن المناسب لاقامتهم، لغرض التقليل من آثار دوافع العود إلى ارتكاب الجريمة.
- إلزام المؤسسات الحكومية والخاصة بتخصيص نسبة من فرص العمل فيها إلى المفرج عنهم ممن لا عمل لهم.
- التوعية بمكانة الإنسان المفرج عنه والحد من الصور المفزعة عنه وتهيئة المواطنين للتفاعل معه والنظر إليه بعين العطف والشفقة .
- تنمية الوعي القانوني لدى المواطنين من خلال إطلاع الناس على التشريعات والعقوبات الجزائية بكل الوسائل المتاحة وعدم حصرها في قاعة المحكمة أو رجال القانون والجهات الأمنية.
- إصدار إحصائيات خاصة بالمكررين "أي أصحاب السوابق" يتضمنها التقرير الإحصائي الجنائي الذي تصدره مديرية الأمن العام.
- إدراج استخدام الحاسوب في كل مركز أمني تابع لمديرية الأمن العام وفي كل محكمة من محاكم المملكة الأردنية الهاشمية. ليتمكن أصحاب الاختصاص من الحصول على أية

معلومة تتعلق بأي مجرم سواء مكرر أو غير مكرر لأتخاذ الإجراءات الأمنية والتأهيلية الخاصة ، التي تساهم في عودته فرداً فاعلاً في المجتمع وذلك عن طريق ادخال الرقم الوطني له لتسهيل مهمة الجهات المختصة.

- اتباع نظرية تشديد العقوبة على المجرم الذي يرتكب أكثر من جريمة وذلك من خلال صدور أحكام قانونية مشددة لمن كرر السلوك الجرمي.
- تطبيق نظام تصنيف السجناء تبعاً لحالتهم النفسية وأعمارهم وعدد جرائمهم ونوعيتها ولا تقل أهمية مثل ذلك التصنيف نظراً لكونه حائلاً دون تقوية النزعة الإجرامية عند المجرمين لأول مرة والمجرمين بالصدفة والتي يمكن أن تقوى في حالة اختلاطهم بالسجناء الآخرين الخطرين أو أصحاب السوابق.
- وجود كوادر متخصصة من الباحثين الاجتماعيين والمحللين النفسيين والأطباء العقليين، وكوادر تعليمية وفئة من المتخصصين لرعاية النزلاء داخل السجن وكذلك توفر الكوادر التي تهتم بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم.
- إعادة النظر في النظم المعمول بها في شأن ظهور السابقة الأولى والتي يطلبها الأفراد للعمل بحيث يقتصر ظهورها في هذه الصحف على حالات الإدانة في الجرائم الخطيرة أو الجرائم الماسة بالشرف والأمانة أو النزاهة أو سوء الخلق أو غيرها من الجرائم التي يمثل مرتكبها خطورة على العمل المطلوب أدائه.
- التأكيد على أهمية الأسرة وضرورة تماسكها وترابطها وخلوها من المشاجرات، وتوضيح هذه الأهمية من خلال برامج التوعية والإرشاد التي تصدرها العلاقات العامة في مديرية الأمن العام.
- تزويد الأسرة بالإرشاد والتوجيه اللازمين لتعزيز دورها التربوي والاجتماعي.

• المراجع

أ. المراجع باللغة العربية

- الألفي ، أحمد عبد العزيز ، ١٩٦٥ ، العود إلى الجريمة والاعتیاد على الإجرام ، المطبعة العالمية ، القاهرة.
- الخطيب ، عدنان ، ١٩٦١ ، المبادئ العامة في شرح قانون العقوبات الموحد ، الجزء الأول ، مطبعة جامعة دمشق.
- الدوري ، عدنان ، ١٩٨٥ ، جناح الأحداث ، المشكلة والسبب ، مكتبة ذات السلاسل ، الكويت.
- الربابعة ، أحمد ، ١٩٨٥ ، أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزعها ، مجلة دراسات ، المجلد ١٢ ، العدد ١١ ، ص ١٤٩-١٩٧.
- الربابعة ، أحمد ، ١٩٨٤ ، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى الجريمة ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.
- الربابعة ، أحمد ، ١٩٨٢ ، هجرة الريفيين في الأغوار الشمالية إلى مدينة إربد ، دراسة في الهجرة الداخلية في الأردن ، الجامعة الأردنية.
- السراج ، عبود ، ١٩٨١ ، علم الإجرام والعقاب ، ط ١.
- السعد ، صالح ، ١٩٩١ ، حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها في المجتمع الأردني ، رسالة دكتوراه ، الجامعة التونسية.
- السماك ، أحمد حبيب ، ١٩٨٥ ، ظاهرة العود إلى الجريمة ، مطبوعات الجامعة ، جامعة الكويت.
- الشاذلي ، فتوح ، ١٩٩٣ ، علم الإجرام العام ، ط ١.
- الظاهر ، عبادة ضبعان ، ١٩٨٥ ، العوامل المساهمة في تكرار السلوك الجاني عند الأحداث الجانحين المكررين ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان.
- العزة ، الفاعوري و خليل زهران وطه القسوس ، وسمير قطوم ، ١٩٨٠ ، ظاهرة هروب الأبناء من منازل أسرهم ، وزارة التنمية الاجتماعية ، عمان ، الأردن.
- العوا ، عادل ، ١٩٨٣ ، أسس الأخلاقية الاقتصادية ، منشورات جامعة دمشق ، المطبعة الجديدة ، دمشق.

- العوجي، مصطفى ، ١٩٨٣، دروس في العلم الجنائي (الجريمة والمجرم)، ط١، مؤسسة نوفل.
- الفاضل، محمد، ١٩٧٦، المبادئ العامة في التشريع الجزئي، مطبعة الداودي، دمشق.
- المجدوب، أحمد علي، وآخرين، ١٩٧٢، المجرمون العاندون، دراسة تحليلية إحصائية، المجلة الجنائية القومية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، القاهرة، ص ٢٨١-٣١٠.
- الوريكات، ١٩٩٦، سوسيوولوجيا تعاطي وإدمان المخدرات، مجلة كلية المعلمين، السنة الثانية، العدد الخامس، بغداد، ص ١٢٠-١٢١.
- بدر، عبد المنعم محمد، ١٩٩٨، عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية ، الفكر الشرطي، المجلد السابع، العدد الأول ص ٢٧٨-٣٠٢.
- بدوي ، أحمد زكي، ١٩٧٧، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
- برقاي، هناء محمد، ١٩٩٥، أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة، رسالة ماجستير، دمشق.
- أبو توته، عبد الرحمن محمد، ١٩٩٨، علم الإجرام ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- حسن ، عبد الباسط محمد، ١٩٧١، أصول البحث الاجتماعي، ط٣ ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- حسني، محمد نجيب، ١٩٧٧، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة.
- خليل ، عدلي ، ١٩٨٨، العود ورد الاعتبار، ط١، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية
- دائرة الاحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ، ١٩٩٤، القسم السكاني، عمان ، ١٩٩٩.
- راشد، علي، ١٩٧٤، القانون الجنائي (المدخل وأصوله النظرية العامة)، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة.
- رمضان، عمر السعيد، دروس في علم الإجرام ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة.

- أبو زيد، أحمد، ١٩٦٧، البناء الاجتماعي، الجزء الثاني، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
- ✓ سنرولاند، ادوين ودونالد كريسي، ١٩٦٨، مبادئ علم الإجرام، ترجمة اللواء محمد السباعي وحسن صادق المرصفاوي، مكتبة الأنجلو المصرية.
- ✓ سغان، حسن شحاته، ١٩٦٦، علم الجريمة، ط٣، مكتبة النهضة المصرية.
- ✓ شفيق، محمد، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون تاريخ.
- ✓ شوقي، عبد المنعم، ١٩٦١، علم الاجتماع الحضري، ط٣، مكتبة القاهرة الحديثة.
- ✓ صالح، ناهد، ١٩٦٦، العود إلى الإجرام عند المرأة، المجلة الجنائية القومية، المجلد التاسع، العدد الثاني، القاهرة.
- ✓ صالح، ناهد، ١٩٦٩، العود إلى الإجرام، مفهومه وأنماطه، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، القاهرة، ص٢٠٨-٢٢٦.
- ✓ صالح، هادي، ١٩٨٤، عوامل العود إلى الجريمة، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، بغداد.
- ✓ صواخرون، حامد عوض، ٢٠٠٠، البيئة الأسرية وجنوح الأحداث، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.
- ✓ طالب، حسن، ١٩٩٧، علم الإجرام، منشورات دار الفنون للطباعة والنشر، بيروت.
- ✓ طالب، حسن، ١٩٩٧، المدينة والجريمة، منشورات دار الفنون للطباعة والنشر، بيروت.
- ✓ عبد الستار، فوزية، ١٩٧٧، مبادئ علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت.
- ✓ عبد الملك، جندي، (١٩٣٦، ١٩٤٢)، الموسوعة الجنائية، ط١، الجزء الثالث والخامس، مطبعة الاعتماد، القاهرة.
- ✓ عبيد، رؤوف، ١٩٧٤، مبادئ علم الإجرام، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ✓ عريم، عبد الجبار، ١٩٧٥، الطرق العلمية الحديثة في إصلاح وتأهيل المجرمين والجاتحين، مطبعة المعارف، بغداد.
- علي، يسر أنور، وآمال عبد الرحيم عثمان، ١٩٧٠، علم الإجرام وعلم العقاب، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة.

- عمر ، معن خليل، ١٩٩٢، البناء الاجتماعي (أنساقه ونظمه) ، دار الشروق للنشر، عمان.
- غباري، محمد، ١٩٨٦، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- كاره، مصطفى عبد المجيد، ١٩٨٥، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، ط١، معهد الإنماء العربي، لبنان، بيروت.
- لوليتست ، جيروم، ١٩٦٣، دراسة إحصائية عن العود إلى الإجرام، عرض وتلخيص ناهد صالح، المجلة الجنائية القومية، المجلد السادس، العدد الثالث، القاهرة، ص ٣٨١-٣٨٧.
- محمد ، عوض، ١٩٧١، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النجاح للطباعة، الإسكندرية.
- مصطفى ، محمود، ١٩٧٥، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة.
- ابن منظور، لسان العرب، ١٩٥٥، المجلدان الثالث والثاني عشر، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر.
- نجم ، محمد صبحي، ١٩٨٨، شرح قانون العقوبات (القسم العام ، النظرية العامة للجريمة)، عمان.
- هياجنه، أمجد، ١٩٩٣، العوامل المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح من وجهة نظر الجانحين العائدين والعاملين وأولياء أمورهم، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية ، عمان.

- Donald, Cressey, 1951. Criminological , Research and the Definition of Crimes, *American Journal of Sociology*, Vol. 56, P. 546-551.
- Taylor, George Shedrick, 1973. *A comparatives Study of Differentials and Similarities Between Rural and Urban Juvenile Delinquency Recidivism, Dissertation*. Abstracts International, The Humanities and Social Sciences, Vol. 33, No.12 , Part 1, P. 7049.
- William, Bonger, 1969. *Criminality & Economic Conditions*, Indiana University Press, Blooming ton, P24-25.
- Sutherland, H. Edwin and Cressey, R. Donald 1960. *Principles of Criminology*, New York, free Press.

الملاحق

استمارة البحث الميداني

(العودة للجريمة في المجتمع الأردني)

أرجو منك التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية، علماً بأن هذه المعلومات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسوف تعامل بسرية تامة.

وشكراً لتعاونكم

الباحثة وفاء حمدان

كلية الدراسات العليا/الجامعة الأردنية

بإشراف: الأستاذ الدكتور - أحمد الربايعة

• معلومات شخصية :

١- العمر:

أ- أقل من ٢٥ ب- ٢٥ - ٢٩ ج- ٣٠ - ٣٤ د- ٣٥ - ٣٩ هـ- ٤٠ فأكثر

٢- المستوى التعليمي:

أ- أمي
ب- يقرأ ويكتب فقط
ج- أساسي
د- ثانوي
هـ- شهادة الدراسة الثانوية (توجيهي)
و- كلية متوسطة
ز- بكالوريوس
ح- دراسات عليا

٣- الحالة الزوجية : أ- أعزب ب- متزوج ج- أرمل د- مطلق

٤- طبيعة عملك قبل آخر جريمة لك:

أ- موظف قطاع عام
ب- موظف قطاع خاص
ج- تاجر
د- طالب
هـ- مزارع
و- عامل
ز- عاطل عن العمل
ح- أخرى تذكر

٥- عدد أفراد أسرتك التي كنت تقيم معها قبل دخولك السجن:

أ- ٤ فأقل ب- (٥-٦) ج- (٧-٨) د- (٩) فما فوق

• المعلومات الاجتماعية والاقتصادية :

- ٦- مكان الولادة :
- أ- مدينة ب- قرية ج- مخيم د- بادية ه- خارج البلاد
- ٧- مكان سكنك قبل ارتكابك للجريمة الأولى:
- أ - مدينة ب- قرية ج- مخيم د- بادية ه- خارج البلاد
- ٨- إذا كان مكان سكنك هو المدينة فما نوع الحي الذي تقطنه فيها :
- أ- حي راق ب- حي وسط ج- حي شعبي
- ٩- ما هو عدد الغرف في سكن أسرتك:
- أ- غرفة واحدة د- أربع غرف
ب- غرفتان ه- خمس غرف
ج- ثلاث غرف و- ست غرف
- ١٠- السكن:
- أ- ملك ب- مستأجر ج- غير ذلك
- ١١- مجموع الدخل الشهري (بالدينار الأردني):
- أ- ٩٩ فأقل ب- ١٠٠-١٩٩ ج- ٢٠٠-٢٩٩ د- ٣٠٠ فأكثر
- ١٢- وضعك في الأسرة :
- أ- عائل ب- معال ج- مساهم د- مستقل
- ١٣- طبيعة عملك قبل أول جريمة :
- أ- موظف قطاع عام ه- مزارع
ب- موظف قطاع خاص و- عامل
ج- تاجر ز- عاطل عن العمل
د- طالب ح- أخرى تذكر
- ١٤- مكان سكنك قبل آخر جريمة:
- أ- مدينة ب- قرية ج- مخيم د- بادية ه- خارج البلاد
- ١٥- المستوى التعليمي للأم :
- أ- أمي ب- يقرأ ويكتب ج- أساسي د- ثانوي
ه- كلية متوسطة و- جامعة ز- دراسات عليا

١٦- المستوى التعليم للأب:

- أ- أمي
ب- يقرأ ويكتب
ج- أساسي
د- ثانوي
هـ- كلية متوسطة
و- جامعة
ز- دراسات عليا

□

١٧- مهنة الأب :

- أ- موظف قطاع عام
ب- موظف قطاع خاص
ج- تاجر
د- مزارع
هـ- عامل
و- عاطل عن العمل
ز- غيرها تذكر

□

١٨- مهنة الأم:

- أ- ربة بيت
ب- موظفة قطاع عام
ج- موظفة قطاع خاص
د- عاملة
هـ- غيرها / تذكر

□

١٩- هل أسرتك التي كنت تعيش معها:

- أ- الأبوان فيها موجودان
ب- الأبوان متوفيان
ج- الأب متوف
د- الأم متوفاة
هـ- الوالدان مطلقان
ز- الأب في السجن
ح- غير ذلك ، حدد

□

٢٠- أثناء معيشتك مع أسرتك هل كانت تحدث خلافات بين والديك؟

- أ- نعم
ب- لا

٢١- إذا كان الجواب نعم، فهل تحدث؟

- أ- غالباً
ب- أحياناً
ج- نادراً

□

٢٢- ماذا كان يتخلل ذلك الخلاف:

- ١- ضرب الوالد للوالدة
٢- ضرب الوالدة للوالد
٣- الصياح والشتائم بينهما
٤- طرد الوالدة من المنزل
٥- طرد الوالد من المنزل
٦- غير ذلك ، حدد

٢٣- هل سبق للأب أن هجر المنزل :

- أ- دائماً
ب- أحياناً
ج- أبداً

٢٤- هل سبق للأمم أن هجرت المنزل :

أ- دائما ب- أحيانا ج- أبدا

• المخالطة الإجرامية داخل وخارج السجن:

٢٥- هل لديك أقارب سبق لهم أن ارتكبوا جرائم؟

أ- نعم ب- لا

٢٦- هل لديك أصدقاء سبق لهم أن ارتكبوا جرائم؟

أ- نعم ب- لا

٢٧- مع من كنت تقيم قبل آخر محكومية:

أ- الأهل ب- الأقارب ج- الأصدقاء د- بلا مأوى هـ- جماعات إجرامية

٢٨- السجناء الذين تعيش معهم الآن في نفس المكان هل هم:

أ- من نفس عمرك ب- أصغر ج- أكبر

٢٩- السجناء الذين تعيش معهم هل هم من الذين ارتكبوا :

أ- جريمة واحدة ب- جريمتان فأكثر ج- جرائم متعددة

٣٠- هل جرائم السجناء المقيمين معك:

أ- من نفس نمط جريمتك ب- جرائم متقاربة ج- جرائم متباينة

٣١- كان لاختلاطي بالسجناء الآخرين دورا في عودتي للسلوك الإجرامي:

أ- نعم ب- لا

٣٢- معاملة المجتمع لك بعد المحكومية الأولى معاملة الأصدقاء والأقارب والمعارف والزملاء في العمل

| نوع المعاملة | الأقارب | الأصدقاء | زملاءك في العمل |
|--------------|---------|----------|-----------------|
| ودية | | | |
| اعتيادية | | | |
| إهمال | | | |
| نفور | | | |

٣٣- مظاهر رفض المجتمع أو قبوله لك كونك في نظره مجرما:

| المظاهر | شريك في عمل | المصاهرة | أن تعمل في مجال مؤسسة |
|---------|-------------|----------|-----------------------|
| قبول | | | |
| رفض | | | |

- ٣٤- هل حاولت الحصول على عمل:
 أ- نعم
 ب- لا
- ٣٥- إذا كان الجواب نعم هل حصلت على عمل:
 أ- نعم
 ب- لا
- ٣٦- إذا كان الجواب (لا) فلماذا لم تحصل على عمل :
 ١- رفض المجتمع كوني مجرماً
 ٢- عدم ثقة أصحاب العمل وخوفهم
 ٣- عدم توفر فرص عمل مناسبة
 ٤- شيوع البطالة
- ٣٧- في رأيك ما هي أهم الدوافع التي دفعتك للعود لارتكاب هذه الجرائم:

| تسلسل الجرائم | الفقر | الدفاع عن النفس | النار | زيادة الدخل | الدفاع عن الشرف | تفكك الأسرة | الأقارب | رفض المجتمع | رفاق السوء | أخرى أذكر |
|---------------|-------|-----------------|-------|-------------|-----------------|-------------|---------|-------------|------------|-----------|
| ١. | | | | | | | | | | |
| ٢. | | | | | | | | | | |
| ٣. | | | | | | | | | | |
| ٤. | | | | | | | | | | |
| ٥. | | | | | | | | | | |

٣٨- الجرائم :

| تسلسل الجرائم | لوحدهك | شريك | مقصودة | غير مقصودة |
|---------------|--------|------|--------|------------|
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |

٣٩- عدد مرات الإيداع في السجن:

- أ- مرة واحدة
 ب- مرتان
 ج- ثلاث مرات
 د- أربعة مرات
 هـ- خمس مرات
 و- ستة مرات
 ز- ستة فأكثر

Abstract
Recidivism to Crime in the Jordanian
Social Fieldwork

Study by:

Waf' Shaker M. Hamdan

Supervised by:

Professor Ahmed A. Rabaia

The Study aims at identifying the most important demographic, ecological, economic, and social characteristics of crime's recidivism. It also aims at defining the most important, most repeated patterns of crime among recidivism, and finds out the conditions and motivations, which drives the individual to recidivism to commit crimes in the Jordanian society. The study also deals with the nature, forms, and types of the crimes of recidivism.

The study was conducted in the Refom Center, where, 350 cases were chosen randomly from all recidivism in prison. Data was gathered through a specially designed questionnaire. Statistical methods and analysis were used in show on descriptive percentages and frequencies, ANOVA and T test for analytical purposes.

Most important conclusions are: higher frequencies of crime's returnees are among the youth, people with low income and especially among bachelors. The conclusions show a significant relationships between the frequency of recidivism to crime and the following; family disorganization, and fighting between parents, low and poor economic conditions, association with criminals in and out of prison, and refusal and rejection of society by criminals after being released .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة الأردنية الهاشمية
مديرية الأمن العام

مدير إدارة مراكز الأبحاث والدراسات

الموضوع / الأبحاث الدراسية .

رقم ١٤٥١ / ٤٤٥
التاريخ ١٤١١ هـ
الموافق ١٥ / أيلول / ١٩٩٠ م

الإشارة كتابكم رقم ٤٥ / ١٨٤١٠ تاريخ ١٣ / أيلول / ١٩٩٠ م

تاريخ ٩ / ١٥ / ١٩٩٠ م قامت الكفالة وماء شاكر حمدان المنورة عنهما
بالإشارة الملأه بأعداد جدي بعنوان (العودة للبحر في المجتمع الأردني)
حيث تم توزيع استبيانات على عدد من مراكز الأبحاث وذلك من
قبل محل العمل دراسة لنيل درجه الماجستير .

لجاء انكم .

واقبلوا الاحترام

المقدم
مدير مركز الأبحاث والدراسات
عبد الواسع
عندنا

نسخة لكفاله وماء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مكتبة الأردنية الهاشمية

ديريّة الامن العام
مركز الاصلاح والتاهيل/ بيرين

٢٠٠٠ / ٩ / ٢١

١٤٢١ هـ
٢٠٠٠ م

مدير ادارة مراكز الاصلاح والتاهيل
الموضوع/ الابحاث الدراسيه.

الاشاره/

تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢١ م

١. ارجو من اعلم عطوفتكم انه بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٣ م راجعتنا الطالبه وفاء شاكر حمدان وذلك من اجل اعداد بحث بعنوان (العوده للجريمه في المجتمع الاردني) حيث تم تسهيل مهنتها وتوزيع عدد من لاستبيانات موضوع هذه الدراسه على مجموعه من نزلاء مركزنا.

٢. يرجى الاطلاع لطفاً.

واقبلوا الاحترام.

المقدم/

مدير مركز الاصلاح والتاهيل/ بيرين.
// ســـــــــــــــــمير ابراهيم عـــــــــــــــــبدـــــــــــــــــه //

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة الاردنية الهاشمية

مديرية الامن العام

ادارة مراكز الاصلاح والتاهيل



١٨٤١٠

الرقم: ٤٥/٢


التاريخ: / جماد الاخره / ١٤٢١ هـ

الموافق: ٢٨ / ايلول / ٢٠٠٠ م مدير مركز الاصلاح والتاهيل

بيرين / قفقفا

الموضوع/ الابحاث الدراسيه

١. وافق عطوفة المساعد للشرطه القضائيه على قيام الطالبه وفاء شاكر حمدان اعداد بحث بعنوان (العوده للجريمه في المجتمع الاردني) لنيل درجة الماجستير بالتنسيق مع ادارة المراكز وادارة المعلومات الجنائيه .
٢. ستقوم المذكوره اعلاه بزيارة مراكزكم لاعداد الدراسه لتسهيل مهمتها . . . وباشرافكم .
٣. لاجراءاتكم .


مدير اداره مراكز الاصلاح والتاهيل

نسخه الى

مديرية الامن العام الديوان / للفضل بالاطلاع .

مدير اداره العلاقات العامه / اشاره لكتابكم رقم ٤٢٢٩/٤٥/٢ تاريخ ١٨/٩/٢٠٠٠ م .

رئيس قسم الرعايه اللاحقه .

رئيس قسم الامن الوقائي .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مكتبة الأردنية الهاشمية
مركز الأمان العام
مركز الإصلاح والتأهيل / سوقها

رقم : ٤٥/٢ / ٨١ / ٢٠٠٠

تاريخ : ٩ أيلول ٢٠٠٠م

رقم : ١٧ أيلول ٢٠٠٠م

مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل
الموضوع / الابحاث

اشاره لكتابكم رقم ١٥٧٩٠/٤٥/٢ تاريخ ٢٠٠٠/٨/١٤م

أرجو أن أعلمكم انه بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٧ قامت الطالبة وفاء شاكر محمد حمدان من قسم علم الاجتماع بالجامعة الاردنيه حول رسالة الماجستير (اسباب العود) بزياره لمركزنا حيث قامت بتوزيع الاستبيان المرفق صورته عنه على النزلاء

لإجراء اتكم لطفاً .

واقبلوا الإحترام . . .

العقيد
مدير مركز الإصلاح والتأهيل / سوقها

أحمد محمد العجلوني

بسم الله الرحمن الرحيم



مديرية الأمن العام
ادارة العلاقات العامة

الرقم : ٣٧٨٠/٤٥/٢
التاريخ : / جمادى الاولى / ١٤٢١م
الموافق : ٨ / آب / ٢٠٠٠م

رئيس قسم الاجتماع بالجامعة الاردنية

الموضوع : الابحاث الدراسية

تحية طيبة وبعد ،

اشارة لكتابكم رقم بلا تاريخ بلا

١. ارجو ان اعلمكم بأنه قد تمت الموافقة على السماح للطالبة وفاء شاكر محمد حمدان من قسم علم الاجتماع باعداد رسالة ماجستير حول (اسباب العود) عند نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل .
٢. يرجى ابلاغ المذكورة بذلك والتنسيق مع ادارة مراكز الاصلاح والتأهيل بمديرية الأمن العام بهذا الخصوص على ان يتم تزويدنا بنسخة من البحث حال الانتهاء من اعداده لطفاً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

العميد

مدير ادارة العلاقات العامة

جمال المومني

تم ارساله للامانة

٨١٢٠
رئيسة العلاقات العامة

رئيسة العلاقات العامة
رئيسة العلاقات العامة

٥٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مكة الاردنية الهاشمية

مديرية الامن العام

مراكز الاصلاح والتاهيل

رقم: ٤٥/٢ / ١٥٧٩

تاريخ: ١٦ / جمادى الاولى / ١٤٢٠ هـ

موافق: ١٤ / اب / ٢٠٠٠ م

مدير مركز الاصلاح والتاهيل

سواقه / الجويده

الموضوع / الابحاث

لقد تمت الموافقة على السماح للطالبه وفاء شاكر محمد حمدان من قسم علم الاجتماع بأعداد رسالة ماجستير حول (اسباب العود) عند نزلاء مراكز الاصلاح والتاهيل .
بطيه كتاب مدير ادارة العلاقات العامة مقرراً بمشروعات عطفية المساعد للشرطه القضائيه وكذلك الاستيانات المسرد توزيعها على بعض النزلاء في مركزكم ممن ينطبق عليهم موضوع البحث .
للمعمل على تسهيل مهمة المذكوره حال وصولها اليكم واعلامنا على ان تقوم بتزويدنا بنسخه من البحث حال الانتهاء منه

العميد
مدير اداره مراكز الاصلاح والتاهيل
ايراهيم داود

مخذه الى /
ليس قسم الامن الوقائي .
ليس قسم الرعايه اللاحقه .

ايراهيم داود
مدير مراكز الاصلاح والتاهيل
مكتبه

بسم الله الرحمن الرحيم



مذكرة

الرقم : (٤٥/٢ / ٢٠٠٦)

| | |
|------------------------------|---|
| الموضوع : الابحاث الدراسية . | الكلية : عطوفة المساعد للشرطة القضائية |
| التاريخ : ١٤ / آب / ٢٠٠٠ م | ممن : مدير ادارة العلاقات العامة |
| | <p>سيدي،</p> <p>ارجو ان اعلم عطوفتكم ما يلي :</p> <p>١ . تقدمت الينا الطالبة وفاء شاكر محمد حمدان من قسم علم الاجتماع في الجامعة الاردنية بكتابها المرفق والتي تقوم باعداد رسالة ماجستير حول (اسباب العود) عند نزلاء مراكز الاصلاح والتاهيل وبهدف تسهيل مهمتها ، تطلب الموافقة على تزويدها بالمعلومات التالية :</p> <p>أ . عدد مراكز الاصلاح والتاهيل في الاردن والعدد التقريبي للنزلاء في كل مركز .</p> <p>ب . توزيع استبيانات على بعض النزلاء في مركزي اصلاح السوافة والجويده ممن ينطبق عليهم موضوع البحث مرفقا بطيه الاستبانة المراد توزيعها .</p> <p>٢ . اتسب الموافقة على تسهيل مهمة المذكورة على ان تقوم بتزويدنا بنسخة من البحث حال الانتهاء منه .</p> <p>٣ . ارجو الاطلاع والتوجيه سيدي .</p> <p>العميد مدير ادارة العلاقات العامة جمال المومني</p> |

أوافق على استبيان
رئيس
١٤٨٠

العميد عيسى أيوب